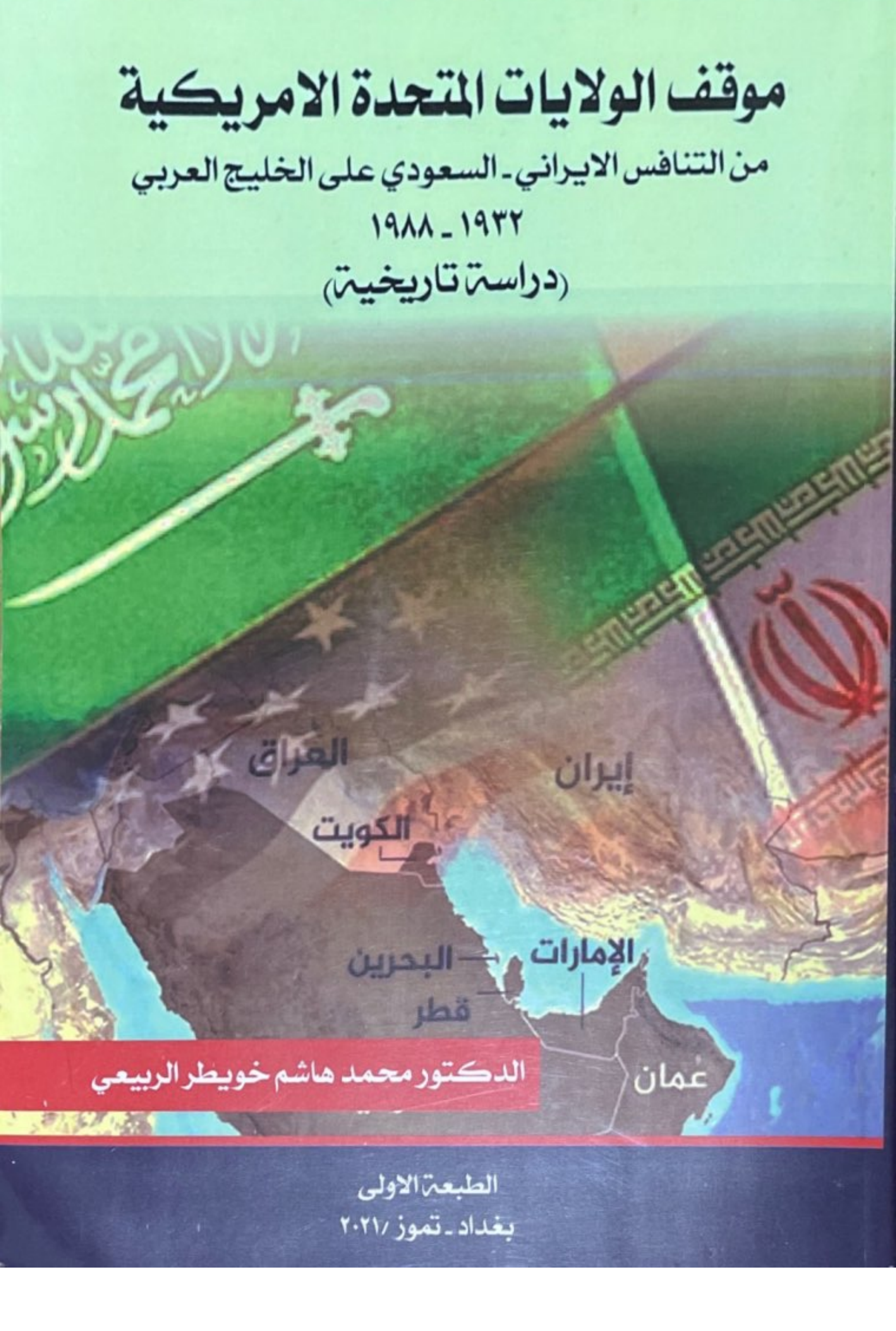


موقف الولايات المتحدة الامريكية
من التنافس الايراني ـ السعودي على الخليج العربي
١٩٣٢ ـ ١٩٨٨
(دراسة تاريخية)
العراق
إيران
الكويت
الإمارات
البحرين
قطر
عمان
الدكتور محمد هاشم خويطر الربيعي
الطبعة الاولى
بغداد ـ تموز ٢٠٢١/

موقف الولايات المتحدة الامريكية

من التنافس الايراني - السعودي على الخليج العربي

(دراسة تاريخية)

١٩٣٢ - ١٩٨٨

تأليف

الدكتور محمد هاشم خويطر الربيعي

الطبعة الاولى / تموز ٢٠٢١



الناشر

مكتب زاكي للطباعة

الطبعة الأولى تموز ٢٠٢١م



٣٢٧/٩٧٣

هـ ٢٥٨ هاشم ، محمد

موقف الولايات المتحدة الامريكية من التنافس الايراني- السعودي على الخليج العربي/ محمد هاشم

بغداد: مكتب زاكي ، ٢٠٢١.

ص٢٦٠ . : ٢٤ سم

١. الولايات المتحدة الامريكي – علاقات دولية أ. العنوان

م.و

٢٠٢١/٣٥٩

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٥٩) لسنة ٢٠٢١

ISBN : 978-9922-21-144-2

الإهداء

إلى ...

إلى أختي الوحيدة (موحة)

غيابك عني جعلني لا أبالي لاي غياب أخر

حتى وأن كنتي في أحظان التراب ، تبقين معي

وبين أعيني ولا ترحلي عني

لك الجنة يافقيدة قلبي

المؤلف

المحتويات

المقدمة

كانت للولايات المتحدة الأمريكية مواقف معينة من التنافس الإيراني – السعودي ينسجم مع مصالحها المتنامية في أكبر دولتين خليجيتين ويحكمها نظام ملكي ثيوقراطي متشابه في إطاره العام من حيث وجود ملك بيده السلطة ومؤسسات ودوائر ووزارات تابعة لإرادته وتوجيهاته.

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية بحكم كونهما يدخلان ضمن المنطقة الحيوية المتمثلة بالشرق الأوسط، وكونهما يطلان على الخليج العربي، وتكتسب علاقاتهما الإيجابية أهمية كبيرة لصانع القرار السياسي الأمريكي طالما من تأثير مباشر وغير مباشر على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي التي تعد خزيناً استراتيجياً للمصادر النفطية الهائلة، فضلاً عن موقعهما الجيو – استراتيجي الذي اكسبهما أهمية استثنائية للمدرك السياسي الأمريكي.

جاء اختيارنا لموضوع (موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الإيراني – السعودي ١٩٣٢ – ١٩٨٨) بسبب أهمية هاتين الدولتين للمصالح الأمريكية من جهة، وبالإمكان جعلهما حاميتان لهذه المصالح من جهة ثانية، فضلاً عن ذلك فإن من يهيمن على هاتين الدولتين فإنه بشكل أو بآخر يهيمن على منطقة الخليج العربي، لأن إيران دولة إقليمية مهمة، وتحادد الاتحاد السوفيتي الذي بعد الحرب العالمية الثانية دخل في (الحرب الباردة) مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تمثل المملكة العربية السعودية المحرك الأساس لدول الخليج العربي وتعد ((الأخ الأكبر)) لهم وتسير الدول الخليجية



ما عدا العراق على خطاها السياسية والاقتصادية والثقافية. كما أن دراسة موقف دولة كبرى من علاقات دولتين في منطقة الشرق الأوسط يمثل إطاراً جديداً في الدراسات التاريخية المعاصرة.

تحدد نطاق البحث بالمدة من سنة ١٩٣٢ – ١٩٨٨ بسبب ما يمثله العام الأول من بداية للعلاقات الرسمية بين إيران والمملكة العربية السعودية وتوقيعها معاهدة (الصداقة والاعتراف المتبادل) بينهما، في حين يمثل سنة ١٩٨٨ نهاية الحرب الإيرانية – العراقية التي كان لها انعكاسات سلبية على دول الخليج العربي وبضمنها المملكة العربية السعودية التي أيدت ووقفت الى جانب العراق في هذه الحرب، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى فيها إضعافاً لدولتين نفطيتين كبيرتين، وأن استمرارها يؤدي الى تأثيرها على أمن واستقرار الخليج العربي خصوصاً، والسلم والأمن العالميين عموماً.

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية تطور التنافس الإيراني – السعودي في منطقة الخليج العربي، وتحركهما من أجل الهيمنة على مقدرات هذه المنطقة، فإيران بوصفها تمتلك أكبر ساحل على الخليج العربي، ولديها إدعاءات تاريخية في بعض الإمارات الخليجية وجزرها سواء في الإمارات أو في البحرين كانت تتحرك سياسياً بوحي هذه الرؤى، في حين كانت المملكة العربية السعودية تعارض ذلك لأنها كانت تعد أمن الدول والإمارات الخليجية يهمها عروبياً وقومياً ولا تريد أن تهيمن دولة إقليمية على هذه الإمارات التي كانت ترى المملكة العربية السعودية قادة وحامية لها، وفي ظل هذه التوازنات السياسية القلقة كان للولايات المتحدة الأمريكية موقفها في تقاربهما، وعدم وصول تنافسهما الى حد الاحتراب والتوتر والصدام العسكري لأن ذلك يعني اشتعال منطقة الخليج العربي وارتفاع أسعار النفط الى مديات لا يحمد عقباها.



واجهت الباحث صعوبات عدة أهمها تعرض المؤسسات العلمية والمكتبة العامة الى عمليات الحرق والتدمير التي أعقبت سقوط النظام السابق في سنة ٢٠٠٣، فضلاً عن عدم وجود وثائق إيرانية وسعودية سواء أكانت منشورة أم غير منشورة تتعلق بالمدة الزمنية المحددة للدراسة، فعلى الرغم من سفر الباحث عدة مرات، فإنه لم يستطيع أن يحصل على ضالته المنشودة، كما أن المملكة العربية السعودية لا تسمح للباحثين بالاطلاع على وثائقها الرسمية لأسباب معروفة.

قسمت الدراسة الى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة بحث الفصل الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية – السعودية حتى عام ١٩٣٢، لاسيما الموقع وحدود الدولتين والظروف التاريخية لتأسيس النظام السياسي فيهما، وبداية العلاقات الدبلوماسية بينهما، وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة عن كيفية عمل صانع القرار السياسي فيهما والعوامل المؤثرة في ذلك.

أما الفصل الثاني فدرس طبيعة العلاقات السياسية الإيرانية – السعودية خلال المدة ١٩٣٢ – ١٩٦٤ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها من خلال مباحث عدة هي :

١. المبحث الأول : هيكلية النظام السياسي في السعودية – رؤية مقارنة -.
٢. المبحث الثاني : زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز الى طهران عام ١٩٣٢، وأثرها في العلاقات بين البلدين.
٣. المبحث الثالث : قضية البحرين وأثرها في العلاقات الإيرانية – السعودية قبل الحرب العالمية الثانية.



٤. المبحث الرابع : الموقفان السعودي والإيراني من الحرب العالمية الثانية وانقطاع العلاقات بينهما.

٥. المبحث الخامس : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الإيراني – السعودي ١٩٤٦ – ١٩٦٤.

وتخصص الفصل الثالث بدراسة العلاقات السياسية – السعودية (مرحلة التعاون والتنافس الإقليمي ١٩٦٤ – ١٩٧٩ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها من خلا لمباحث عدة ركز الأول على مرحلة التعاون الإيراني – السعودي ١٩٦٤ – ١٩٦٦، في حين تطرق المبحث الثاني الى العلاقات الإيرانية – السعودية في إطار مواقفهما من تطورات الصراع العربي – الصهيوني ١٩٦٧ – ١٩٧٨، وتناول المبحث الثالث : أثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في العلاقات الإيرانية السعودية، ودرس المبحث الرابع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس السعودي – الإيراني ١٩٦٤ – ١٩٧٩.

أما الفصل الرابع فكان عنوانه ((العلاقات الإيرانية – السعودية في ظل قيام الثورة الإسلامية وتطورات الحرب العراقية – الإيرانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ١٩٧٩ – ١٩٨٨))، وجاء في أربعة مباحث. ركز المبحث الأول على الموقف السعودي من قيام الثورة الدستورية في إيران، في حين جاء المبحث الثاني وهي يتطرق الى موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام ١٩٨١، أما المبحث الثالث فتطرق الى موقف السعودي من تطورات الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، وتخصص المبحث الرابع بدارسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الإيراني – السعودي ١٩٧٩ – ١٩٨٨.



وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من الاستنتاجات التي ثبتت في نهاية الدراسة.

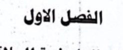
اعتمدت الدراسة على مصادر مختلفة ومتنوعة يقف في مقدمتها العديد من الوثائق المنشورة، والمنشورة، وخاصة الوثائق الأمريكية المنشورة المحفوظة نسخ منها في دار الكتب والوثائق – المكتبة الوطنية وتكمن أهميتها في أنها تسلط الضوء على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الإيراني السعودي خلال المدة من ١٩٣٢ حتى نهاية عام ١٩٨٨، كما تم الاعتماد على المصادر العربية والمعربة. أما المصادر الأجنبية فكان لها حصتها في هوامش الدراسة ومنها كتب ومؤلفات المؤرخ الإيران الأصل البريطاني الجنسية روح الله رمضاني المتخصص بتاريخ إيران والخليج العربي، إذ أفادت الباحث في تزويده بكثير من المعلومات المفيدة.

كما اعتمدت الدراسة على مصادر عربية ومترجمة متنوعة لمؤلفين عرب وأجانب وإيرانيين قدمت لنا صورة واضحة عن طبيعة التنافس الإيراني – السعودي، فضلاً عن الاستفادة من عدد من الرسائل والأطاريح الجامعية التي تكمن أهميتها في أنها دراسات علمية جادة أشرف عليها وناقشتها أساتذة متخصصون في حقل دراستهم. كما كان للدوريات العربية والعالمية خيرها داخل الدراسة.

وختاماً أضع هذه الدراسة بين أيدي المتخصصين في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من التنافس الإيراني – السعودي، مع التماس العذر إن أخطأت أو قصرت لأن الكمال يظل لله وحده، فهو نعم المولى ونعم البصير، وآخر دعوانها أن الحمد لله رب العالمين.

ومن الله التوفيق





الفصل الاول

الجذور التاريخية للعلاقات

الايرانية – السعودية

حتى عام ١٩٣٢

المبحث الاول : ايران والسعودية: الموقع والحدود

المبحث الثاني: ظروف قيام الدولتين

اولا: السعودية

ثانيا : ايران (بلاد فارس)

المبحث الثالث: بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

المبحث الأول

إيران والسعودية

الموقع والحدود :

تحتل إيران والسعودية مكانة جيوستراتيجية متميزة، إذ يقعان في الركن الجنوبي الغربي لقارة أسيا[١].ويفصل بينهما الخليج العربي[٢]. ذو الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبها قديما حيث كان طريقا للتجارة بين الشرق والغرب، وحديثا حيث أصبحت الدول المطلة على شواطئه من اغنى اماكن انتاج وتصدير النفط في العالم.

وتتمتع السعودية وإيران بأطول سواحل على شاطئ الخليج العربي مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، فالسعودية تقع على الساحل الغربي للخليج العربي، وتعد اكبر دولة خليجية مساحة، إذ تبلغ مساحتها ٨٠% من مساحة

(١) حول موقع ايران والسعودية ينظر الخريطة في الملحق رقم (١).

(٢) عرف الخليج العربي منذ القدم بتسميات عديدة، اذ عرفه الاشوريون باسم (ارض الله) او (ارض البحر) واسماه هيرودوت (البحر الاحمر) واطلق عليه الرومان (البحر الادنى) تميزا له عن البحر المتوسط الذي كان يسمى (البحر الاعلى) اما تسميته خطا بالخليج الفارسي فقد نشأت من اكتشاف (نيكاروس) احد قادة الاسكندر الاكبر عام ٣٢٤ ق.م ، ساحله الشرقي قبل اكتشاق الساحل الغربي الذي تم بعد ذلك، وقد عرف الخليج عند العثمانيين باسم (خليج البصرة) وعند سكان الإحساء باسم (خليج عمان) و(خليج البحرين) وقد أطلق عليه الخليج العربي، اذ تشير الدلائل التاريخية والشواهد الحضارية إلى إن القبائل العربية استوطنت وسيطرت على كلتا ضفتيه، ينظر سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص١٩-٢٠؛ مصطفى جواد، بل هو الخليج العربي شاه الجهلاء ان ابو، مجلة الأقلام، بغداد، العدد١١، ١٩٧٠، ص١٣؛ محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الكويت، ١٧٤، ص١.



شبه الجزيرة العربية، أي حوالي ٢,٢٥٠,٠٠٠كم٢ ويحدها من الشمال العراق والاردن والكويت، ومن الجنوب سلطنة عمان واليمن وعلى حدودها الشرقية والغربية تمتلك اطول ساحلين هما ساحل الخليج العربي يمتد من الكويت شمالا حتى دولة الامارات العربية المتحدة جنوبا، مرورا بدولة قطر ثم ساحل البحر الاحمر غربا[١].

لاشك ان هذا الموقع المتوسط من العالم أفضى على السعودية أهمية متميزة، اذ جعلها حلقة اتصال مهمة بين العالم الغربي واسيا، وهذه المساحة التي تغلب الصحراء عليها يسكنها حوالي ١٢ مليون نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٢[٢]، مقسمين على خمس مناطق رئيسية أهمها المنطقة الوسطى وفيها العاصمة الرياض، ثم المنطقة الغربية وفيها المدن الإسلامية المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة وميناء جدة على البحر الاحمر، والمنطقة الشرقية الغنية بابار النفط على الخليج العربي فيها ميناء الدمام[٣].

إما إيران فتأتي بالمرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية بين دول منطقة الخليج العربي، إذ تبلغ مساحتها ١,٦٤٨,٠٠٠ كم٢ ولاشك ان هذه المساحة الشاسعة لها حدود بحرية وبرية طويلة، اذ يحدها شمالا

(١) محمود طه ابو العلا، جغرافية شبه الجزيرة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٩.

(٢) وزارة التعليم العالي والاطلس الجغرافي للمملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٩، ص٧٥.

(٣) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، ص٥٥.



الاتحاد السوفيتي سابقاً وبحر قزوين وشرقا افغانستان وباكستان والخليج العربي وخليج عمان الى الجنوب ويحدها من الغرب العراق وتركيا[١].

وتعد إيران هضبة عالية ترتفع بين السهول في الشرق والغرب والشمال، ويبلغ عدد سكانها ٦٤ مليون نسمة حسب تعداد عام١٩٩٦، مقسمين على اربعة وعشرين إقليما، وأهمها الإقليم المركزي وبه العاصمة طهران، واقليم الخليج وبه الميناء الرئيس بندر عباس[٢].

ومن الجدير بالذكر ان إيران كان يطلق عليها اسم فارس وهي كلمة مشتقة من إحدى القبائل الآرية الإيرانية ولكن في ٢١ اذار ١٩٣٥ اصدر رضا شاه اوامره بتغير اسم الدولة من بلاد فارس الى إيران[٣]، وكان اسم يران يطلق على الهضبة الواسعة التي تتوسط البلاد[٤].

(١) محمد وصفي ابو مغلي، ايران دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي في البصرة،جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص١٥-١٦.

(٢) وزارة الخارجية الإيرانية، كزيدة اسناد خليج فارس، مختارات من وثائق الخليج، هاري، تهران، ١٤٢٥، ص٢.

(٣) صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٩٠.

(٤) سمي إيران بهذا الاسم نسبة إلى إيران بن اشور ابن سام بن نوح اول من ملكها وعرفته باسمها، ينظر، المصدر نفسه، ص٧٩؛ وهناك من يرى ان كلمة إيران مشتقة من ايرين نسبة الى الاقوام الآرية التي هاجرت من موطنها جنوب بحر ارال الى الهضبة المرتفعة اسفل نهر قزوين، وسموا الموطن الجديد إيران وفي عصر الساسانيين كان اسم الدولة إيران شهر ينظر محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق،ص١٦.



لاشك ان هذه المقدمة الجغرافية التي تسلط الضوء على موقع وجغرافية البلدين (السعودية وإيران) يعد امراً ضروريا قبل البدء ببيان طبيعة العلاقات التاريخية بينهما.



المبحث الثاني

ظروف قيام الدولتين

اولا: السعودية:

بدأ السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل (١٩٠٢– ١٩٥٣) آل سعود تأسيس الدولة السعودية في شبه الجزيرة العربية عام ١٩٠٢، اذ نجح في الرابع عشر من ايلول عام ١٩٠٢ من استرداد الرياض من آل الرشيد، وانطلق منها ليؤسس المملكة العربية السعودية اذ استطاع استرداد نجد من آل الرشيد ايضا، ثم قام بطرد العثمانيين من اقليم الاحساء واسترداده منهم ايضا في عام ١٩١٣[١]، وبتوسعه نحو الاحساء اجبر الدولة العثمانية على الاعتراف به حاكما على نجد بما فيها منطقة الاحساء[٢].

وكانت تحركات الامير عبد العزيز بن عبد الرحمن باعادة السيادة على شبه الجزيرة العربية جاءت تحت ذريعة نشر حركة الاحياء الاسلامي على وفق الحركة الوهابية[٣]، بعد ان اعلن الشيخ محمد بن عبد الوهاب دعم ومؤازرة سياسة

---

(١) رأفت غنيمي، تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢١٢.

(2) Bullard, R.Britain and Middle East, From The Earliest Times to 1950, Oxford University Press London, 1952, P.72.

(٣) سميت هذه الحركة بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها الشيخ محمد عبد الوهاب وكان اتباع هذه الحركة يفضلون ان يطلقوا على انفسهم اسم (اهل التوحيد) أي الذين يدعون الى الرجوع الى وحدانية الله سبحانه وتعالى، ينظر: غسان سلامة السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، معهد الانماء العرب، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٢.



آل سعود[١] في المنطقة، فضلا عن دعم بريطانيا التي وجدت بعبد العزيز آل سعود الامير الذي يمكن من خلالة تأمين مصالحها في منطقة الخليج العربي، لذلك عقدت معه معاهدة دارين في ٢٦ كانون الاول ١٩١٥، اعترفت بموجبها بريطانيا بنفوذ عبد العزيز آل سعود في منطقة نجد والاحساء والموانئ التابعة لها على ساحل الخليج العربي[٢]. كان من الطبيعي ان يترك الدعم البريطاني لسياسة عبد العزيز آل سعود في المنطقة بصماته الواضحة على تشجيع الاخير بتوسيع سلطانه على منطقة شبه الجزيرة العربية، فاتجه شمالا فاخضع آل رشيد وتمكن من دخول عاصمتهم حائل وضمها الى نجد في عام ١٩٢١. ثم واصل تقدمه نحو الشمال وضم الجوف ومن ثم عسير في العام التالي، وبذلك تكون حدود دولته قد وصلت الى جنوب بلاد الشام والعراق وبلغت اقصى اتساع لها في شمال الجزيرة العربية وجنوبها[٣].

ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل حاول السلطان عبد العزيز آل سعود توسيع سلطانه باتجاه الحجاز وانهاء حكم الاشراف فيها، وبعد فشل مباحثات مؤتمر الكويت لحل المشاكل بينهما، والتي استمرت في ١٧كانون الاول ١٩٢٣ الى ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٤[٤]، وبتشجيع من بريطانيا، زحف عبد العزيز بقواته

[١] (آل سعود) ينتسب آل سعود الى فخذ المشايخ من عشيرة عنزة التي ترجع الى بكر بن وائل، وقد استقروا في المليبد حوالي ٨٥٠هـ بقيادة كبيرهم ربيعة مانع المريدي، وبنو مدينته سموها الدرعية نسبة الى مدينتهم القديمة في نواحي القطيف، ينظر فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٩٨٦، ص٧٢.

(2) Lenczowski, G.The Middle East World Affaris New york ,1952, P.333.

[٣] احمد عسة، معجزة فوق الرمال، المطبعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧١، ص٧٧.

[٤] فاروق عثمان اباظة، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميين، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص١٢٥.



نحو الحجاز عن طريق الطائف ومنها الى مكة المكرمة والتي دخلها في ١٨تشرين الثاني ١٩٢٤ دون قتال. ثم قام جيشه بدخول المدينة المنورة وبعدها قام بمحاصرة جدة اكثر من عام واستطاع دخولها في ٤كانون الاول ١٩٢٥، وبذلك توسع سلطانه وامتد الى الساحل الغربي للبحر الاحمر[١]. وبعد هذه الانتصارات التي حققها السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود تمت مبايعته ملكا على الحجاز فضلا الى انه سلطان نجد وحلقاتها في الثامن من كانون الثاني ١٩٢٦، الامر الذي دفع بعبد العزيز الى اصدار المرسوم الملكي المرقم (٢٧١٦) بتغيير اسم الدولة من مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها الى المملكة العربية السعودية في ٢٢ كانون الاول ١٩٣٢[٢]. ليصبح بذلك الاسم الرسمي للدولة.

ثانيا : ايران (بلاد فارس):

تقع ايران (بلاد فارس) على الشاطئ المقابل للسعودية من الخليج العربي، وكانت البلاد في حالة من الاضطرابات والقلاقل بسبب كونها ساحة للتنافس والصراع البريطاني–الروسي[٣]، وقد استنجد الحزب الوطني في طهران بقائد فرقة القوزاق الحربية (رضا خان) لكي يخلص البلاد من الفوضى وتمكن

[١] احمد عسة، المصدر السابق، ص٧٨.

[٢] فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٣٣، ص٣٩١.

[٣] كانت بلاد فارس خلال العهد القاجاري ساحة لصراع بريطاني -روسي حتى وقع اخر ملوكها احمد شاه قاجار بمعاهدة بريطانيا في عام ١٩١٩ جعلت الدولة الفارسية تحت الهيمنة البريطانية، الامر الذي اثار معارضة الشعب والبرلمان الذي رفض التصديق عليها، وقاد ذلك التدهور الى دخول القوات الروسية في شمال البلاد عند بحر قزوين في عام ١٩٢٠، وكان ذلك سببا في سقوط الوزارة التي عقدت المعاهدة مع بريطانيا، ينظر: كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥، ص١٠٩.



الاخير بالتعاون مع ضياء الدين الطباطبائي[١]. في ٢١ شباط ١٩٢١ من القيام بانقلاب عسكري وضع البداية لنهاية الأسرة القاجارية[٢].وبعد ذلك واصل (رضا خان) تعزيز نفوذه وسلطته حتى تمكن من حمل المجلس النيابي على استصدار قرار بإنهاء العهد القاجاري وذلك في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٥، واعلن نفسه امبراطورا على البلاد[٣]، في ١٢ كانون الأول من العام نفسه، واتخذ لنفسه لقب رضا شاه بهلوي[٤]. وبإعلان رضا بهلوي شاها لايران اقيمت له حفلات التتويج في البلاد، واعلنت ولاية العهد لابنه الاكبر شاهبور محمد، واطلق رضا شاه على نفسه (شاهنشاه) وهو اللقب ايراني قديم يعني ملك الملوك[٥].

لاشك ان هذا التطور السياسي الذي شهدته ايران تحول اثاره نحو دول الساحل الشرقي للخليج العربي، اذ بدأ رضا بهلوي اهتمامه بضم امارة عربستان

---

[١] ضياء الدين طباطبائي: ينتمي الى اسرة دينية معروفة من يزد ولد عام ١٨٨٨ ودرس في بارس خلال المدة ١٩١١-١٩١٢، كان مثقفا من الطراز الأول ومولعا بالآداب والشعر ومطلعا على التاريخ، زاول مهنة الصحافة بنجاح حيث جلبت جريدته (رعد) لذي بدأ باصدارها في اواخر الحرب العالمية الاولى انظار المثقفين الايرانيين والاجانب المهتمين بشؤون ايران، وقد تولى منصب رئيس الوزراء بعد انقلاب عام ١٩٢١، ينظر: وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص٢٩٣.

[٢] احمد، عصة المصدر السابق، ص٩٤.

[٣] عبد السلام عبد العزيز فتحي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٤.

[٤] والبهاوي نسبة البهاوية التي تعني اللغة والكتابة والفارسية، والتي كانت سائدة ايام ساسان، ينظر: لبيب عبد الستار، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر عداء الجاني، بيروت، ١٩٨٩، ص٩٨.

[٥] مصطفى النجار واخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٢، ص٢٠٣.



العربية[١]، وذلك لغنى هذه الامارة بالنفط[٢]، وتحت ذريعة ان هذه الامارة تعد من الناحية التاريخية جزء من بلاد فارس، وان البريطانيين يعملون لفصلها عن تلك البلاد من اجل فرض سيطرتهم على ثرواتها النفطية[٣]. ومن اجل هذا قام رضا بهلوي باستغلال الاضطرابات السياسية في عربستان فارسل قواته بقيادة الجنرال زهدي الحاكم العسكري التي احتلت الامارة وضمتها الى بلاد فارس، وقد اتبع زاهدي اجراءات عنيفة استهدفت محو عروبة الامارة، بل وازالتها من الوجود، حيث ابدلت التسمية العربية لامارة عربستان والتي تعني (ارض العرب) الى خوزخستان ومعناه (ارض القلاع والحصون) كما استبدل اسم عاصمة الامارة (المحمرة) بـ (خرم شهر) واستبدلت اسماء مدنها الاخرى باسماء فارسية، ونقلت كثير من قبائلها العربية الى شمال ايران. وبضم عربستان قامت امبراطورية ايران الحديثة، لتواجه المملكة العربية السعودية على الشاطئ الشرقي للخليج العربي، مما يؤشر ان الربع الاول من القرن العشرين قد شهد ولادة دولتين قويتين على ساحلي الخليج العربي، قدر لهما ان يؤديا دورا مباشرا في

---

[١] تقع امارة عربستان في القسم الشمالي الشرقي للخليج العربي ويرجع تأسيسها الى القرن السابع الميلادي على يد قبيلة بني كعب، وقد حظيت هذه القبيلة بالازدهار في عهد اخر حكامها الشيخ خزعل، للتفاصيل ينظر: انعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الاهواز ١٨٩٧-١٩٢٥ ،مكتب دار الكندي، بغداد،١٩٨٥،ص١٤٨.

[٢] مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٤٥.

[٣] احمد السامرائي، ايران والخليج العربي، منشورات مكتبة الدار القومية للكتاب العربي، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٥٦.



منطقة الخليج العربي خاصة ومن الطبيعي ان تترك العلاقات بينهما اثارها على المنطقة العربية ايضا[١].

[١] السامرائي، المصدر السابق، ص ص٢٥٧ -٢٥٨.



المبحث الثالث

بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

يرجع تاريخ اول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف بأسم سلطنة نجد وبلاد فارس الى عام ١٩٢٥ حينما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين السلطان عبد العزيز آل سعود والملك علي بن الشريف حسين ملك الحجاز ابان حصار القوات السعودية لمدينة جدة، وقد قبل السلطان عبد العزيز الوساطة الفارسية[١]، الا انه اصر على الحاق الملك علي بوالده الشريف حسين في منفاه في قبرص، وفي الوقت الذي كانت فيه الحياة العامة في مكة تشهد تحسنا ملحوظا في ظل الحكم السعودي كانت الاحوال في جدة تتحول من سيء الى اسوأ ، ونتيجة لذلك سقطت جدة في ايدي القوات السعودية في كانون الاول عام ١٩٢٥، وبعد ذلك بنحو اسبوعين وفي مطلع عام ١٩٢٦ دخلت القوات السعودية المدينة المنورة، وعلى الرغم من ان الوساطة الفارسية لم تسفر عن شيء، الا انها كانت خطوة نحو الامام على طريق اقامة علاقات سياسية بين البلدين[٢].

ولعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا بأن البداية الحقيقية للعلاقات السياسية السعدية- الايرانية تبدأ من بداية عام ١٩٢٦، اذ تمت في كانون الثاني ١٩٢٦، مبايعة الملك عبد العزيز آل سعود ملكا على الحجاز بجانب انه سلطان

[1] Encyclopedia of Islam, VOL1,P.153.

[٢] سعيد باديب، العلاقات السعودية – الايرانية ١٩٣٢-١٩٨٣، مركز الدراسات الايرانية والعربية، لندن، ١٩٩٤، ص٤٠.





نجد وملحقاتها، وايضا شهد هذا العام في شهر نيسان حفل تتويج رضا شه بهلوي بوصفه الشاه الأول من سلالة آل بهلوي امبراطورية إيران[1].

ولاشك في ان هذين الحدثين لهما انعكاساتهما في بناء النظام السياسي في البلدين، فبالنسبة للسعودية فأن ضم الحجاز يتطلب إعادة في الكيان السياسي السعودي، اذ كن للحجاز نظام حكم خاص به يختلف كثيرا عما كان معمول به في نجد، ومع ضم الحجاز جاءت مسؤوليات جديدة في مقدمتها مسؤولية ادارة شؤون الحج، وبذلك اصبحت مسؤولية سياسية- دينية[2].

اما بالنسبة لإيران فأن عام ١٩٢٦ مثل ايضا بداية عهد جديد، اذ مثل انتهاء عهد القاجاري وبداية العهد البهلوي[3]، مما شكل ذلك مرحلة مهمة حمل في طياته تغيرا نوعيا في شكل الحكم داخل ايران وانعكس في علاقته الخارجية وبالذات تجاه منطقة الخليج العربي، الذي انعكس وبسرعة مفاجئة تجاه دول الساحل الشرقي للخليج العربي، اذ بدأ الشاه رضا بهلوي جهوده بضم امارة عربستان، وذا مؤشر لتشابه الاهداف بين إستراتيجية النظامين السعودي (بضم الحجاز) والإيراني (بضم عربستان) في بداية عهدهما.

وقد جاء أول اتصال فعلي بين الحكومتين السعودية والإيرانية في العام نفسه أيضا، وذلك حينما قام الملك عبد العزيز آل سعود بالدعوة إلى عقد مؤتمر (العالم الإسلامي) إذ أرسلت الحكومة السعودية دعوات لجميع الحكومات الإسلامية والى زعماء المسلمين والجمعيات الإسلامية، وكانت إيران ضمن

(1) محمد حسين العيدروس، العلاقات العربية- الايرانية ١٩٢١-١٩٧١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٧٧.

(2) باديب، المصدر السابق، ص٢٣.

(3) للتفاصيل في العهد القاجاري ينظر: احمد، المصدر السابق، ص ١٢٥.



البلاد التي وجهت اليها الدعوة، والتي اعلنت السعودية ان الهدف من اقامة المؤتمر لتوحيد كلمة المسلمين والنظر في شؤونهم[1].

استجاب شاه إيران رضا بهلوي للدعوة السعودية بارساله مندوب رسمي لتمثيل بلاده في المؤتمر الإسلامي[2]. الذي افتتح في مكة المكرمة في الأول من حزيران ١٩٢٦[3]، وهكذا جاء حضور المندوب الإيراني في المؤتمر ليؤشر أول اتصال مباشر بين الدولتين السعودية والإيرانية، كما انعكس ايجابا على تطور العلاقات السعودية- الإيرانية، وكمثال على ذلك انه خلال موسم الحج عام ١٩٢٨، وصل عدد الحجاج الإيرانيين الى مكة المكرمة الى (٣٤٠٣) حاج إيراني، وهو عدد كان يعتبر مرتفعا نسبيا في ذلك الحين[4].

لم يكن ضم الشاه رضا بهلوي لامارة عربستان عام ١٩٢٥، ليمر دون ان يلفت اهتمام الملك عبد العزيز آل سعود انذاك الى مغزى هذا الاجراء ومااينطوي عليه من دوافع توسعية فارسية في منطقة الخليج العربي ولاسيما تجاه البحرين التي يقطنها عدد كبير من الشيعة، ولمواجهة ذلك وقع الامير فيصل

(1) Arnold Toynbee, The Islamic World, Survey International Affairs 1925 VOL.I, The Proclamation of Suitan Abdul Aziz Bin Sand as King of the Hijaz and the Slamic congress at Mecca 1926,London, 1927, P.309.

(2) لم تذكر المصادر اسم المندوب الإيراني.

(3) فهمي، المصدر السابق، ص٧٦.

(4) شكل عقد المؤتمر خطوة نحو تحسين علاقات السعودية مع البلدان الإسلامية الاخرى باستثناء مصر تحت حكم فؤاد التي لم تحضر المؤتمر، وقد كان وراء ذلك الموقف ان الملك فؤاد لـه تطلعاته الرامية الى ان يكون خليفة المسلمين في اعقاب سقوط الدولة العثمانية، وان تكون القاهرة عاصمة للخلافة الإسلامية والإشراف على مكة والمدينة المنورة، ينظر: باديب، المصدر السابق، ص١٩٠.



نائبا عن الملك عبد العزيز على معاهدة جدة مع بريطانيا في ٢٠ ايار ١٩٢٧، اعترفت بموجبها بحكومات البحرين والكويت وقطر وعمان واعترفت كذلك بالمعاهدات التي وقعتها هذه الحكومات مع بريطانيا[١].

عدت إيران ذلك تعديا على مزاعمها الاقليمية في البحرين، بل وتحديا مباشرا لسيادتها على البحرين وذلك لان المادة السادسة من المعاهدة تقضي بامتناع ابن سعود عن التدخل في شؤون امارات الخليج ومنها البحرين، وبناء على ذلك امر رضا شاه مبعوثيه الى القاهرة بابلاغ الحكومة السعودية رفضه للمعاهدة السعودية البريطانية مطالبا بعودة البحرين إلى السيادة الفارسية، وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٧ تقدمت الحكومة الإيرانية بمذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم، طالبت خلالها بضرورة سحب الآثار المترتبة على معاهدة جدة بين الحكومتين السعودية والبريطانية[٢]، واكدت من خلال المذكرة التي رفعتها إلى العصبة انها كانت تسيطر على البحرين منذ عام ١٨٤٢، ولم يكن للبحرين او شيوخه صفة الاستقلال عن الحكومة الفارسية، كما اكدت المذكرة ان الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ البحرين منذ السنوات الأولى من القرن التاسع

---

[١] تعرف معاهدة ١٩٢٧، التي ابرمت بين الحكومتين البريطانية والسعودية، بمعاهدة جدة. وتنص هذه المعاهدة في المادة السادسة منها "ان صاحب جلالة ملك الحجاز (نجد وتوابعها) يتعهد بأن تقييم علاقات صداقة وسلام مع كل من البحرين والكويت وقطر والساحل العماني، والتي تربطها علاقات لاسيما مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية، ينظر: العلي، المصدر السابق ،ص١١٨.

[2] F.O.371\12998,Protest by Persian Government Against, Atrical 6 of the Treaty of May 20th 1927 Between Great Britain and Hedjaz" Note by the secretary Genral December22 th 1927.



عشر لايعتد بها، لان إيران لم تعترف بأولئك الشيوخ كحكام مستقلين يحق لهم عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية[١].

وردت الحكومة البريطانية على المذكرة الإيرانية، برفضها الادعاءات الإيرانية في البحرين، واكد وزير الخارجية البريطاني برده ان الحكومة الفارسية لم مارس أي سلطة فعلية على البحرين[٢]، وكان ذلك الرد بداية لتوتر العلاقات البريطانية-الإيرانية بقيام إيران بإلغاء الامتيازات البريطانية فيها عام ١٩٢٨ محاولة منها للضغط على الموقف البريطاني ومن جانبها انكرت الحكومة السعودية أي حق لإيران في البحرين وعدت الموقف الإيراني المعارض لمعاهدة جدة بأنه يسيء للعلاقات بين البلدين لانه يعد تدخلا في السيادة السعودية المستقلة، كما انها نفت بردها أي حقوق لإيران في البحرين[٣]، فكان ذلك سببا في فتور العلاقات بين البلدين في تلك الفترة.

والملاحظ على مسار العلاقات السعودية-الإيرانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بانها تميزت باوجه التشابه والتناقض في ان واحد، فكلا البلدين كان يجتاز عملية مماثلة تستهدف تعزيز التضامن السياسي الداخلي، ولذلك بادرت الحكومة الإيرانية في منتصف عام ١٩٢٨ بارسال حبيب الله خان هويدا موفدا الى جدة في محاولة لاعادة العلاقات بين البلدين وبالفعل فقد مارس حبيب الله خان دورا مهما خلال لقائه بالملك عبد العزيز الذي سلمه فيه

---

[١] العلي، المصدر السابق، ص١١٨.

[٢] جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٥٧.

[٣] كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه فترس ومنير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٧، ص٧٩٨.



رسالة من شاه ايران رضا بهلوي تتعلق برغبة ايران باعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين[1].

ارسلت الحكومة السعودية في اب من عام ١٩٢٩ ، ردا على ذلك، وفدا رفيع المستوى الى طهران برئاسة الشيخ عبد الله الفضل، اذ التقى خلال زيارته الشاه رضا بهلوي في ١٢ اب، وعلى اثر هذه الزيارة تم عقد معاهدة صداقة واعتراف بين البلدين في ٢٤ اب من العام نفسه جاءت هذه المعاهدة على اربعة مواد نصت على ما يأتي[2]:

المادة الأولى:

يسود بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين الامبراطورية الإيرانية وبين رعايا كلتا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة دائما، ويؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان رغبتهما في بذل كل مجهود في ادامتها واحكام روابطها.

المادة الثانية:

بما ان الطرفين الساميان المتعاقدين يرغبان ولهما الحق في تبادل وزرائهما المفوضين والقنصلين، فانهما قد اتفقا على ان تكون معاملة مثلي الفريق الواحد حينما يكون في بلاد الفريق الاخر طبقا لاحكام قواعد القوانين الدولية العامة على وجه المقابلة بالمثل".

(1) بروكلمان، المصدر السابق، ص٧٩٨؛ محمد عبد الله ارسلان، عودة العلاقات السعودية – الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥، القاهرة، ١٩٩١،ص١٩٦.

(2) حول نص المعاهدة ينظر: باديب، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨١.



المادة الثالثة:

يتعهد الفريقان الساميان بان يمنح كل منهما لرعايا الفريق الاخر حينما يكونون في البلاد التابعة لهم جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها رعايا اولى الامم بالتفضيل وتتعهد حكومة جلالة الحجاز ونجد وملحقاتها بان تعامل الحجاج الإيرانيين في جميع المعاملات مثل الحجاج الوافدين الى بيت الله الحرام، وبان لاتسمح باقامة العراقيل في سبيل ادائهم منسك الحج والفرائض الدينية، وان تسهل لهم وسائل الامن والراحة والطمأنينة.

المادة الرابعة:

يعلن الطرفان الساميان رغبتهما في القيام بمذكرات اخرى تكميلية في الوقت المناسب لعقد اتفاقيات خاصة بالامور السياسية والتجارية والاقتصادية وسواها".

وهكذا اسهمت تلك المعاهدة في تحسين العلاقات بين البلدين وتم بموجبها اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، فقد تم في اذار ١٩٣٠ افتتاح سفارة ايرانية في جدة، كما تم تعيين حبيب الله خان وزيرا مفوضا فيها، وتسلم عمله بصفة رسمية في ٦ نيسان من العام نفسه[1]، وكان ذلك بداية العلاقات الرسمية بين الدولتين في اطار التمثيل الدبلوماسي للدولتين الحديثتين، اذ كانت العلاقات سابقا تدور في ما عرف بالتمثيل الدبلوماسي ضمن اطار الملحقية الفارسية في علاقاتها مع الدولة العثمانية في نجد، وقد اشار تقرير دبلوماسي بريطاني من جدة، بشأن معاهدة الصداقة السعودية-الإيرانية الى ان الوفد السعودي الذي ارسل الى طهران برئاسة الشيخ عبد الله الفضل بشأن معاهدة الصداقة، كان قد

(1) F.O.371\14455 From British Legation, Jedda to Foreign office London, Apral 19, 1930.





اقترح قيام تحالف بين البلدين يتعين بموجبه على كل من الدولتين مساعدة الدولة الاخرى في حالة تعرضها لأي هجوم، غير ان الحكومة الإيرانية رفضت ذلك الاقتراح، واكتفى البلدان بالحد الادنى من التفاهم على مسألة الصداقة والاعتراف وعدم الاعتداء بينهما[١].

وعلى اية حال فقد جاءت هذه المعاهدة لتحدد اسس العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، وفضلا عن ذلك فقد تبادل العاهلان السعودي والفارسي برقيات التهنئة اعترافا ببدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما[٢].

وهكذا جاءت المعاهدة السعودية–الايرانية والاعتراف المتبادل بين البلدين في مرحلة شهدت خلالها الدولة السعودية مزيدا من الاعتراف الدولي بها، لذلك رأى الملك عبد العزيز آل سعود ضرورة ادخال بعض التطورات على مؤسسات الدولة خاصة تلك التي تتعلق بالشؤون الخارجية، نظرا لاهتمامه المتزايد بعلاقات بلاده الدولية، ولذلك اصدر مرسوما يقضي بتحويل مديرية الشؤون الخارجية الى وزارة الخارجية في ١٩ كانون الاول ١٩٣٠، وباسناد منصب وزير الخارجية الى نائب الملك على الحجاز ابنه الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وبهذا المرسوم اصبح الامير فيصل بن عبد العزيز اول وزير للخارجية السعودية في اول وزارة تأسست في الدولة السعودية بصفة رسمية[٣].

(١) نقلا عن محمد عبد الله ارسلان، عودة العلاقات السعودية– الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥، القاهرة، ١٩٩١، ص١٩٦.

(2) F.O.371\14455 From British Legation, Jedda to Foreign office London, Apral 19, 1930.

(٣) عبد العزيز عبد الرحمن النعيم، المملكة العربية السعودية بين الماضي والحاضر، الرياض، ١٩٧٢، ص٣١.



اسهمت تلك المعاهدة في تحسين العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في اطار التمثيل الدبلوماسي للدولتين الحديثتين، اذ كانت العلاقات سابقا تدور في ما عرف بالتمثيل الدبلوماسي ضمن اطار الملحقية الفارسية في علاقاتها مع الدولة العثمانية في نجد[١].

(١) ارسلان، المصدر السابق، ص١٩٦.



الفصل الثاني

طبيعة العلاقات السياسية الايرانية- السعودية ١٩٣٢-١٩٦٤

موقف الولايات المتحدة الامريكية منها

المبحث الاول :هيكلية النظام السياسي في السعودية وايران-رؤية مقارنة.

المبحث الثاني : زيارة الامير فيصل بن عبد العزيز الى طهران عام ١٩٣٢ واثرها في العلاقات بين البلدين

المبحث الثالث: قضية البحرين واثرها في العلاقات الايرانية- السعودية قبل الحرب العالمية الثانية.

المبحث الرابع: الموقفان السعودي والايراني من الحرب العالمية الثانية وانقطاع العلاقات بينهما.

المبحث الخامس: العلاقات الايرانية- السعودية ١٩٤٦-١٩٦٤ وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها.

المبحث السادس: موقف الولايات المتحدة الامريكية من التنافس الايراني –السعودي على الخليج العربي حتى عام ١٩٦٤.

المبحث الأول

هيكلية النظام السياسي في السعودية وإيران-رؤية مقارنة

لابد من بيان طبيعة وهيكل النظام السياسي المؤثر في صناعة القرار السياسي الخارجي في كل من السعودية وإيران خلال فترة الدراسة في منظور مقارن، قبل ان نعرج لبيان طبيعة العلاقات بين السعودية وإيران بعد عام ١٩٣٢.

وبصفة عامة فأن الاجهزة المنوطة بها صناعة القرار السياسي الخارجي في السعودية وإيران متعددة، منها الرسمي وغير الرسمي، لابد من استعراضها ايضا من اجل بيان تأثير في وضع الخطط العامة في رسم الاطار النهائي للسياسة الخارجية للبلدين من ناحية، ومدى تأثيرهما المباشر وغير المباشر في العلاقات بينهما من ناحية اخرى.

يعد النظام السياسي السعودي انعكاسا دقيقا للمجتمع السعودي، الذي يعد في اساسه مجتمع قبلي تقليدي تمثل فيه الروابط القبلية والعائلية مكانة بالغة الاهمية على كافة المستويات، والمجتمع السعودي مجتمع محافظ بحكم تأثير الاسلام عليه وان المملكة العربية السعودية بوصفها بلدا اسلاميا يحكمه نظام ملكي، ليس لها دستور مكتوب على النحو المعروف في الانظمة السياسية الاخرى فالدستور في المملكة هو القرآن الكريم، وهو الذي يشرع بتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

اما بالنسبة للتطورات الحديثة فأن المملكة السعودية تقم باصدار المراسم الملكية وتطلب من الفقهاء في المملكة اصدار الفتاوى وابداء الرأي في مشروعية كافة المراسيم والانظمة او القرارات الحكومية من الناحية الاسلامية[1]، وكان

(1) باديب، المصدر السابق، ص٤٥-٤٧.



النظام السياسي في المملكة بيد الملك ومستشاريه وكان يقوم على مبدأين اساسيين الشورى والاجماع، الا ان التطورات دفعت بالملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ الى تأسيس مجلس للوزراء للمرة الاولى، مما ادى الى تطور البنية الاساسية للنظام السياسي السعودي تطورا جيدا بحيث ادى الى ضم سبع مؤسسات رئيسة، وكما هو واضح من الجدول الاتي[1]:

ت	المؤسسة	مهامها
١	مقام الملك	السلطة التنفيذية، حماية جماعة المسلمين، رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء، تعيين السفراء في الخارج.
٢	مقام ولي العهد	الرجل الثاني في الدولة، وهو الخليفة الشرعي للملك، يترأس اجتماعات مجلس الوزراء يكون الملك غائبا.
٣	مجلس الوزراء	يعتبر مؤسس التشريع ويحدد السياسات الدخلية والخارجية يلتقي اسبوعيا، يوافق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون له سلطات تنظيمية وادارية وتنفيذية.
٤	وزارة الخارجية	تقوم بادارة السياسة الخارجية وسبيل تنفيذها.
٥	المؤسسة الدينية	تنقسم المؤسسة الدينية الى ثلاث مستويات. (أ)الامام والمؤسسات.(ب)العالم. (ج)المطاوع، ومهمتهم حماية نقاء الايمان وتعزيز الحفاظ على الشريعة الاسلامية ولهذه المؤسسة تأثير في

[1] للتفاصيل ينظر، المصدر نفسه، ص٤٨؛ عبد الله القباع ، السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨٦، ص٥١.



ت	المؤسسة	مهامها
		(١)النظام القضائي. (٢)التعليم الديني. (٣)تعليم البنات. (٤)معالجة القضايا الشرعية في المحاكم فضلا عن العديد من الجوانب الدينية الاخرى.
٦	الفقه والمحاكم القضائية	العمل على تنفيذ احكام الشريعة باعتبارها اساس القوانين في المملكة،ولهذه المؤسسة نظام متطور من المحاكم القضائية ويرأسها قضاة ذوو خبرة رفيعة وتربية ممتازة، وهي تشرف على تطبيق العدالة.
٧	الحكم الاقليمي	يتولاه الامراء، ويشكل رابطا بين الاقاليم والحكومة المركزية، ويكون الحاكم الاقليمي مسؤولا امام وزير الخارجية، ويسعى لتقديم العون المالي للمنظمات الاجتماعية والخيرية، ويكون متمتعا بمجلس اقليمي يخدم مصالح المواطنين.

ومما تقدم يتضح بان الاجهزة الرسمية المنوط بها صناعة القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية تتكون من اربعة مستويات:

المستوى الاول:

ويختص به الملك وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وعلى هذا المستوى يتم وضع الخطط العامة ورسم الاطار النهائي للسياسة السعودية الخارجية.

المستوى الثاني:

ويختص به مجلس الوزراء وتناقش فيه النتائج التي يتوصل اليها وزير الخارجية في المؤتمرات واجتماعات وزراء خارجية الدول الاجنبية التي يكون



وزير الخارجية السعودي طرفا فيها، ويتم في مجلس الوزراء مناقشة سياسة ومواقف المملكة الخارجية تجاه مختلف القضايا.

المستوى الثالث:

ويتعلق بطريقة ووسائل ادارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية واجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع:

علماء الدين (الجانب العقائدي) اذ تبدي القيادة السعودية اهتماما خاصا بعلماء الدين في المملكة وتحرص على سماع ارائهم في كل مايختص بسياستها الداخلية والخارجية فالعلماء يهتمون بوضع المعايير السلوكية للمجتمع وبعض اللوائح التنظيمية للدولة مع الاحتفاظ بحق الاعتراض على اية تشريعات يروا انها تتنافى مع مبادئ الشريعة الاسلامية[1]. ويباشر علماء الدين نفوذهم في عملية صنع القرار او برئاستهم لبعض الوزارات والهيئات السياسية مثل وزارة العدل ووزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]. فضلا عن كونهم اعضاء بمجلس الشورى الذي يختص بابداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح مايراه بشأنها[3].

---

[1] حسن ابو طالب، اسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٠، اكتوبر ١٩٨٧، ص٣٦.

[2] صالح المانع، البعد الايديولوجي في العلاقات السعودية الايرانية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص٢٢٣.

[3] عادل نوفل،صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، الرياض،١٩٩٩، ص٨٥.



اما المجتمع الإيراني فيشبه في طبيعته المجتمع السعودي من حيث كونه مجتمعا على اساس قبلي، غير انه يختلف من حيث كونه مجتمعا غير متجانس على الاطلاق، فالغالبية من السكان في إيران تنتمي إلى عدد كبير من الجماعات العرقية المختلفة، وتنتمي اكبر المجموعات السكانية الإيرانية الى الجنس الهندواوربي (الآري) وتتكلم لهجات ايرانية متنوعة وتشكل نحو ٧٠% من عدد السكان، ومن الملاحظ ان الايرانيين ينقسون الى مجموعات سكانية فرعية اشهرها الفرس والاكراد والغيلانيين والمازندرنيين والبلوشيين[1].

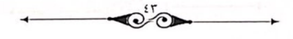
وتعد إيران من الدول متعددة اللغات، فاللغة الفارسية هي اللغة الرئيسية في البلاد، ويتكلم بها الفرس، اما الجماعات العرقية الاخرى فتتحدث لغات ترتبط ارتباطا وثيقا بلغات خارجية اخرى، فاللغة التركية هي لغة ثاني اكبر جماعة في البلاد، والتي تشكل ٢٦% من عدد السكان، اما بقية السكان فهم بشكل اساسي من العرب والاشوريين والارميين الجدد فضلا عن وجود جالية صغيرة تعيش في منطقة طهران والى الشمال الغربي لايران[2].

لاشك ان هذا التنوع العرقي في المجتمع الفارسي قد جعل مهمة رضا شاه في مساعيه نحو توحيد بلاد فارس وتوطيد الاستقرار الداخلي مهمة صعبة وشاقة، فلقد واجه من المشاكل ما يفوق كثيرا ما واجهه السعوديون في عملية توحيد المملكة، فالتجانس العرقي واللغوي في المجتمع السعودي قد اسهم إلى حد

---

[1] رعد عبد الجليل مصطفى ومجد كاظم علي، المؤسسة الدينية في ايران واحزاب المعارضة، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨، ص١٢.

[2] كما تضم إيران في الثمانينات جماعات اذربيجانية (٨.٥) مليون نسمة والكاشغاريين (٥٠٠ الف نسمة) والتركمان (٢٥٠ الف نسمة) فضلا عن العديد من القبائل المختلفة (٧٥٠ الف نسمة) اما الجالية العربية فيبلغ عددها (٢٥٠ الف نسمة) ينظر: باديب، المصدر السابق، ص٤٩.



كبير في تطور المملكة العربية السعودية، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، اما التنوع العرقي واللغوي فقد كان عاملا يهدد الاستقرار في فارس، اذ كان على رضا شاه بهلوي قبل ان يوطد سلطته مثلا في اخضاع الثورات والحركات المعادية للحكومة، وفي ضوء ذلك المجتمع اللامتجانس تمكن رضا بهلوي من اقامة حكم مركزي قوي، ونلاحظ ان المهمة التي سعى اليها رضا بهلوي كانت تختلف كثيرا عن مهمة الملك عبد العزيز، فالنظام السياسي الذي ورثه رضا شاه بهلوي كان شديد التعقيد، بينما لم يكن النظام الذي ورثه الملك عبد العزيز على مثل هذه المرحلة من التعقيد، اذ تمكن رضا شاه بهلوي في عام ١٩٢٨ من اقامة ملكية دستورية وانشأ نظاما تشريعيا ونظاما قضائيا مستقلا[1].

وعلى الرغم مما يبدو على هذا النظام السياسي من مظاهر الديمقراطية السطحية الا ان رضا شاه بهلوي تمكن من تحقيق رقابة مطلقة على الحكومة من خلال اقامة نظام الحزب الواحد، وملأ المجل التشريعي باتباعه الموالين له واحتفاظه بالمواقع الحكومية الاساسية، فقد كان رئيسا للحكومة وقائدا اعلى للجيش ووزيرا للحربية[2].

ومما تقدم يمكننا القول بأن النظام السياسي في السعودية وإيران كان نظاما ملكيا، ومع ذلك فقد كانت اوجه الاختلاف بينهما ابعد من ان تجعلهما نظامين متماثلين، فالنظام الملكي في السعودية كان نظاما اجتماعيا ما يعني ان شرعية الحكم ترتكز على الاجماع على مبدأ الشريعة الإسلامية او بتعبير اخر ان النظام الملكي السعودي يرى ضرورة التطابق بين النظام السياسي السعودي وبين

(١) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص٥٧.

(٢) مصطفى ومحمد كاظم علي، المصدر السابق، ص١٢.



الشريعة الإسلامية على اساس مذهب الحنبلي، بينما النظام الملكي الإيراني ان كان نظاما علمانيا، ولم يستند الى التعاليم الإسلامية وبالذات الى تعاليم المذهب الشيعي الاثني عشرية الذي يؤمن به اغلبية الشعب الإيراني، أي ان نظام الحكم الملكي في إيران كان حكما مطلقا، وهذا ما يعطي الانطباع بالتباين في قصد القرار الأول (الملكية) في اتخاذ القرار السياسي الخارجي للبلدين، مما ينعكس بالضرورة على العلاقات بين البلدين من وجهة واتجاه المواقف الذي يتخذونها من جهة اخرى.

اما بالنسبة لشكل الحكومة في البلدين، فأن إيران متطورة الى حد بعيد في ذلك المجال، اذ كان رضا بهلوي عام ١٩٢٣ رئيسا للحكومة، أي قبل سقوط الاسرة القاجارية[1]. اما الحكومة السعودية فقد اخذت شكلها التدريجي مع مرور الزمن حتى تشكل مجلس الوزراء عام ١٩٥٣ كما ذكرنا، على الرغم من ان الملك عبد العزيز قد بدأ جهوده نحو اقامة مجلس للوزراء عام ١٩٣٠. حيث انشأ وزارة للشؤون الخارجية ثم وزارة المالية، ولقد ارتبط انشاء الوزارات السعودية المختلفة بظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي في المجالات المختلفة وادارتها، وكانت كل وزارة تعمل بشكل مستقل الى حد ما عن غيرها من الوزارات خلال المرحلة الأولى من تطور الحكومة السعودية، وقبل ان يظهر مجلس الوزراء كوحدة واحدة[2]، وثمة فارق اخر بين الحكومتين فالحكومة السعودية كانت مسؤولة مسؤولية مباشرة امام الملك بينما كانت الحكومة الإيرانية مسؤولة امام البرلمان، غير ان هذا الاختلاف لم تكن له دلالة واضحة بالنسبة لإيران،

(١) محمد وصفي ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥-١٩٨١، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٣، ص١٦.

(٢) الزركلي، المصدر السابق، ص٢٧١.



فالسيطرة التي يمارسها شاه إيران على البرلمان وبالتالي على الحكومة تجعل الامر في النهاية بيده[1].

اما بالنسبة للبرلمان، فمن الصعب اجراء مقارنة بين النظامين السياسيين في السعودية وإيران من ناحية الحياة البرلمانية، فالشريعة الإسلامية التي هي اساس الحكم في النظام السياسي السعودي تنزع الصفة السياسية عن اية جهة يناط بها امر التشريع على خلاف الامر في ايران حيث كان البرلمان سلطة سياسية لها حق اصدار التشريعات وبوجه عام فان رضا شاه قد ورث برلمانا حينما صعد الى كرسي الحكم[2]. بينما لم يكن لدى السعودية أي برلمان[3]، بل كان هناك مجلس للشورى مهمته النظر في القضايا والمشكلات المختلفة، وكان يتم اختيارهم من قبل اهل الحل والعقل من العلماء وكبار الاعيان في الدولة.

وهكذا يبدو واضحا بأن النظام السياسي في السعودية وإيران يحمل من اوجه الاختلاف في فلسفة الحكم والبيئة الاجتماعية والتأثير الديني-المذهبي ابعد من ان تجعلها نظامين متماثلين، الامر الذي يترك بصماته الواضحة على طبيعة العلاقات بين البلدين.

والى جانب هذه الاجهزة الرسمية التي تسهم في صنع القرار السياسي يوجد جماعات ضغط او جماعات المصالح الخاصة وهدفها التأثير المباشر وغير المباشر في قرارات الحكومة بشكل يخدم مصالحها.

ومما يميز النظام السياسي السعودي عن الإيراني، بأن الأول لا توجد فيه جماعات ضغط او مصالح خاصة منظمة، تؤثر في سياسة الدولة الداخلية

(١) باديب، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢) ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران، ص١٢.

(٣) الزركلي، المصدر السابق، ص٢٧٢.



والخارجية، بينما النظام السياسي الإيراني عرف مثل تلك الجماعات وكانت منظمة على شكل احزاب او جمعيات او مجموعات ولاشك ان تأثيرها ملموس على قرارات الحكومة في كل ما يختص بالسياسة الداخلية والخارجية، ولعل تلك الجماعات اخذت تتفاعل مع النظام ولها صوت مسموع ومنظم بشكل اكبر بعد الثورة الايرانية بحكم موقعها وعلاقاتها كما سيتضح.

اما بالنسبة للاجهزة غير الرسمية او جماعات الضغط التي تؤثر في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية فأنه يمكن رصد تأثير بعض الفئات والهيئات المتميزة وهي على النحو التالي:

١.أعضاء الأسرة الملكية (النخبة الملكية):

تقوم النخبة الملكية بدور هام في التأثير على القرارات الحكومية سواء التي تختص بالسياسة الداخلية او الخارجية، ورغم ان الاسرة المالكة كبيرة العدد الا انها جميعا متداخلة العلاقات، ويتميز فيها صنع القرار بالتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة تحقيقا للاجماع الذي يمثل جوهر العملية السياسية في النظام السعودي.

ومن الطبيعي في طار كبر حجم الاسرة السعودية ان تكون هناك تباينات في وجهات النظر بين الامراء سواء اكانوا جيل واحد او من اجيال عمرية مختلفة، ولكن هذا التباين في وجهات النظر قد لا يؤثر على وحدة الاسرة المالكة وتضامنها، فهي استطاعت ان تحقق قدرا كبيرا من التماسك الداخلي وذلك عن طريق القيام بتوزيع جيد للادوار السياسية بين الامراء السعوديين داخل الجيل الثاني من الامراء (ابناء الملك عبد العزيز) او الجيل الثالث (احفاد الملك عبد العزيز) وهو ما اتاح فرصة لبروز العناصر المؤهلة والاكثر كفاءة من الامراء واحتلالها لعدد من المراكز السياسية الهامة، والقيام ببعض المهام





السياسية ذات الطبيعة الخاصة وايضا ترسيخ روح التضامن والتماسك الذاتي بين امراء الاجيال المختلفة[١].

او وجود امراء سعوديين من اجيال مختلفة ومختلفون النشأة ودرجة النفوذ السياسي بحكم المنصب يعكس درجة واسعة من الاختيارات والاراء بالرغم من ذلك فأنها كلها معنية بهدف واحد واساسي الا وهو حماية النظام السياسي السعودي وهذا يخلق نوعا من الالتزام المعنوي بين الجميع بالتعاون رغم الاختلاف في الاراء وابقاء هذا الاختلاف محاطا باكبر درجة من السرية والكتمان والعمل معا على حماية المملكة واستقرار النظام السعودي.

وعلى اساس ذلك تأتي المهام السياسية المختلفة التي يقوم بها الامراء عربيا ودوليا كعمل منسجم لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية سعودية متميزة[٢].

٢.رجال الخدمة المدنية (التكنوقراط):

يتمثل هؤلاء في اصحاب الخبرة والكفاءات لعلمية والتقنية في مختلف قطاعات الدولة، وهؤلاء لهم رأي مسموع في كل ما يتعلق بالقضايا الفنية المعقدة وتعتمد الحكومة السعودية على هؤلاء ليس فقط في تسيير الامور في القطاعات التي يقومون بادارتها، وانما تشمل رسم السياسات المستقبلية لهذه القطاعات، ورغم ان رجال الخدمة المدنية السعودية لا يشكلون جماعة متجانسة حيث يفتقدون الى القاعدة المؤسسة التي يتمتع بها رجال المؤسسة الدينية، الا انهم يمثلون جماعة ذات تأثير على القرارات الاقتصادية والمالية[٣].

---

(١) عبد الله القباع، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢) حسن ابو طالب، المصدر السابق، ص٣٦.

(٣) بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران) السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٥٧.



٣.الانتلجينسيا (المثقفون واساتذة الجامعات):

ينحصر تأثير المثقفين واساتذة الجامعات في تشكيل التوجه العام للمجتمع ومناقشة القضايا العامة على مستوى واضح من الموضوعية مما يفيد اجهزة الدولة ويدعم خططها المستقبلية وغالبا ما تستعين الدولة بالكثير من هؤلاء المثقفين للعمل كمستشارين لاجهزتها الحكومية[١].

٤.رجـال الإعمـال :

ينحصر اهتمام رجال الاعمال في كل مايختص بالسياسة الاقتصادية والصناعية والتجارية، ومع اهتمام المملكة العربية السعودية نحو تطوير وتوسيع قاعدتها الاقتصادية ودفع عملية التنمية الى الامام، فقد ابدت الحكومة اهتماما كبيرا برجال الاعمال لكي يساهموا في تطوير القطاعات التجارية والصناعية وفق مبادئ الاقتصاد الحر الذي تنتهجه المملكة ربما لايتعارض مع الشريعة الاسلامية، وتعول الحكومة على مساهمة القطاع الخاص خاصة في السنوات الاخيرة للقيام بدور كبير مهم في عملية التنمية، ومن الواضح ان التلاحم بين رجال الاعمال المسؤولين في الدولة يسير وفي خطة مدروسة تهدف الى توسيع مشاركة هؤلاء في تنمية البلاد[٢].

٥.رجال الإعلام والصحافة:

يقوم رجال الاعلام بدور مساند للسياسات الحكومية سواء على المستوى الداخلي ام الخارجي، وتساهم اجهزة الصحافة والاعلام في تشكيل التوجه العام

---

(1) Joseph A.Kechichian, Saudi Arabias Will to Power, Middle East Policy, VOL.VII, February 2000, Numder2, P.238.

(٢) عبد الله القباع، المصدر السابق، ص٥٢.



وتوفر قنوات اتصال بين المواطنين وصانعي القرار ويمكن ان نلمس اثر هذه المجموعة في عملية نقل المعلومات وتفسير السياسات الخارجية للدولة.

كما ان اثر الاعلام في توجيه السياسة الخارجية يمكن ان يكون واضحا ايضا في عملية التنمية الاسترجاعية التي لايستغني عنها أي نظام مهما كانت توجهاته الفكرية والسياسية[١].

مما سبق يتضح لنا ان اجهزة صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية متعددة مابين اجهزة رسمية وغير رسمية، ويأتي على رأس الاجهزة الرسمية الملك ومجلس الوزراء ووزراء الخارجية ومجلس الشورى، اما الاجهزة غير الرسمية فهي تضم مجموعة من الافراد داخل النظام لها تأثير ملموس على قرارات الحكومة في كل ما يختص بالسياسة الداخلية والخارجية ومن بين هؤلاء بعض النخبة من الامراء والعلماء والمسؤولين الاخرين، وهذه النخبة تفاعل مع النظام ولها صوت مسموع ومؤثر بحكم موقعها وعلاقاتها.

ورغم الدور الذي تلعبه هذه الأجهزة غير الرسمية في صنع القرار السياسي السعودي الخارجي، الا انها غير مستقرة، ويتروح نشاط افرادها صعودا وهبوطا وفقا لظروفهم، فدورها في صناعة القرار السياسي لم ينبع من مسؤوليات اوكلت اليه، كما ان دور هذه الاجهزة يكاد يكون خفيا ومن الصعوبة حصر هذه الاجهزة وتتبعها حيث انها اجهزة غير معلنة[٢].

اما ايران فتعد من المجتمعات المعقدة في تركيبتها الاجتماعية والسياسية فهناك تيارات سياسية متعددة، شكلت جماعات الضغط او اجهزة غير رسمية تؤثر في السياسة الخارجية الايرانية، وهي تكون على نوعين:

(١) عادل نوفل، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(٢) القباع، المصدر السابق، ص٥٢.



اولا:التيارات والاحزاب السياسية:

كان النظام الشاهنشاي يرى في وجود حزب سياسي فائدة كبرى له، وهي حشد التأييد الشعبي لزعامته في حين انه كان يؤمن تماما بأن المؤسسات الديمقراطية لا يمكنها العمل بنجاح في المجتمع الايراني، وهكذا انتهى النظام الشاهنشاني الى تبني نظام الحزب الواحد بأنشائه حزب واستأحير ملت ايران (بعث الامة الإيرانية) [١].

وقد انشأ هذا الحزب من شاه إيران نفسه محمد رضا بهلوي بوصفه الحزب الوحيد في البلاد، وكان الشاه يرفض ان يوصف بأنه نظام الحزب الواحد ، لانه كان يطمح ان يكون حزب الامة كلها، بمعنى انه ينتمي اليه في كل افراد الشعب مع اختلاف طبقاتهم وميولهم السياسية واوضاعهم الاجتماعية[٢].

الا ان وجود حزب واحد في إيران لم يمنع من وجود احزاب سياسية اخرى، فتكونت احزاب سياسية سرية كانت لها ارتباطات خارجية كما انها اعتنقت ايديولوجيات اجنبية، ومن هذه الاحزاب على سبيل المثال حزب إيران الشيوعي (حزب كومونوستي ايران) وقد تأسس عام ١٩١٧ على ايدي مجموعة من الإيرانيين الذين كانوا يعملون في صناعة النفط في منطقة باكو في روسيا،

(١) باديب، المصدر السابق، ص٥٥.

(٢) كانت مبادئ الحزب تنص على مايأتي:

أ.الولاء للدستور والملك ولثورة الشاه والشعب.

ب.يعتبر خائنا كل من لايخلص لهذه المبادئ سابقة الذكر، ويحكم عليه بالسجن او بالنفي خارج البلاد.

ج.كل من يؤمن بالمبادئ السابقة، ولايشارك في النشاطات السياسية للحزب، يحرم من التمتع بأية حقوق اجتماعية او امتيازات حتى وان كانوا اعضاء في الحزب، ينظر ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران، ص٥٩-٦٠.





وهكذا انقسمت الساحة السياسية في ايران بين حزب رسمي واحد وبين العديد من الاحزاب السياسية السرية غير الرسمية، وقد اسهمت هذه الاحزاب بما فيها الاحزاب الدينية في قيادة الكفاح ضد نظام الشاه والاطاحة به نهائيا عام ١٩٧٩[1].

ثانيا: الفئات الاجتماعية:

١.علماء الدين:

ينقسم علماء الدين الى فئات وانواع كثيرة وذلك لتعدد المدارس الفكرية الايرانية ولكن يمكننا ان نركز على نوعين رئيسيين هما:

- النوع الأول

المهتمون بمزاولة العمل السياسي ويرونه من الاولويات الاساسية لرجل الدين، وتتمتع هذه الفئة برصيد ضخم من المساهمات السياسية في التاريخ السياسي لايران ويتصدر قائمة هذه الفئة اية الله خميني وهاشمي رفسنجاني اية الله خامنئي مرشد الثورة الحالي واية الله روحاني.

---

(١) من ابرز الاحزاب في ايران خلال فترة الدراسة هي حزب تودة إيران، والتجمع الاشتراكي والجبهة الوطنية وحزب حركة تحرير إيران، وحزب الامة الإيرانية والحزب القومي الإيراني وحزب الشعب الإيراني وحزب الوطنيين وحزب السعادة وجمعية الدفاع عن عربستان وجبهة تحرير عربستان والجبهة الوطنية لتحرير عربستان والجبهة الشعبية لتحرير الاحواز وحزب الجمهورية الاسلامية وجمعية معلمي ايران وحركة المعلمين المسلمين ومنظمة مجاهدي الشعب الايراني ومنظمة المعلمين المسلمين والجمعية الثقافية للشعب العربي المسلم في ايران، ومؤتمر الطلاب المسلمين بجامعة طهران وجمعية تحرير المرأة وغيرها للتفاصيل ينظر: محمد مصفي ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران،ص٧-١٣٤.



- النوع الثاني:

وهم التقليديون غير المهتمين بمزاولة العمل السياسي ويقتصر دور هؤلاء على الاعمال الدينية البحتة مثل التدريس في الحوزات العلمية، ورعاية احوال مريديهم الاجتماعية والدينية ومن هذه الفئة اية الله السيد موسى زيخاني، واية الله السيد مرعشي نجفي وهم في بعض الاحيان يبدون اراء في القضايا السياسية متى ما كان ذلك ضمن مهماتهم المرجعية والدينية[1].

٢.الليبراليون:

وتتكون هذه المجموعة من خليط من البرجوازية الصغيرة والوطنيين والقوميين والذين ظهروا منذ عام ١٩٤٥ تحت مسميات عدة منها حركة المقاومة الوطنية عام ١٩٥٤ والجبهة الوطنية عام ١٩٦٣ ويأتي من هذه الفئة سياسيون عرفتهم ايران مثل مهدي بازرجان، كما ان الرئيس الاول لايران بعد الثورة الحسن بن صدر، وصادق قطب زاد يتعاطفان مع اطروحات هذه الفئة الذين ينادون بتحرير الاقتصاد واعطاء مزيد من الحريات والتقارب مع الغرب[2].

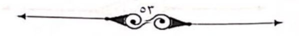
التجار (البازار):

يعد التجار اقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الايرانية، ويعود نمو التوجه السياسي للبازار الى بداية القرن الثامن عشر، عندما تصدى التجار الإيرانيون عام ١٩٣٧ للتجار الأوربيين الذين تحميهم السلطة القاجارية انذاك، وتوجه التجار بعد خسارتهم للسوق المحلية إلى تأييد علماء الدين، الامر الذي تولد عنه ما يعرف بثورة التنباك وتبعياتها السياسية والتي

---

(١) عبد الله يوسف سهر، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣.



خلفت الثورة الدستورية، وبعد هذا التلاحم في المصالح، اصبح التجار ذو علاقة سياسية مع رجال الدين ضد السلطة المحلية والتدخل الاجنبي، الا انه عرف عنهم بانهم مع السلطة السياسية حينما تكون قراراتها تصب في مصلحتهم مما يعني انهم بشكل عام مع الاصلاح الاقتصادي ومع اية سياسة داخلية او خارجية تساهم في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية لإيران(١).

٤. الطلبة:

يقصد بهم طلبة الحوزات العلمية والجامعات في شتى مدن إيران، فمن المؤكد ان تأثير الطلبة في الحياة السياسية الإيرانية احد اهم العوامل الاساسية في الحسبة السياسية، فضلا عن عددهم الكبير فهم اكثر الفئات مشاركة في العمل السياسي.

ولطلبة علوم الدين ميزان انتخابي لا يستهان به ويجعل بعض التيارات السياسية الرئيسية تتمحور حول الاطروحات الطلابية سعيا وراء تصويتهم لصالحها، ولكن الطلاب يتنوعون في اتجاهاتهم السياسية، وجل اهتمامهم يتعلق بالشؤون الداخلية من العمل السياسي الخارجي، ولطلبة الحوزات الدينية الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٠الف طالب تأثير يفوق عددهم الفعلي فهم يمثلون الجسر الذي حمل الرسالة الدينية للطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى، فهم اداة فاعلة للضغط والعمل السياسي في ايران، لا يمكن اغفال اهميتها، ولهم ايضا اراء كثيرة في السياسة الخارجية الإيرانية ولهم احتكاك مباشر مع الشعوب الإسلامية من

(1) Moustafa Torkzahrani Iran After Khatmi, Civil Society and Foreign Policy, The Uranian Journal of International Affairs, VOL IX, No4 (Winter 1997\98) P.208.



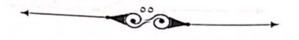
خلال ترتيب المؤمرات الدينية والفكرية وتبعا لذلك فأنهم يقومون بدور اساسي في تنشيط السياسة الخارجية الإيرانية(١).

وبعد استعراض الفئات الاجتماعية والتيارات والاحزاب السياسية في ايران، يمكننا استخلاص ان من بين التيارات السياسية المشار اليها يوجد تياران سياسيان مهمان في تأثيرهما على السياسة الخارجية الايرانية وهما رابطة علماء الدين المجاهدين (روحانيت) ومجموعة الاعمار والبناء (كاركوزارن) وتأتي بقية التيارات بعدها في درجة التأثير.

وتعتبر فئة البازار وعلماء الدين بالنسبة للفئات الاجتماعية هما الاكثر تأثيرا بالسياسة الخارجية الإيرانية مقارنة بمثيلاتها في الفئات الاجتماعية الاخرى، ويعود السبب في ذلك الى اهتمامهم بالمخرجات الاقتصادية والثقاية والإيديولوجية والتي تتأثر بصورة مباشرة بنوعية السياسة الخارجية، ويمكن القول ان العامل الاساسي الذي يمكن ان يضعف او يقوي دور هذه الفئات والتيارات يكمن في درجة علاقتهم وتوافقهم مع المرشد الثورة خامنئي الذي يمكنه ان يعطي غطاءا شرعيا وإيديولوجيا لأرائهم الخاصة بالسياسة الخارجية ومن ثم يضاعف تأثيرهم في نوعية القرار الخارجي(٢). فمنصب ولي الفقية يشكل احد المحاور الرئيسية بتوجهات السياسة الخارجية المتعلقة بالقضايا العليا مثل الصلح مع الكيان الصهيوني، والعلاقة مع الولايات المتحدة، وابرام معاهدات مع الدول الاجنبية، والدخول في الحرب، وهو كذلك الرئيس الاعلى للقوات المسلحة وهو رئيس مجلس الدفاع الأعلى الذي يضم في عضويته رئيس الجمهورية ووزير الدفاع

(١) سهر، المصدر السابق، ص٢١؛ نيفين مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الإيرانية، ص١٦٧.

(٢) سهر، المصدر السابق، ص٢١.





ورئيس اركان الجيش والحرس واعضاء اخرين، كما ان لولي الفقية صلاحية اقرار منصب رئيس الجمهورية بعد فوزه بالانتخابات وحتى عزله يعد رأي مجلس الشورى، وهناك وظائف كثيرة تناط بولي الفقيه فهو محو النظام الاسلامي في ايران وطبيعي ان تتأثر السياسة الخارجية بدوره وتوجيهاته[١]. فضلا عن موقع الولي الفقيه داخل النظام الايراني، فأن هناك مؤسسات لها دورها المؤثر داخل النظام ولكن هذه المؤسسات ثقلها ودورها في رسم السياسات الداخلية والخارجية، فهناك رئيس الجمهورية الذي يرأس مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية وهو اعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، ويعتبر المسؤول عن تنفيذ الدستور، ويتمتع بالعديد من الصلاحيات في مجال اختصاصه، ومن المؤسسات الاخرى المهمة مجلس الشورى الإسلامي المسؤول عن سن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور، كما يوجد مجلس صيانة الدستور والذي يهدف إلى ضمان مطابقة مايصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الاحكام الرئيسية واخيرا فأن مجلس الامن القومي المكون من رؤساء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ورئيس هيئة الاركان بالقوات المسلحة مسؤول شؤون التخطيط والميزانية ووزراء الخارجية والداخلية والامن، واعلى مقام في الجيش وحرس الثورة، يعتبر احد الاركان المهمة لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران[٢].

---

(١) مسعد، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٢٩.



المبحث الثاني

زيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى طهران عام ١٩٣٢ وأثرها في العلاقات بين البلدين :

جاءت معاهدة الصداقة الإيرانية–السعودية والاعتراف المتبادل بين البلدين لتؤشر بداية العلاقات الرسمية بين البلدين، ورغبتها بتطويرها على مختلف المستويات.

رأى الملك عبد العزيز بن سعود بعد تشكيل أول وزارة خارجية بصورة رسمية في الدولة السعودية ضرورة تبني سياسة خارجية تسعى نحو اقامة علاقة طيبة بين بلاده والدول الاخرى، لذلك رأى ضرورة قيام الأمير فيصل بأول جولة له بوصفه وزير خارجية لدعم تقوية علاقات بلاده الخارجية، فقام بزيارة العديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية مما يؤكد الحرص على تنمية علاقات الدول الخارجية في اتجاهات مختلفة، وكان من بين هذه الدول التي زارها وزير الخارجية السعودي الامير فيصل إيران[١].

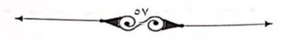
وكان الوزير المفوض الإيراني في جدة حبيب الله خان قد ارسل الى وزارة الخارجية الايرانية، بضرورة دعوة الامير فيصل وزير الخارجية السعودي لزيارة طهران، للتباحث في المسائل التي تهم العلاقات بين البلدين[٢].

ومن جانبه كان الملك عبد العزيز حريصا على تحسين علاقاته مع ايران، ففي شهر ايار ١٩٣٢ ارسل ابنه الامير فيصل على رأس وفد رسمي إلى طهران

---

(١) عبد العزيز عبد الرحمن النعيم، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٣٢-٣٣.



وقد استمرت الزيارة ستة ايام، وكانت هذه الزيارة تعد الأولى على هذا المستوى الرفيع بين البلدين[1].

وكان هدف زيارة الامير فيصل الى إيران هو تطبيق مبدأ السياسة الخارجية السعودية، الذي يقوم على دعم العلاقات السعودية مع الدول الإسلامية، وتأكيد رغبة بلاده في انتهاج سياسة من الصداقة وحسن الجوار بين البلدين الإسلاميين، خاصة بعد الفتور الذي ساد العلاقات السعودية – الإيرانية بسبب الموقف الإيراني بخصوص البحرين.

وقد استقبل شاه إيران رضا بهلوي خلال هذه الزيارة الامير فيصل بن عبد العزيز، الذي سلمه رسالة شخصية من الملك عبد العزيز تم فيها مناقشة العلاقات السياسية الثنائية بين البلدين فضلا عن مناقشة قضايا اخرى تتعلق بأمور الحجاج الإيرانيين الى الاماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة،وتم خلال هذا اللقاء اجراء مشاورات مع مسؤولي وزارة الخارجية الايرانية، وقد وصفت هذه الزيارة بأنها زيارة ناجحة ومثمرة على الرغم من ان (رضا شاه بهلوي) لم يرد هذه الزيارة[2]. الا ان زيارة الامير فيصل لطهران قد عززت من الصداقة وحسن الجوار بين البلدين.

لاشك ان الزيارات قد اضفت على الدولة السعودية المزيد من الاعتراف الدولي والاقليمي والعربي، الامر الذي دفع بالعاهل السعودي للاقدام على خطوة اخرى تتمثل بضمه اقليم عسير الذي يقع في الجزء الجنوبي من الحجاز الى

(1) محمد جاسم النداوي، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ص١٤٠.

(2) المصدر نفسه، ص١٤٠.



مملكته (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) وبذلك اكتمل الكيان السعودي الكبير الذي اطلق عليه في الثامن من ايلول ١٩٣٢ اسم المملكة العربية السعودية[1].

وفي المقابل اطلق على الشاطئ المقابل من الخليج العربي اسم ايران على بلاد فارس اعتبارا من عام ١٩٣٥، وقد طلب الشاه رضا بهلوي من جميع الدول مراعاة ذلك[2].

(1) اتخذ عبد العزيز لقب (امام) حتى عام ١٩٢١، ثم لقب (سلطان) نجد حتى عام١٩٢٦، لان القبائل النجدية وذوي الشعور الديني العميث عارضوا لقب (الملك) في البداية لايمانهم بأن الله وحده هو الملك، الا انه بعد سياسة الدمج المستمر (نجد، الحجاز، الاحساء، عسير) اتخذ عبد العزيز لقب (ملك المملكة العربية السعودية) ينظر غسان سلامة، السياسة السعودية الخارجية منذ عام ١٩٤٥، معهد الانماء العربي، دار الريحاني، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٢.

(2) كلمة ايران مشتقة من اسم الشعوب الارية التي هاجرت اليها في التاريخ القديم، وايران مشتقة من ايبرين نسبة الى الاقوام الارية التي هاجرت من موطنها جنوب بحر ارال الى الهضبة المرتفعة اسفل نهر قزوين، سموا الموطن الجديد ايران وفي عصر السامانيين كان اسم الدولة "ايران شهر" اما كلمة فارس مشتقة من احدى القبائل الارابة، ينظر عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الاسلامية، بيروت، ١٩٧٤، ج٢، ص٢١٤؛
Donald N.Wilder, Iran Past and Pvesent Princetion University Press, Princetion, New Jersey, 1976, P.18.





المبحث الثالث

قضية البحرين وأثرها في العلاقات الإيرانية-السعودية قبل الحرب العالمية الثانية

تتكون البحرين من ارخبيل جزر يبلغ عددها حوالي ٣٣ جزيرة، بعضها مستوطن والبعض الاخر غير صالح للسكن، وتبلغ مساحة البحرين ٢٦٥ ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢١٦.٠٧ الف نسمة[١].

كانت ايران تعلن مطالبتها بضم البحرين لسيادتها، على اعتبار انها كانت تحت السيادة الفارسية من المدة ١٦٠٢-١٧٨٣، وان الفرس طردوا البرتغاليين من البحرين وفرضوا سيادتهم عليها[٢].

ولذلك كانت الحكومات الفارسية تبادل الحجج والمذكرات مع بريطانيا التي كانت تفرض سيطرتها على البحرين في نهاية القرن الثامن عشر، خاصة وان بريطانيا قامت بعقد معاهدات مع البحرين شأنها في ذلك شان بقية الامارات العربية في الخليج العربي ضمنت المصالح البريطانية فيها، فاعترضت السلطات الفارسية على عقد بريطانيا معاهدات ١٨٢٠، ١٨٤٧، ١٨٥٦، ١٨٦١، ١٨٨٠، ١٨٩٢، مع البحرين[٣].

---

(١) امل الزياني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الحضاري، د.م، ١٩٧٧، ص٩.

(٢) ابراهيم خلف العبيدي، المصالح الايرانية في الخليج العربي (البحرين)، مجلة دراسات الاجيال، عدد٢، السنة الخامسة، اب، ١٩٨٤، ص٢٦.

(٣) ر.ك، رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص١٦٤.



ومن الادعاءات الاخرى التي نشرتها السلطات الفارسية في مسألة مطالبتها بالبحرين، مسألة ولاء بعض شيوخ البحرين لهم، ويستندوا في ذلك على رسالتين بعثها الشيخ محمد بن خليفة في ٩و١٢ نيسان ١٨٦٠ اعلن فيهما ولاءه للشاه الفارسي، ولعل الدوافع وراء ارسال شيخ البحرين هذه الرسائل لأنه كان مهددا من دول اقوى منه مثل بريطانيا ذلك حاول الحصول على مساعدة بلاد فارس[١].

وفي عام ١٩١٤ احتج الفرس على التعهد الذي وقعه شيخ البحرين، والذي يقضي بعدم التصرف في استغلال النفط في امارته ألا بعد مشاورة الوكيل السياسي البريطاني[٢].

وفي عام ١٩٢٧ قدمت الحكومة الفارسية مذكرة إلى عصبة الامم تحتج فيها على المعاهدة السعودي- البريطانية، والتي تنص في احد موادها بتعهد ملك نجد والحجاز على اقامة علاقات ودية من شيخ البحرين والمحافظة على هذه العلاقات[٣].

وفي العام التالي قدمت الحكومة الفارسية مذكرة إلى عصبة الامم تدعي فيها ان كل معاهدة تعقد مع البحرين تعد معاهدة غير شرعية[٤].

واستمرت الحكومة الفارسية برفع مذكرات الاحتجاج بشأن البحرين محاولة منها في استمرار ادعاءاتها بالبحرين والمطالبة بها، ففي عام ١٩٣٠ قدمت

---

(١) قدري قلعجي، الخليج العربي، دار الكاتب، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٥.

(٢) احمد محمود صبحي، إيران ودعوى البحرين، الاسكندرية، ١٩٦٢، ص١٥٤-١٥٩.

(٣) ابراهيم خلف العبيدي، التحدي الإيراني لمنطقة الخليج العربي، بغداد، ١٩٨١، ص٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٦.



الحكومة الفارسية مذكرة احتجاج للحكومة البريطانية تعترض فيها على فتح البحرين لأي امتياز نفطي بدون موافقة الحكومة الفارسية[1].

وفي عام ١٩٣٤ ناقشت عصبة الامم كافة المذكرات التي قدمتها الحكومة الفارسية حول ادعاءاتها بالسيادة على البحرين، وحول عدم اعترافها بالمعاهدات البريطانية مع شيوخ البحرين، واصدرت العصبة بيانا يؤكد بطلان تلك الدعاوى[2].

لاشك ان السياسة التوسعية الإيرانية في منطقة الخليج العربي وبالذات من خلال ادعاءات سياستها على البحرين تشكل العقبة الاساسية في العلاقات الإيرانية –السعودية، وذلك لان المملكة العربية السعودية كانت تقف ضد أي ادعاء او اجراء تتخذه إيران يتعلق بامارات الخليج العربي او جزرها، على الرغم من الموقف البريطاني الذي كان يمثل الحماية الطبيعية لهذه الامارات بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة، الامر الذي فوض حكام هذه الامارات بريطانيا حمايتهم في تلك الفترة من الادعاءات او التدخل الإيراني[3].

وفي اذار ١٩٣٤ حاولت إيران فرض الجنسية الفارسية على البحرين، وتطورت المسألة الى الحد الذي جعل البحرين تقوم باصدار قوانين الجنسية والملكية في ٨ اذار ١٩٣٧[4]، والتي كان من ضمن نصوصها الغاء الجنسية البحرينية عن الشخاص الذين يحصلون على جنسيات اخرى، وكان المقصود

(١) العلي، المصدر السابق، ص١٢٨؛ سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص١١٣.

(٢) العلي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(3) F.O.371\17825. Historical Memorandum on Bahrein, 1934.

(4) I.O.R,L\P& 5\12\3795, Government of Bahrein, Notice8, May, 1937.



بذلك الجنسية الإيرانية، وحرم القانون على الاجانب ملكية العقارات في البحرين[1].الامر الذي اثار معارضة الحكومة السعودية، مما دفعها الى اتخاذ موقفا مساعدا للبحرين يقضي بفرض سيادتها على بلدها، حيث عقدت معها في اذار ١٩٣٥ معاهدة تجارية على ايجاد اسس سليمة للعلاقات التجارية بين البلدين[2].

وفي المقابل اعلنت الحكومة الإيرانية احتجاجها على المعاهدة السعودية البحرينية، وعلى دور المملكة العربية السعودية وبريطانيا في تعاملها مع البحرين، وهو الاحتجاج الذي ردت عليه الحكومة السعودية بالتأكيد على عدم وجود أي حقوق لإيران في البحرين، وان الاخيرة امارة عربية تحت سيادة آل خليفة[3].

وعلى الرغم من تلك الادعاءات والاحتجاجات التي تقدمها الحكومة الإيرانية، الا ان المملكة العربية السعودية استمرت في سياستها الثابتة تجاه البحرين خلال فترة الثلاثينيات التي شهدت فيها العلاقات الإيرانية –البريطانية صعوبات كبيرة بسبب الصراع حول السيادة في منطقة الخليج العربي عامة والبحرين خاصة، وفي المقابل شهدت العلاقات السعودية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة تطورا ملحوظا، خاصة وان المملكة العربية السعودية قد وقعت على اتفاقية للاعتراف المتبادل واقامة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة

(١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢٦٤.

(٢) سعيد خليل هاشم، تاريخ البحرين من الحماية الى الاستقلال ١٨٦١-١٩٧١، القاهرة، ١٩٧٤، ص٧٤.

(٣) قاسم، المصدر السابق، ص ص٢٦٥-٢٦٦.



منذ ايار ١٩٣١[١]، وهي الاتفاقية التي اعقبها توقيع اتفاقيات بين البلدين للتنقيب عن النفط في الاراضي السعودية، مما ادى الى تطور العلاقات السعودية– الامريكية في الوقت الذي توترت فيه العلاقات الإيرانية مع بريطانيا والولايات المتحدة خاصة بعد اعلان شاه رضا بهلوي قطع العلاقات مع الولايات المتحدة في عام ١٩٣٦[٢].

وعلى اية حال فقد توقفت ادعاءات إيران بالسيادة على البحرين خلال الحرب العالمية الثانية، ولم تعترض غير مرة واحدة خلال عام ١٩٤٠، بعد ان قامت طائرات ايطالية بقصف البحرين[٣].

[١] امال السبكي، العلاقات الامريكية الايرانية من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩، دراسة وثائقية في ارشيف الخارجية الامريكية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٥.

[٣] ابراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤–١٩٧١، بغداد، ١٩٧٦، ص١٧٢.



المبحث الرابع

الموقفان السعودي والإيراني من الحرب العالمية الثانية وانقطاع العلاقات بينهما

ظلت العلاقات الايرانية– السعودية قائمة بشكل مستمر طوال السنوات الواقعة بين عامي ١٩٣٢و ١٩٣٩ وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من ايلول ١٩٣٩، اعلنت المملكة العربية السعودية وإيران حيادهما من اعلان الحرب، ألا ان تباين ظروف كل من الدولتين انعكس على موقفهما من الحرب.

فبالنسبة إلى الملك عبد العزيز بن سعود فقد حافظ على حياد بلاده من الحرب، فمن ناحية حافظ على اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع المانيا، ومن ناحية اخرى حافظ على علاقاته مع الحلفاء، مما اكسبه ثقة القوى الحليفة لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وبذلك تمكن من ان يجنب بلاده الاحتلال، كما ان الحلفاء استفادوا من موقف المملكة العربية السعودية المؤيد لهم يمكنهم من الحصول على امدادات النفط، فضلا عن استخدام الموانئ على سواحل البحر الاحمر والخليج العربي[١].

ألا ان الوثائق الامريكية تشير إلى ان تطور مجريات الحرب اخذت السعودية تميل جانبا نحو الحلفاء خاصة ان علاقاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية كانت في تحسن مستمر، وبدأ يظهر خلال سنوات الحرب التعاطف السعودي إلى جانبهم، ومن امثلة ذلك سماح المملكة العربية السعودية

[١] صالح محمد صالح العلي، المصدر السابق، ص١٦٩.



باقامة ممر جوي فوق اراضيها يحمل العتاد الحربي من الحلفاء إلى إيران والاتحاد السوفيتي[1].

وقد شهدت العلاقات السعودية –الامريكية تطورا واضحتا في سنوات الحرب العالمية الثانية، نظرا لتزايد المكانة الاستراتيجية والدينية للسعودية في العقلية الامريكية، فمن الناحية الستراتيجية اصبحت السعودية خط الدفاع الثاني عن قناة السويس ومصر، وخاصة بعد الزحف الالماني الى قلب الاتحاد السوفيتي، والى قلب مصر في اتجاه الاسكندرية في كانون الثاني ١٩٤٢[2].

فضلا عن تصاعد دور نفط الخليج العربي لاسيما نفط السعودية والبحرين، بسبب تعرض نفط الاتحاد السوفيتي للتوقف نتيجة التطورات العسكرية، في الوقت الذي ادركت فيه الدوائر العسكرية الامريكية اهمية النفط لخدمة عجلة الحرب[3]، عندها قرر الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت في ١٨ شباط ١٩٤٣ تقديم المساعدات اللازمة للسعودية في اطار قانون الاعارة والتأجير(Lend- Lease) بمشاركة بريطانيا، بمعنى ان الادارة الامريكية كانت ترى ضرورة تشكيل لجنة بريطانية–امريكية لوضع برنامج افادة المملكة العربية السعودية من قانون الاعارة والتأجير[4].

(1) Amemorandum From Divison of Near Eastern Affairs To U.S. Department of State April 12,1940, on the Attitude of Saudi Arabia To Ward The European War" Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1943, VOL (IV) P.859.

(2) United States Government, Foregin of the United States, 1939-1953, Washington, D.C.Unted States Government, Printing office, P.75.

(٣) كارل.س.توتشل، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة شكيب الاموي، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٦٨.

(٤) كارل.س، توتشل، المصدر السابق، ص٢٠٥.



كما شهدت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والولايات المتحدة الامريكية تطورا واضحا ابان سنوات الحرب العالمية الثانية، ويتضح ذلك من خلال تطور التمثيل الدبلوماسي الامريكي في السعودية، ففي الاول من مايس ١٩٤٢، افتتحت رسميا اول مفوضية في جدة، واصبح جيمس موس (James Moose) اول ممثل دبلوماسي امريكي في السعودية بدرجة قائم بالاعمال (Charged Affairs Adinterin) وفي اذار ١٩٤٣ كتب وزير الخارجية الامريكي (هل) للرئيس روزفلت مقترحا تحويل شكل التمثيل الدبلوماسي في السعودية من قائم بالاعمال الى وزير مقيم (Minister Resideni) وفي نيسان من العام نفسه وافق الرئيس الامريكي على ذلك[1].

ومع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية تخلت المملكة العربية السعودية عن سياسة الحياد الفعلية، واتضح ذلك بعد اللقاء التاريخي في بحيرات المرة بقناة السويس في مصر بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت في ١٤ شباط ١٩٤٥[2]. لتعلن المملكة العربية السعودية رسميا عقب هذا اللقاء اعلان الحرب على المانيا ودول المحور ووقوفها الى جانب دول الحلفاء، وكان ذلك في الأول من اذار ١٩٤٥[3].

اما إيران فقد كان الموقف مختلفا نهائيا عن المملكة العربية المتحدة فقد اعتبر الحلفاء الحياد الإيراني متعارضا مع مصالحهم وإستراتيجيتهم العسكرية،

(١) شهريار قادر جاف، العلاقات السياسية لسعودية–الامريكية ١٩٥٧–١٩٦٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٥.

(2) Foreign Realations of nited States, 1945, VOL (VII), P.945.

(3) Ibid, P.946.





لاسيما بعد توثيق شاه إيران رضا بهلوي العلاقات مع المانيا النازية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية[١].

وعند اندلاع الحرب كانت علاقات إيران متوترة مع بريطانيا وتكاد تكون متوقفة مع الولايات المتحدة الامريكية، وكانت المخاوف الايرانية من الاتحاد السوفيتي وراء تردد السياسة الإيرانية بين بريطانيا والولايات المتحدة من ناحية وبين المانيا من ناحية اخرى، وذلك ماجعل من رضا شاه بهلوي في بداية الحرب شديد الحرص على حياد ايران ويحاول الدفاع عن استقلالها[٢].

الا ان تطورات الحرب العالمية الثانية انعكست سلبا على اوضاع إيران، وبخاصة عند قيام الالمان بهجوم على الاتحاد السوفيتي، الامر الذي دفع بريطانيا والولايات المتحدة لمساعدة القوات السوفيتية، عن طريق تقديم الامدادات عبر الاراضي الإيرانية لمواجهة الزحف الالماني ولهذا كانت رغبة الحلفاء قوية للاشراف على الخط الحديدي الذي يصل بين الخليج العربي وبحر قزوين والقيام بتوسعه لاجل هذا الغرض[٣].

وفي ٢٥ اب ١٩٤١ قدمت بريطانيا والاتحاد السوفيتي انذارا للحكومة الإيرانية ، يحتوي على الاسباب التي تدعوهم للتدخل المباشر في إيران، وفي اليوم التالي للانذار خلت القوات البريطانية والسوفيتية الاراضي الإيرانية،

---

[١]Foreign Realations of nited States, VOL (VII), 1945, P.946.

[٢] امال السبكي، ايران بين الحلفاء والمحور حتى الاحتلال ١٩٣٩-١٩٤٢، دراسة وثائقية من ارشيف الخارجية الامريكية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٩٨.

[٣] عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠، ص٤٩.



واخضعوها لمتطلبات العمليات العسكرية للحلفاء. بحيث تمركزت القوات البريطانية في الجنوب بينما تمركزت القوات السوفيتية في الشمال[١].

لاشك ان ذلك يعني ان البلاد الإيرانية اصبحت تحت الاحتلال البريطاني والسوفيتي الامر الذي اثار رفض الشاه محمد رضا بهلوي، مما جعل بريطانيا ترغمه على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي[٢].في ١٩ ايلول وتم نفي والده الى جزيرة موريس في جنوب افريقيا[٤].

وعلى ما يبدو ان الشاه محمد بهلوي اكثر انسجاما مع الحلفاء، وذلك يتضح من قطع علاقات بلاده مع دول المحور واعلان الحرب عليها[٥]، وتوقيعه على المعاهدة الثلاثية (إيران، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي) في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢، التي تنص على وحدة الاراضي الإيرانية، وحفظ استقلالها وانسحاب قوات الحلفاء منها بعد نهاية الحرب في مدة اقصاها ستة اشهر[٦].

ومن جانبه اخذ الشاه الجديد محمد رضا بهلوي يتطلع إلى تقوية علاقاته مع الولايات المتحدة خاصة وان الاخيرة لم تكن لها ذكريات استعمارية من بريطانيا والاتحاد السوفيتي في إيران هذا من جانب، ومن جانب اخر ادرك الشاه ضرورة التحالف مع دولة قوية مثل الولايات المتحدة خشية تعرضه للدرس الذي تلقاه

---

[١] عبد الهادي كريم سلمان، المصدر السابق، ص٥٠.

[٢] ولد محمد رضا بهلوي في ٢٦ تشرين الاول ١٩١٩.

[٣] عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٧٣، ص٧٩.

[٤] قاسم، المصدر السابق، ص٤٥.

[٥] دونالد ولبر، ايران وماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم حسنين، دار الكاتب العربي اللبناني، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٢٣.

[٦] المصدر نفسه، ص١٢١-١٢٢.



والده على يد بريطانيا، لذلك بادر بارسال رسالة الى الرئيس روزفلت طل بمساعدة لحماية استقلال بلاده[1].

ابدت الادارة الامريكية موافقتها للطلب الايراني، وذلك ماتم في مؤتمر طهران الاول في كانون الاول ١٩٤٣ الذي عقده الحلفاء (روزفلت وستالين وتشرشل) والذي نص على التزام الدول الثلاث بوحدة الاراضي الايرانية واستقلالها بعد الحرب[2].

وبالفعل فقد التزمت الدول ببنود المؤتمر وانسحبت بعد الحرب[3]، خرجت منها باقتصاد مدمر وقوة عسكرية منقسمة فضلا عن الفوضى والاضطرابات في المجال السياسي الداخلي[4].

اما بالنسبة للعلاقات الإيرانية السعودية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية فقد كانت مستقرة غير انها كانت تفتقر الى التطور، بل انها تعرضت الى ازمة كبيرة في كانون الاول ١٩٤٣، اثناء موسم الحج بسبب الاحداث التي

(1) امال السبكي، ايران بين الحلفاء والمحور، ص١٤٩.

(2) المصدر نفسه، ص١٥٠.

(3) كان الاتحاد السوفيتي قد تلكأ في الانسحاب بعد الحرب العالمية الثانية، مما ادى الى تدخل الولايات المتحدة واخذت بالضغط على الاتحاد السوفيتي، الذي اراد قبل الانسحاب عقد الاتفاقية مع ايران لاعطائه بعض الامتيازات النفطية، وامام الضغط الامريكي المتزايد اصدر ستالين في ٢٤اذار ١٩٤٦ اوامره الى القوات السوفيتية بالانسحاب من الاراضي الإيرانية ينظر:

Truman.H.Years of Trail and Hope, VOL.2, of Memories N.Y. 1955, P.95.

(4) Ibid, P.96.



شهدتها مكة المكرمة نتيجة عدم تطابق وجهات النظر حول بعض الامور الدينية ين الحجاج الإيرانيين والسعوديين[1].

وعلى ما يبدو ان الامور قد وصلت الى حد الاصطدام مابين الحجاج الإيرانيين والشرطة السعودية، الامر الذي دفع بالشرطة الى اعتقال احد الحجاج الإيرانيين واتهامه بالاساءة الى الحرم الجامعي الشريف، وتم اصدار حكم الاعدام بحقه[2].

جاءت ردود الفعل الايرانية على الفور تجاه الحادث لتلحق الضرر بمعاهدة الصداقة التي كانت موقعة بين البلدين منذ عام ١٩٢٩، بحيث قدمت السفارة الإيرانية في السعودية احتجاجا شديد اللهجة، وارسلت الى وزارة الخارجية السعودية رسالة تتضمن شجبا لعملية الاعدام، بوصفها غير قانونية ومناقضة للقانون الانساني، وكان ذلك في ٢ كانون الأول ١٩٤٣، وكما تضمنت هذه الرسالة تلميحا بالتهديدات جاءت على النحو الأتي ((ان السفارة تحتفظ بكل حق

(1) امل ابراهيم الزياني، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الاقليمي ١٩٦٤-١٩٧٥، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٤٤.

(2) يشير الباحث سعيد باديب الى سبب الاعتقال والحكم بالاعدام الى القاء احد الحجاج الايرانيين ويدعى ابو طالب اليازي القاذورات على الكعبة المشرفة، وقد اعترف بذنبه، ينظر سعيد باديب، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٣٢-١٩٨٣، مركز الدراسات الايرانية والعربية، لندن ، ص٦٥و ١٠٩؛ وهذه الرواية الوحيدة التي عثرنا عليها في المصادر، وهي رواية لاتصمد امام المنطق والعقل لانه لايمكن لمسلم الاعتداء على الكعبة الشريفة وهو ذاهب سواء اكان حاجا ام معتمرا لاداء الفريضة المقدسة، ولكن التباين بين وجهات النظر المذهبية في اداء الطقوس والتي غالبا مايقابلها رفضا سعوديا تعود الى الاصطدام احيانا.



الدولة الإيرانية فيما يتعلق بهذا الحادث المؤسف وما يتعلق بكل ما يترتب عليه من نتائج)) [١].

اما رد الفعل السعودي تجاه الرسالة الايرانية فقد جاء غاضبا وشديدا ايضا، وذلك ما يتضح من رسالة وزارة الخارجية السعودية الى وزارة الخارجية الإيرانية والتي جاء فيها ((ان البعثة الدبلوماسية الإيرانية قد فسرت الجريمة التي ارتكبها احد الحجاج الإيرانيين والعقاب الذي انزل به كما يحلو لها، وعدت ذلك شيا مناقضا للشريعة الدينية والإسلامية ولو ان البعثة الإيرانية تحرت الامر وعرفت الحقيقة، لما كانت قد تسرعت الى هذا الحد في ارسال هذه المذكرة)) [٢].

وعلى الرغم من الرد السعودي، الا ان ذلك لا ينكر ان هناك عددا من الاختلافات والفروقات بين الممارسات الدينية، فضلا عن اسلوب اداء فريضة الحج واداء الصلوات اليومية وغيرها بين الدولتين، وغالبا ما يكون ذلك واضحا في الحج، بوصفه العنصر المهم في العلاقات التي تربط بين السعودية وإيران، ويقود ذلك التباين احيانا الى عوامل الشد والتازم بين الحجاج الإيرانيين والسعوديين، فمثلا يشير الباحث (سعيد باديب) الى حادثة في موسم الحج عام ١٩٤٣ ما يؤكد ذلك بقوله ((اضطرابات قافلة حج إيرانية كانت في طريقها الى مكة الى حط رحالها قرب قرية صغيرة في منطقة نجد، وعند الفجر علا صوت احد افراد القافلة بالاذان لصلاة الفجر حسب التقاليد الشيعية التي تختلف عن تعاليم اهل السنة والجماعة، فغضب بعض سكان القرية من سماع الاذان وتوجهوا إلى عراك بالايدي، اضطرت معه الشرطة المحلية للتدخل ولم تقع

(١) باديب، المصدر السابق، ص ص٦٥-٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٦.



خسائر بين الطرفين وواصلت القافلة طريقها في اليوم نفسه)) [١]. هذه الحادثة وغيرها من الحوادث كثيرا ما تتكرر في مواسم الحج، وهي تشير إلى الحساسية التاريخية المفرطة التي كانت تعاني منها العلاقات الإيرانية-السعودية.

وعلى اية حال فقد جددت السفارة الإيرانية في المملكة العربية السعودية شجبها في الثاني من شباط ١٩٤٤، لما قامت به الحكومة السعودية في رسالة من ثلاث صفحات جاء في نهايتها التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بالقول ((طالما ان الكرامة الايرانية لم تعد مصونة في اراضي المملكة العربية السعودية حيث لم تتلق الحكومة الإيرانية التعويضات اللازمة بشأن ذلك الحادث الذي لم يسبق له مثيل، والذي لا يمكن ايجاد اسم له في العلاقات الدولية فأن الحكومة الإيرانية تجد نفسها مضطرة إلى اعادة النظر في استمرار علاقتها مع المملكة العربية السعودية)) [٢].

وقد ادى ذلك التطور إلى قيام كلا البلدين باستدعاء ممثلة في البلد الاخر، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في شهر اذار ١٩٤٤ [٣].

وقد ظهر انذاك نزاع محدود حول من ينبغي ان يمثل المصالح الإيرانية في المملكة العربية السعودية، اذ اقترحت الحكومة الإيرانية ان تتولى البعثة المصرية في المملكة رعايا المصال الإيرانية، وقد تم قبول هذا الاقتراح من قبل الملك عبد العزيز آل سعود، غير ان الحكومة الإيرانية طلبت بعد ذلك ان تقوم البعثة العراقية في المملكة برعاية المصالح الإيرانية، فرفض الملك عبد العزيز آل سعود هذا الطلب، بسبب وجود نزاعات حدودية بين السعودية والعراق لم تكن

(١) باديب، المصدر السابق، ص١٠٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٦.
(٣) الزياني، المصدر السابق، ص١١٤.



قد سويت بعد، وانتهى الامر بان عهدت إيران للبعثة المصرية برعاية مصالحها في المملكة العربية السعودية، بينما تتولى لبنان رعاية المصالح السعودية في طهران[1].

وهكذا ترك الحادثان اثرا واضحا في العلاقات الإيرانية-السعودية وذلك ما يتضح من تصاعد حدة اللهجة بين المسئولين من خلال الرسائل الرسمية المتبادلة التي ادت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما.

[1] عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٦.



المبحث الخامس

العلاقات الايرانية- السعودية ١٩٤٦-١٩٦٤ وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها

استمرت العلاقات الإيرانية-السعودية على حالها حتى الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٦، اذ بعث الملك عبد العزيز آل سعود رسالة شخصية الى الشاه محمد رضا بهلوي يدعوه فيها الى استئناف العلاقات بين بلديهما على ان تقوم على اساس روابط الثقة المتبادلة والتاريخ، وجاء رد فعل الشاه محمد رضا على رسالة الملك عبد العزيز ايجابيا، معربا عن رغبته في ازالة سوء التفاهم الذي كان قائما بين البلدين، وفي بداية عام ١٩٤٧ تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران[1].

وشهدت العلاقات الإيرانية- السعودية بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٠ تحسنا ملحوظا بحيث برزت المصالح المشتركة للبلدين في ميدانين مهمين، اذ عادت إيران لتقف بقوة إلى جانب المصالح الغربية لاسيما الامريكية، اما المجال الثاني فقد تمثل في توجيه جهودهما نحو تطوير صناعات النفط فيهما، وهذا يعني انها يتعاملان في قضايا مشتركة[2].

لاشك ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت تحتل مركز بريطانيا في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شعرت الولايات المتحدة بأهمية العلاقات الإيرانية-السعودية بالنسبة لمصالحها وخاصة النفطية في المنطقة،

[1] قام السيد عادل بك عسيران وهو سياسي لبناني معروف بنقل رسالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى الشاه محمد رضا بهلوي، ينظر محمد حسين العيدروس، العلاقات العربية- الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١، منشورت ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٩٦.

[2] المصدر نفسه، ص٩٧.



لذلك دخلت في مناقشات مع بريطانيا عام ١٩٤٧ حول المنطقة، وقد اتفق الجانبات الامريكي والبريطاني على الاعتراف بالاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، واهمية صداقة المملكة العربية السعودية وحماية استقلال إيران ، والاعتماد الامريكي عل البريطانيين في التعامل مع امارات الخليج العربي[1].

ويبدو مما تقدم ان بريطانيا قد تنازلت بمركزها للولايات المتحدة في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، اذ استطاعت الولايات المتحدة تحت غطاء الحرب، ان تؤكد اهميتها للسعودية من جهة، وتحت غطاء المخاوف من الاتحاد السوفيتي ان تؤكد مركزها في ايران من جهة اخرى، الامر الذي جعل من الولايات المتحدة ان تشكل العامل المشترك في تحديد مسار العلاقات الإيرانية–السعودية خاصة ودول منطقة الخليج العربي عامة، والواقع انها كانت تعمل على ازالة جميع عوامل التوتر في المنطقة، انطلاقا من تحقيق مصالح الإستراتيجية وبالذات النفطية في هذه المنطقة.

والحقيقة اذا كانت منطقة الخليج العربي تتمتع بهذه الاهمية فان المملكة العربية السعودية وإيران تأتيان على قائمة دول الخليج المهمة بالنسبة للنفط، وبذلك استأنفت الشركات الامريكية عملها على نطاق واسع في منطقة الخليج وبخاصة في المملكة العربية السعودية، والتي دخلت بمفاوضات مع شركة الارامكو لتعديل اتفاق الامتياز بما يحقق مناصفة ارباح النفط، ونتيجة لضغط الملك عبد العزيز آل سعود على الادارة الامريكية الذي رأى ضرورة استفادة بلاده من مناصفة الارباح مع الشركات وحرصا من الحكومة الامريكية على استمرار علاقات المودة مع المملكة العربية السعودية ضغطت على الشركة حتى

(1) I.O.R.L\P& S\12\3415, The Middle East Propsed Gonversation With The U.S.A.Government, Sep.11.1947.



وافقت على قبول مبدأ مناصفة الارباح مع الحكومة السعودية عقب مفاوضات طويلة[1].

وعلى أية حال فقد اعلنت المملكة العربية السعودية عن بدء العمل بمناصفة الارباح بموجب مرسوم ملكي صدر في ٣٠ كانون الاول ١٩٥٠[2]. وخلال عام واحد ظهرت نتائج اتفاق مناصفة الارباح، حيث ارتفعت الايرادات النفطية في المملكة العربية السعودية من ٥٦,٧ مليون دولار في عام ١٩٥٠ الى ١١٠ مليون دولار عام ١٩٥١، الامر الذي جعل المملكة تتصدر دول الخليج العربي من ناحية ايراداتها النفطية[3].

لاشك ان نجاح سياسة المملكة العربية السعودية النفطية سبب رئيس بتشجيع إيران في البحث عن طريق السيطرة على مواردها النفطية، ولكن بطريقة اخرى، فاذا كانت المملكة العربية السعودية قد عملت على مناصفة ارباح النفط، فأن إيران عملت على تأميم كامل للنفط[4].

وهذا ما يدفعنا الى القول، ان خطوة المملكة العربية السعودية باللجوء إلى المفاوضات من اجل الوصول الى مناصفة ارباح النفط، فأن ذلك لم يلق ازمة في صناعة النفط السعودي، على العكس من الخطوة الإيرانية، اذ حصلت

(1) يقصد بمبدأ مناصفة الارباح ان كل برميل ينتج له تكلفه وبعد خصم هذه التكلفة يتم تقسيم الارباح بين الدول المنتجة والشركات صاحب الامتياز ، غير ان نصيب الدولة كان مرهونا بزيادة السعر الذي تشتري به الشركة برميل النفط، للتفاصيل ينظر: ميكائيل بروكسي، النفط السياسة الخارجية، ترجمة غضبان السعد، بغداد، ١٩٥٣، ص١٠٧.

(2) عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية والسياسة النفطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٢٨، ١٩٧٢، ص١٦٦٣.

(3) Holden.D.The House of Saud, London, 1981, P.154.

(4) عسة، المصدر السابق، ص٢٣٩.



ازمة بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانجلو – إيرانية صاحب الامتياز النفطي في إيران، حين طلبت لجنة من البرلمان الايراني برئاسة الدكتور محمد مصدق[١]. الذي كان يشغل بعض المناصب الوزارية في حكومة الشاه السابق، وبرأس الجبهة الوطنية في البرلمان التي تشكلت في البداية لمواجهة تجاوزات الشاه محمد رضا بهلوي وحاشيته، ومعارضة الوجود البريطاني وضمت الوطنيين والعلماء والتقدميين والمثقفين ودعاة الاصلاح في إيران[٢].

حيث طالبت هذه اللجنة في البداية برفع نصيب ايران من ارباح النفط كلها ما لبثت ان اطلقت دعوة تأميم صناعة النفط في ايران في ١٥ اذار ١٩٥٠، وعندما تولى محمد مصدق رئاسة الوزراء في ١٩ نيسان ١٩٥١، قرر

[١] هو محمد بن ميرزا هدايت، ولد عام ١٨٧٩ في طهران وتعلم فيها، وبدأ حياته العملية عام ١٨٩٦، مأمور ضرائب في اقليم خراسان وفي عام ١٩٠٠ سافر الى باريس لمواصلة دراسته في العلوم السياسية ثم انتقل الى سويسرا وحصل على ١٩١٤ على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وبعد عودته الى ايران في العام التالي عين في لجنة الميزانية بمجلس النواب وفي عام ١٩١٧ عن وكيلا لوزارة المالية، وناصر انقلاب رضا بهلوي عام ١٩٢٠، واشترك في الوزارة التي الفها زعيم الانقلاب، حيث تولى وزارة المالية في العام التالي، كما شغل منصب حاكم عام اذربيجان عام ١٩٢٢، ثم انصرف الى السياسة وانتخب عضوا في مجلس النواب، ثم حدث خلاف بينه وبين الشاه، مما دعاه الانسحاب من الحياة السياسية، وعاش تحت المراقبة حتى عام ١٩٤١، اما المرحلة الثانية من حياته فبدأ عام ١٩٤١ حيث تزعم حركة كانت تهدف الى رفض منح امتيازات نفطية جديدة مادام احتلال الحفاء لايران قائم، كما تزعم في المجلس الجبهة الوطنية، وهي كتلة من النواب المؤيدة لمبدأ تأميم النفط الايراني وفي عام ١٩٥٠ تم انتخاب مصدق رئيسا لبعثة شؤون النفط، ثم تولى رئاسة الوزراء في ٢٩ نيسان ١٩٥٠، للتفاصيل ينظر ابو مغلي، المصدر السابق، ص٢٩٦.

[٢] لبيب عبد الستار، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجالي، بيروت، ١٩٨٩، ص١٢١.



عندها مصدق ان تحذو حكومته حذو المملكة العربية السعودية، فبدأت حكومته مفاوضات مع شركة الانجلو الإيرانية للنفط، من اجل تعديل شرط امتياز النفط الإيراني[١].

وعلى ما يبدو ان هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة تذكر بسبب تمسك الشركة بعدم الموافقة، والذي ادى إلى تصعيد التشديد الإيراني ومزيد من الدعم الشعبي الكبير لمبدأ تأميم النفط، الامر الذي دفع برئيس الوزراء محمد مصدق اصدار قانون تأميم النفط في ٣٠ نيسان ١٩٥١، والذي وافق عليه البرلمان وصادق عليه الشاه في الأول من ايار من العام نفسه[٢].

ونتيجة لقرار التأميم تدهور الوضع الاقتصادي في إيران بسبب الحظر الذي فرضته بريطانيا على شراء النفط الإيراني وتهديدات الولايات المتحدة بأيقاف المساعدات الاقتصادية الامريكية لإيران[٣].

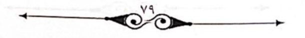
وكانت بريطانيا قد قامت برفع دعوى ضد إيران في محكمة العدل العدولية في لاهاي في ٢٦ ايار ١٩٥١ ،واصدرت حكمها في ٥ تموز من العام نفسه بعودة الشركة البريطانية لانتاج النفط، وفي ايلول من العام نفسه عرض النزاع على الامم المتحدة ايضا، واستمر الضغط البريطاني على ايران الى ان وصل الامر الى قطع العلاقات بين الدولتين عام ١٩٥١[٤].

[١] ابو مغلي، المصدر السابق، ص٢٩٦.

[٢] محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله، قصة ايران والثورة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨، ص٨٥.

[٣] هيكل، المصدر السابق، ص٨٦.

[٤] عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٣٣.



اما الولايات المتحدة فأنها لم تعارض قرار التأميم الإيراني خشية على نفوذها السياسي في إيران او اسقاطها تحت التأثير السوفيتي، الا انها رأت ضرورة ان تتدخل لاجراء مفاوضات سلمية بين ايران وبريطانيا في اواخر عام ١٩٥٢، الا ان تمسك مصدق بقراره وشنه حملة ضد بريطانيا والشاه والاسرة المالكة في إيران قد افشل الخطوة الامريكية[1].

الامر الذي دفع بالادارة الامريكية الى اعداد خطة لانهاء الازمة الايرانية، حيث قامت المخابرات الامريكية مع نهاية تموز ١٩٥٣ بالاتفاق مع الشاه على مغادرة البلاد بحجة القيام بزيارة روما على ان يكلف الجنرال زاهدي بادارة البلاد، وفي الموعد المحدد ١٥ اب ١٩٥٣ غادر الشاه ايران بطريق بغداد، وقام الجنرال زاهدي حسب الخطة الامريكية في ١٨ اب من العام نفسه بالاطاحة بحكومة مصدق، القضاء على حركته، ولم يعد الى ايران الا في ١٩ اب ١٩٥٣، بمساعدة امريكية مكنته من استعادة عرشه[2].

وهكذا ادت الولايات المتحدة الامريكية الدور الرئيس في القضاءلى حركة مصدق واستعادة الشاه لسلطته، وبدأت الحكومة الايرانية برئاسة الجنرال زاهدي في تسوية الازمة التي اوجدها رئيس الوزراء السابق محمد مصدق فاعاد العلاقات مع بريطانيا، وبدأ في حل مسألة الاحتكارات النفطية عن طريق الوساطة الامريكية بين بريطانيا واريران في كانون الثاني ١٩٥٤[3].

وبهذا الاتفاق انتهت ازمة تأميم النفط الإيراني التي قادها الدكتور محمد مصدق من بداية نيسان ١٩٥١ وحتى اب ١٩٥٣، وهي المدة التي تمثل حدثا

(1) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(2) عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية، ص٦٣.

(3) عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين، ص١٤٠.



في تاريخ إيران والمنطقة، حيث عدت حكومة مصدق ان زيادة انتاج الشركات النفطية العاملة في المملكة العربية السعودية والكويت سببا في افشال سياسة التأميم التي قامت بها، وحملت الدولتين تبعة هذا الفشل[1]، مما انعكس سلبا على علاقاتها بالدولتين، وعادت العلاقات الايرانية– السعودية شبه متوقفة مرة اخرى خلال مدة حكومة مصدق.

(1) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٤٠.



المبحث السادس

موقف الولايات المتحدة الامريكية من التنافس الايراني –السعودي على الخليج العربي حتى عام ١٩٦٤

تشكل عام ١٩٥٣ بروز حقبة جديدة في العلاقات الإيرانية– السعودية فقد مثل هذا العام عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى عرش إيران، وكذلك وفاة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وتولي ابنه سعود بن عبد العزيز عرش المملكة[1]، الذي استمر على نهج والده في ضرورة الحفاظ على علاقات طيبة مع إيران، اذ لم يكن الموقف السعودي ازاء تطورات الازمة السياسية في إيران يشكل عائقا في طريق استعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين عند عودة الشاه محمد رشا بهلوي من منفاه، لاسيما وانه كان تواقا لاستئناف علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية[2].مما يؤكد ذلك تعين حمزة غوث سفيرا للمملكة في طهران وتعين طهران عبد الحسين صادق اصفند ياري وزيرا مفوضا لدى المملكة، اذ وجها جهودهما نحو تطوير صناعات النفط، مما يعني انهما يتعاملان على وفق مصالح مشتركة[3].

[1] في ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ توفي الملك ابن سعود وفي الحال نودي بأبنه الامير سعود ملكا على البلاد، واصبح الامير فيصل وليا للعهد، ينظر عبد الامير محس جبار، العلاقات السياسية الاردنية–السعودية ١٩٤٦–١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الاداب، ١٩٩٥، ص١٧٨.

[2] محمد جاسم النداوي، المصدر السابق، ص١٣٨.

[3] محمد سالم احمد الكواز، النفط والعلاقات البريطانية– الايرانية ١٩٤٨–١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الاداب، ٢٠٠٣، ص٢١٧.



وكما يؤكد ذلك الدعوة التي وجهها الشاه محمد رضا بهلوي الى الملك سعود بن عبد العزيز للقيام بزيارة إيران خلال شهر اب من عام ١٩٥٥[1]، وبالفعل قام الملك بزيارة طهران في الموعد المحدد والتقى الشاه محد رضا بهلوي في اول زيارة من نوعها بين البلدين منذ تأسيسهما كدولتين مستقلتين، وتم خلال الزيارة تبادل الآراء حول العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وقد اتفق العاهلان على محاربة الشيوعية باعتبارها تمثل تهديدا خطيرا لدول المنطقة. واعرب عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية، كما اعربا عن شعورهما بحاجة الدول الإسلامية لحل النزعات الاقليمية فيما بينها، كما تطرقت المحادثات بين الملك سعود والشاه محمد رضا بهلوي حول حلف بغداد[2]، اذ كان الحلف موضوع الخلاف بين البلدين اثناء هذه المحادثة، اذ كان الملك سعود يعتقد ان حلف بغداد تضمن بنودا سرية يستفد منها الكيان الصهيوني، وقد عمد الملك سعود إلى توضيح موقفه هذا

[1] ابراهيم خلف العبيدي، التحدي الايراني لمنطقة الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٩، ص٧.

[2] حلف بغداد، سبق اعلان الحلف طرح مشروع الحزام الشمالي الذي اعلنه سكرتير الدولة لشؤون الخارجية الامريكية جون فوستير دالاس عام ١٩٥٣، وقد ابتدأ بعقد اتفاقية التعاون العسكري المشترك بين الباكستان وتركيا عام ١٩٥٤ ثم تم التوقيع على ميثاق تركي–عراقي للتعاون والامن المتبادل في ٢٤ شباط ١٩٥٥، ثم انضمت بريطانيا الى هذا الميثاق في ٤ نيسان ١٩٥٥ وبدخول بريطانيا اصبح حلف بغداد امرا واقعا، ثم دخلت إيران رسمي في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٥، اما الولايات المتحدة الامريكية فقد انضمت الى الحلف بصفة مراقب محاولة استثمار هذا الحلف في اطار استراتيجيتها لمواجهة الاتحاد السوفيتي كما كان هدف بريطانيا هو لخدمة مصالحها في المنطقة، فيما كان هدف ايران في الدخول الى الحلف هو مواجهة الخطر الرئيسي التي يهددها داخليا وخارجيا من خلال الدعم الامريكي لها. للتفاصيل عن حلف بغداد ينظر :حسن الدجيلي، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦، ص١٩٩–٢٠٥.



بالقول انه ليس له موقف خاص من حلف بغداد، غير ان هناك معلومات تشير إلى ان حلف بغداد تضمن بنود سرية ضد المصالح العربية وفي خدمة المصالح الصهيونية.

وعلى الرغم من الخلاف حول حلف بغداد غير ان ذلك لم يشكل عائقا امام العاهلين في اعلان بيان مشترك يؤكد على اهمية الصداقة وتحقيق مزيد من التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية[1].

وعلى الرغم من المحاولات السعودية مع ايران لمنع انضمامها لحلف بغداد، الا انه يبدو ان الضغط الامريكي-البريطاني كان اقوى على إيران. في مرحلة كانت إيران تريد تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا[2]. الامر الذي دفع بالسعودية إلى اعلان معارضتها القوية لسياسة الاحلاف الغربية، وجاء ذلك باعلان رسمي على لسان ولي العهد السعودي ووزير الخارجية الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود الذي صرح ((بأن بلاده لاتؤمن بسياسة الاحلاف... وان الحكومة السعودية لن تقف مع اية حكومة عربية تنضم الى أي احلاف اجنبية)) [3].

ومن جانبه صرح الملك سعود الى وكالة يونايتد بريس في ١٣ اذار ١٩٥٥ بقوله ((ان حكومة العراق قد اصابت الامة العربية بضرر بالغ بانضمامها الى الحلف الذي لايمكن ان يكون وسيلة لتحقيق السلام، وان الدول الأجنبية التي وقفت وراء هذا الحلف لن تتمكن من تحقيق اهدافها مادامت

(1) ابراهيم خلف العبيدي، التحدي الايراني لمنطقة الخليج العربي، ص٨.

(2) قاسم، المصدر السابق، ص١٣٥.

(3) النداوي، المصدر السابق، ص١٤٦.



الاقطار العربية لم تنضم اليه، واني واثق من ان الشعب العراقي هو نفسه ضد هذا الميثاق)) [1].

وفي حديث اخر له مع مراسل الديلي اكسبريس ندد الملك سعود بالحلف قائلا ((اننا لانريد ان نجد انفسنا جالسين على مائدة مع اليهود)). مؤكدا ان تركيا صديقة الكيان الصهيوني وان الدخول في حلف مع تركيا معناه الاعتراف بصورة مباشرة بالكيان الصهيوني[2].

وعلى الرغم من التناقض في الموقف من حلف بغداد، الا ان العلاقات الإيرانية-السعودية بقيت مستمرة، وذلك ما يتضح من وقوف إيران الى جانب السعودية حين طرحت مسألة النزاع بين السعودية وامارة ابو ظبي وسلطنة عمان حول (واحة البريمي) على مجلس الامن. في الوقت الذي كانت فيه إيران بحاجة إلى دعم المملكة العربية السعودية بشان شكواها من معاملة البريطانيين للإيرانيين في البحرين[3].

إلا ان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وما خلفه من اثار على الساحة العربية والدولية التي القت بظلالها على العلاقات الايرانية- السعودية، اذ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة اتسمت بالبرود، بسبب موقف الشاه الصامت

(1) عبد الامير محسن جبار، المصدر السابق، ص١٦٦.

(2) المصدر نفسه، ص١٦٧.

(3) واحة البريمي، هي عبارة عن ثمانية واحات في نقطة اتصال بين المملكة العربية السعودية وامارة ابو ظبي وسلطنة عمان، وبدأ النزاع عليها عندما قامت بريطانيا باحتلال الواحة في نهاية عام ١٩٥٥، ولم تحل القضية الا في عام ١٩٧١ عندما وقع الملك فيصل والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في اتفاقية جدة على اقتسام عائدات النفط في الواحدة. للتفاصيل ينظر: قاسم، المصدر السابق، ص٢٣٥.



من هذا العدوان، في حين اعلنت الدول العربية والإسلامية بما فيها السعودية رفضها التام لهذا العدوان[1].

ولكن العلاقات بين البلدين عادت لتشهد من جديد نوعين من الانفراج اثر الزيارة التي قام بها شاه ايران محمد رضا بهلوي للمملكة العربية السعودية في اذار ١٩٥٧، حيث التقى الملك سعود وكبار المسئولين السعوديين، وقد اثير خلال تلك الزيارة مسألة حلف بغداد، وقد هاجمه الملك سعود على اعتبار ان واحدة من تلك الدول الموقعة على الحلف هي بريطانيا التي اشتركت بمهاجمة مصر في عدوانها عام ١٩٥٦، كما تحدث الملك سعود خلال تلك المحادثات حول امكانية تحسين العلاقة مع العراق الذي كان عضوا في الحلف، كما طرح الشاه محمد رضا بهلوي خلال محادثاته مع الملك سعود فكرة اقامة ميثاق دفاع مشترك بين البلدين، ولم يتم رفض هذا المقترح من قبل الملك سعود وانما وعد بدراسته، وكان الشاه محمد رضا بهلوي يهدف من وراء ذلك الى فصل المملكة العربية السعودية ومصر، وتدعيم مكانه في حلف بغداد في المنطقة، وقد تداول الشاه الايراني والملك السعودي مسألة العلاقات السعودية-البريطانية التي كانت قد ساءت من جراء النزاع حول واحة البريمي والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقال الملك السعودي انه فهم المصالح البريطانية في منطقة الشرق الاوسط، والمح الى دراسة امكانية استئناف العلاقات مع البريطانيين، اذا ما قدموا له اقتراحا

(1) على اثر العدوان قامت السعودية بقطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وفرض حظر نفطي عليها، بينما ايران لم تفعل ذلك، ينظر: الكس فاسيلييف تاريخ العربية السعودية، ترجمة هيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص٤٢٧.



ملموسا يتعلق بواحة البريمي، فأقترح الشاه ضرورة اجراء مفاوضات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا بوساطة طرف ثالث كالاتحاد السوفيتي مثلا[1].

إلا ان سرعان ماساد العلاقات الإيرانية-السعودية اجواء التوتر، اثر اقدام إيران على تصعيد ادعاءاتها في البحرين التي وصلت ذروتها في تلك المرحلة، عندما اجتمع مجلس الوزراء الإيراني وبحضور الشاه في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٧ ووافق على قرار يقضي بضم البحرين وجعلها المقاطعة الرابعة عشر من المقاطعات الإيرانية وتنفيذا لهذا القرار بدأت إيران تضع البحرين ضمن الخرائط الرسمية للدولة، واخذت صحفها تشن هجوما على حكومة البحرين والوجود البريطاني بها، وطالب بتمثيل نيابي وحاكم ايراني للبحرين[2].

اثار القرار الإيراني حفيظة الجانب السعودي، وذلك مايتضح من اصدار الحكومة السعودية بيانا اكدت فيه ان البحرين امتداد للجزيرة العربية وجزء تكامل منها، واكد البيان ايضا ان شعب البحرين مرتبط ارتباطا وثيقا بالشعب العربي[3].

وفي المقابل ردت ايران على البيان السعودي، منددة بالموقف السعودي ومشككة فيه بحملة مغرضة هدفها الايقاع بين المملكة العربية السعودية والبحرين، حيث ذكرت ان الحكومة السعودية ترى البحرين تابعة لها، مما جعل الحكومة السعودية تصدر بيانا اخر، اكدت فيه ان البحرين بلد عربي مستقل تحت حكم آل خليفة، ولهم الحق في تقرير مصيرهم بارادتهم[4].

(1) جمال زكريا مصطفى، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(2) ابراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ص٢٣٤.

(3) Sampson, A:The Seven Sisters, The Great Oil companies and The World Today, London, 1973, P.187.

(4) Sampson, OP.Cit, PP.187-188.





لم يقف الموقف السعودي في ردها على الادعاءات الإيرانية عند هذا الحد، بل اقدمت على رد عملي باجراء مفاوضات مباشرة مع حكومة البحرين لتحديد الحدود البحرية بينهما، على إساس كونها دولة غير تابعة لاحد، اذ ارادت السعودية تحديد الجرف القاري مع البحرين في مياه الخليج العربي، ولاشك ان هذا التحديد قد ساعد على تحديد نشاط الشركات النفطية العاملة في السعودية والبحرين[1].

وفي المقابل قام الشيخ سلمان آل خليفة امير البحرين بزيارة الى الرياض ولقائه مع الملك سعود في ٢٤ شباط ١٩٥٨، اذ تم خلالها توقيع اتفاقية قرت التعاون الاقتصادي بينهما، فضلا عن تعيين الحدود والقبائل بين البلدين[2]. ولاشك في ان اتفاقية الرياض هي رسالة سعودية-بحرينية لمواجهة الاطماع الإيرانية في البحرين خاصة والخليج العربي عامة من جهة، وتؤكد ان البحرين بلد عربي يرتبط بعلاقات وثيقة مع الاقطار العربية.

ردت الحكومة الايرانية على الاتفاقية السعودية-البحرينية رد عنيفا وذلك ماجاء على لسان وزير خارجية ايران في المجلس النيابي بقوله ان حكومته ترفض الاتفاقية وتراها تعديا على حقوقها الاقليمية في البحرين، وفي الوقت ذاته اصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانا اكدت فيه ان البحرين امتداد لشبه الجزيرة العربية وجزء متكامل منها، وان الشعب البحريني يرتبط بالشعب العربي، وان انكار إيران لتلك الحقائق يعن انكار لابسط المبادئ والحقائق الجغرافية والتاريخية[3].

---

[1]Sampson, OP.Cit, P.188.

(٢) قاسم، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) قاسم، المصدر السابق، ص١٤٠.



ومن جانبها اعلنت جامعة الدول العربية تأييدها ومساندتها للاتفاقية السعودية-البحرينية ، وقد اكدت ذلك بمذكرتها المرسلة للحكومة الإيرانية في اذار ١٩٥٨، والتي تؤكد فيها عروبة وسيادة البحرين[1].

وعلى اية حال لما كانت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية الك لايتعدى الناحية النظرية، فأن المملكة العربية السعودية لم تجد ما يدفعها لمناهضة إيران والمحافظة على استمرار العلاقات بينهما، ولعل هذا ما يتضح من تطابق وجهات النظر والمواقف من التغييرات التي حصلت في المنطقة عام ١٩٥٨ منها قيام الوحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط ١٩٥٨، اذ انهما وقفا موقف الحذر من الوحدة خشية من شعارات الرئيس جمال عبد الناصر الثورة، فضلا عن خشيتها على ادخال الشيوعية في المنطقة بتشجيع من الرئيس جمال عبد الناصر[2]، كما اعرب العاهلان الإيراني والسعودي من خشيتهما وقلقهما حول الاوضاع في العراق بعد الاطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، واستبداله بنظام حكم ثوري جمهوري، فأنهما خشيا من امتداد التحولات الثورية داخل بلديهما، فضلا عن خشيتهما من ان تؤدي الثورة إلى التقارب العراقي من الاتحاد السوفيتي، والكتلة الشيوعية بصورة عامة ومرور السفن السوفيتية عبر الخليج العربي باتجاه العراق وهي محملة بالأسلحة، مما يؤدي

---

(١) نقلا عن جامعة الدول العربية، تقرير الامين العام لمجلس الجامعة في دورة انعقاده العادي في ٢٩ اذار ١٩٥٨، والذي تضمن موقف الجامعة العربية من الادعاءات الإيرانية في البحرين.

(٢) للمزيد عن الموقفين الايراني والسعودي من الوحدة المصرية-السورية ينظر :
Majid Khadduri, Arab contemporaries: the Role of personalities in politics, London, 1973, P.88.





إلى تطويقها بالخطر السوفيتي[١]. كما ان إيران كانت ترى في النظام الجديد في العراق سيكون اكثر اهتماما بالقضايا العربية، وسوف يكون اقل تبعية لبريطانيا، واقل تعاونا مع حلف بغداد[٢]. خاصة وان الاوساط الشعبية في إيران قد ايدت الثورة العراقية، ومثلها فشلت المؤسسة الدينية، الامر الذي ازعج الشاه محمد رضا بهلوي كثيرا[٣].

ومما زاد من التقارب الإيراني السعودي اتفاقهما على ضرورة انشاء منظمة للدول المنتجة للنفط حتى تستطيع الوقوف اما الشركات النفطية، وبالفعل عقد اجتماع في بغداد ضم وفود السعودية وإيران والكويت وفنزويلا فضلا عن العراق، واعلنوا في ايلول ١٩٦٠ عن تأسيس منظمة الدول المصدر للنفط والتي سميت بمنظمة الاوبك (OPEC) [٤].

وكان من الطبيعي ان يترك تأسيس هذه المنظمة بصماته الواضحة على تحسن العلاقات بين إيران والسعودية، لانها تهدف إلى ضمان مصالح الدول

---

[١] راضي داوي ظاهر الخزاعي، العلاقات العراقية –الإيرانية ١٩٦٣–١٩٧٥، دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٣١.

[٢] رمضاني، المصدر السابق ، ص٦٦.

[٣] الخزاعي، المصدر السابق، ص٣١.

[٤] جاءت الاجراءات التي اتخذتها ايران والسعودية بالنسبة للنفط باعتبارهما دولتين منتجتين للنفطولم تكن الشركات النفطية تسمح لهذه الدول التدخل المباشر في تحديد الصناعة النفطية وبخاصة عندما لجأت هذه الشركات الى تخفيض اسعار نفط الخليج العربي في ١٣ شباط ١٩٥٩، للتفاصيل ينظر: احمد عسة، المصدر السابق، ص٤١٥.

المنتجة للنفط ضد الشركات الاستعمارية، حيث علمت هذه المنظمة على توحيد السياسات النفطية للبلدان الاعضاء والعمل على توحيد الاسعار واستقرارها[١].

وهكذا شكل النفط العامل الاساسي في تحسين علاقات ايران مع السعودية خاصة والدول المنتجة للنفط عامة، باعتبار منظمة الاوبك اول منظمة اقليمية تربط بين إيران والسعودية، مما سيكون لها الاثر الفعال في تطور العلاقات بينهما.

إلا ان العلاقات بين البلدين سرعان ماعادت إلى التور في شهر تموز ١٩٦٠، عندما ادلى الشاه محمد رضا بهلوي بتصريح قال فيه : ((ان إيران انما كانت قد اعترفت بإسرائيل اعتراف الامر الواقع في عام ١٩٥٠)). يومها تناقلت وكالات الانباء ووسائل الاعلام هذا التصريح مكتفية بالعبارة ان إيران انما كانت قد اعترفت بإسرائيل اعتراف الامر الواقع دون ان توضح ان الشاه كان يقصد عن عام ١٩٥٠، كما انها لم تورد لها ملاحظات اخرى ادلى بها الشاه بأنه لم يقصد الاعلان عن أي تغيير في مجرى العلاقات الإيرانية– الإسرائيلية[٢].

اثارت التصريحات التي ادلى بها الشاه محمد رضا بهلوي غضب واستياء اعضاء جامعة الدول العربية، الذين طالبوا بقطع العلاقات العربية مع إيران، لاسيما بعد ظهور مسألة اخرى تتعلق بتزويد ايران لإسرائيل بالنفط، وخلال هذه المدة تم بحث هذه المسألة في اجتماع وزراء خارجية الجامعة العربية الذي عقد

---

[١] محمد المغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسة في الامتيازات النفطية في الشرق الاوسط والتغيير القانوني، دار الطلية ، بيروت، ١٩٧٣، ص١٠٤.

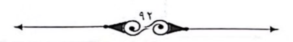
[٢] كريم كنبار، العلاقات الايرانيـة– الاسرائيلية ١٩٧٩–١٩٨٨، واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٣١.

بيروت في ٢٢ اب ١٩٦٠، وخلال هذا الاجتماع اعلن وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) الى بقية الوزراء العرب ان الجمهورية العربية المتحدة تتوقع منهم ان يقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع إيران. وعلى اثر ذلك بعثت الحكومة الإيرانية برقية الى جميع سفرائها بالدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، تضمنت انه ليس ثمة أي عنصر جديد قد طرأ على مسألة اعتراف إيران بالكيان الصهيوني، وفي الوقت نفسه اوضحت الحكومة الإيرانية موقفها الى جامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني وبعدم تبادل البعثات بينهما، وبذلك سويت المسألة سلميا بين إيران ودول الجامعة العربية[1].

ومن جانبها حاولت إيران ان تثبت ذلك عمليا بموقفها تجاه الازمة الكويتية عام ١٩٦١[2]، اذ ارسل الشاه محمد رضا بهلوي برقية تهنئة الى الشيخ عبد الله

(1) سلامة، المصدر السابق، ص٥٥٣.

(2) انفجرت الازمة الكويتية، اثر اعلان الكوي في ١٩ حزيران ١٩٦١ استقلالها،الامر الذي دفع بالرئيس عبد الكريم قاسم في ٢٥ منه الى اعتبار الكويت جزء من العراق، رافضا اعتراف جامعة الدول العربية باستقلال الكويت واعتبارها عضو فيها، الا ان اعضاء الجامعة رفضوا الطلب العراقي واعلن في ٢٠ تموز ١٩٦١ قبول الكويت عضوا في الجامعة، فهدد عبد الكريم قاسم بضم الكويت بالقوة، فتقدمت السعودية لمجلس الجامعة بناء على طلب الكويت باقتراح يقضي بتشكيل قوات امن عربية تحل محل القوات البريطانية بالكويت، وهو ماوافق عليه مجلس الجامعة، وتم تشكيل القوات العربية المشتركة من السعودية ومصر والاردن والسودان، ووصلت هذه القوات الكويت في ايلول من عام ١٩٦١ للقيام بعملها، واعلن رسميا في ١٠ تشرين الاول من العام نفسه انسحاب اخر جندي بريطاني من الاراضي الكويتية، للتفاصيل ينظر: جامعة الدول العربية، قرار مجلس الجامعة بشأن عضوية الكويت في ٢٠ يوليو ١٩٦١؛ سيد نوفل، الاوضاع السياسية في امارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية ،معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٤٣.



سالم الصباح امير دولة الكويت، واعلنت الحكومة الايرانية الاعتراف الرسمي باستقلال الكويت دولة ذات سيادة، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، كما اعلنت رفض الادعاءات العراقية في الكويت، وايدت الخطوات العربية، بما فيها السعودية ضد هذه الادعاءات، وقامت بارسال الوفود الايرانية الرسمية الى الكويت من اجل تطوير العلاقات بينهما[1].

كان من الطبيعي ان نترك تقارب وجهات النظر بين السعودية وايران تجاه الازمة الكويتية عام ١٩٦١، اثرها الواضح في تطور العلاقات الايرانية–السعودية لمعالجة القضايا المهمة لدول الخليج العربي خاصة القضايا الاقليمية عامة.

ولعل ذلك التقارب اتضح في اعقاب انفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦٠، وهو الامر الذي شكل صدمة كبيرة للرئيس المصري جمال عبد الناصر[2]. وجعله يعتقد ان السلطات السعودية كانت وراء الانفصال، لذا اخذ يهاجم علنا سياسة المملكة العربية السعودية، وقد اتضحت سياسة الرئيس عبد الناصر عند قيام الثورة في اليمن في ٢٦ ايلول ١٩٦٢، والتي اطاحت بحكم اسرة (حميد الدين) واقامة نظام جمهوري معاد للمملكة العربية السعودية[3]. وحينما اكتشفت كل من السعودية وايران ان الرئيس جمال عبد الناصر كان وراء نجاح الثورة فانهما امتنعا عن الاعتراف بالنظام الجمهوري الجديد ورفضتا

(1) لبيب عبد الستار، المصدر السابق، ص٤٩٠.

(2) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥٥٤.

(3) احمد يوسف احمد، السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢-١٩٦٧، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٤٥، تشرين الثاني ١٩٨٢، ص٦٩.



التدخل في شؤون اليمن، وفي المقابل اعلنتا وقوفهما بجانب النظام الامامي السابق في سبيل استرجاع ملكه في اليمن الشمالي[١].

وعلى اية حال فقد اسهمت احداث اليمن العام نفسه و اثرها في تطور العلاقات السعودية –الايرانية لاتفاقهما في الموقف من الاحداث، فقد اعلنت الحكومة السعودية على لسان وزير خارجيتها الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد السعودي بقوله ((ان الحكومة السعودية ستعمل على وقف وتصفية أي تدخل اجنبي في شؤون اليمن الداخلية، وترك الشعب اليمني يقرر مصيره، ويختار نظام الحكم الذي يراه لان بلاد اليمن لليمنيين)) [٢].

اما الشاه محمد رضا بهلوي فقد عبر في ٢٠ تشرين الثاني عن قلقه ازاء التدخل المصري في شؤون اليمن الداخلية قائلا ((ان هذا التدخل انما يستهدف المملكة العربية السعودية، كما يسعى الى السيطرة على نفط شبه الجزيرة العربية)) [٣].

وهكذا اعلنت إيران وقوفها الى جانب المملكة العربية السعودية ضد التدخل المصري في اليمن، لان الشاه محمد رضا بهلوي رأى ان الخلافات بين مصر والسعودية حول اليمن، تعد نذير بالخطر الذي يمكن ان يهدد منطقة الخليج العربي، وبالفعل سارت إيران على نفس الموقف السعودي بتقديم

(١) غسان كريم مجذاب الربيعي، العلاقات السياسية المصرية–السعودية ١٩٥٧–١٩٦٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٢٠.

(٢) عسه، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٣) باديب، المصدر السابق، ص٧٤.



المساعدات العسكرية لانصار الامامية لوقف أي نجاح لمصر في اليمن، هدفا بإسقاط النظام الجمهوري الجديد فيها[١].

ولم تتوقف تلك المساعدات الا في تموز ١٩٦٣ عندما دعت الامم المتحدة كلا من السعودية ومصر بسحب قواتهما من اليمن، وإيجاد منطقة عازلة على الحدود بين السعودية واليمن، الا ان تلك الوساطة لم يسفر لها النجاح بسبب تزايد التدخل العربي والدولي في احداث اليمن، ولم تنته المشكلة الا في عام ١٩٦٧[٢].

تميز موقف الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) في منطقة الخليج العربي في الدفاع عن المصالح التجارية الأمريكية والحفاظ على مصالح الشركات النفطية العاملة في هذه المنطقة، وحماية رعايا الولايات المتحدة الأمريكية مع الابتعاد عن أي تدخل سياسي في الخليج العربي التي كانت عد ساحة نفوذ بريطانيا، وسعت الأخيرة لجعلها ((بحيرة بريطانية)) خاصة بها[٣].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مع قيام الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ بالتغير، فأضحت هذه الدولة واحدة من أهم الدول التي اشتركت في الحرب، وشكلت أحد أركان الحلفاء الأساسية في الحرب ضد دول المحور[٤]،

(١) العيدروس، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(٢) للتفاصيل ينظر الربيعي، المصدر السابق، ص١١٨–١٢٤.

(٣) خيرية قاسمية، أمريكا والعرب. تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي – فترة ما بين الحربين، ((المستقبل العربي)) (مجلة)، العدد (٢٩)، بيروت، يوليو ١٩٨١، ص٥٠.

(٤) للتفصيل عن الحرب العالمية الثانية والدول المشتركة فيها يراجع : جورج براون، تطورات الحرب العالمية الثانية ونتائجها، ترجمة : مركز القلم للترجمة، بيروت، ١٩٩٠، ص ص٨٣ –٩٠.





فقد تكلف الأمريكيون بمهام قتالية متعددة، كما حملوا على عاتقهم مساعدة الاتحاد السوفيتي عن طريق إيران وإيصال المساعدات العسكرية واللوجستية الى السوفيت، الأمر الذي استلزم ، بلاشك، تواجداً عسكرياً أمريكياً في الخليج العربي، ولأج ذلك تم تأسيس ((قيادة الخليج ...)) [١] التي بلغ عدد أفرادها حوالي ثمانية وعشرين ألف مقاتل[٢].

كانت المملكة العربية السعودية وإيران أكبر دولتين إقليميتين في الخليج العربي، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إخراجهما من دائرة النفوذ البريطاني وإدخالهما في دائرة هيمنتها لأن بريطانيا لم تعد القوة الأهم في هذه المنطقة، فضلاً عن ذلك فإن بريطانيا كانت في حالة الدفاع أثناء الحرب العالمية الثانية وكانت الطائرات الألمانية تقصف لندن والمدن البريطانية يومياً بآلاف القنابل، وكانت بأسم الحاجة الى دعم الأمريكي سواء في تسليحها أو في دعمها بالنفط، فاستغلت الإدارة الأمريكية ذلك لأنها لم تدخل الحرب العالمية الثانية في بدايتها، وإنما كانت تبيع السلاح لطرفي الحربي، وإن كان الرأي العام الأمريكي لاسيما الرأسمالي الأمريكي مع بريطانيا ودول الحلفاء بحكم الديون التي بذمة هذه الدول لصالح هؤلاء الرأسماليين[٣].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تزود الحلفاء بما يقارب من (٧٠%) من حاجة هذه الدول للنفط وإدراكاً من الإدارة الأمريكية لأهمية الدول الخليجية التي تحتوي على النفط العالمي، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية للاندفاع نحو

---

(١) ورد في النص الفارسي.

(٢) رؤوف عباس، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي – الحرب العالمية الثانية –، ((المستقبل العربي))، المصدر السابق، ص ص٦٣ – ٦٤.

(3) H. Jean, The War II, London, 1966, PP.122-123.



هذه المناطق ضماناً لاستمرار تزويد القوات الحليفة باحتياجاتها النفطية في جهة، ولضمان النفط في أراضيها وعدم استغلاله كلياً لحاجتها إليه في مرحلة ما بعد الحرب من جهة ثانية[١].

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية في فترة الحرب لأن الشركات النفطية الأمريكية كانت مستثمرة للنفط السعودي منذ اكتشافه في ثلاثينيات القرن العشرين[٢]، بعد أن منحها عبد العزيز بن سعود هذه الامتيازات وحاول أن يجعل هذه الشركات تستثمر كل منطقة الحياد بين بلاده وبين الكويت، وتمكن من تحقيق ذلك[٣].

بدأت الشركات النفطية الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية بالضغط على الإدارة الأمريكية للتأكيد لها بأن مركز الجاذبية في الإنتاج النفطي سوف يتركز في الخليج العربي، وعلى هذه الإدارة أن لا تبقي منافساً لهم في هذه المنطقة حتى ولو كان واحداً من أقرب الحلفاء لهم، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب بالتحرك على المملكة العربية السعودية وقررت بعد الانتهاء من جعلها تدور في فلكها أن تتحول الى إيران التي كان شاهها رضا بهلوي (١٩٢٥ – ١٩٤١) يميل الى الألمان ولديه نحو ألفين ألماني داخل

---

(١) عبد الله العمزي، دور النفط في انتصارالحلفاء في الحرب العالمية الثانية، بال، ١٩٧٠، ص٩٨.

(٢) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأميكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٣٨ – ١٩٣٩، بغداد، د.ت، ص ص١٤٧ – ١٥٩.

(٣) ينظر : محمد لبيب شغير وصاحب ذهب، الاتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العيا، ج٢، القاهرة، ١٩٦٠، ص ص١١٠ – ١١٢.



بلاده[١]، فتركت أمر إزاحته عن السلطة للقوات البريطانية والسوفيتية التي لم يكن بإمكانها السكوت على وجود مثل هذا العدد في بلد شرق أوسطي وفي حرب تقلص مساحة المرونة الى أقصى حد، لتصبح لغة السلاح والقوة هي الغالبة على العلاقات الدولية[٢].

لم تتردد الحكومة الأمريكية لضغوط شركة شاندر أويل أوف كاليفورنيا في تقديم المساعدة للمملكة العربية السعودية التي واجهت في سنتين ١٩٤١ و١٩٤٢ أزمة مالية بسبب الانخفاض في الإنتاج النفطي السعودي من جهة، وقلة عدد الحجاج من جراء الحرب من جهة ثانية، وجاء في الرسالة التي وجهتها الشركة للرئيس الأمريكي روزفلت : ((نحن نعتقد بأن مساعدة المملكة العربية السعودية مادياً، أمر ضروري ويجب القيام به بسرعة، وإلا أصبح استقلال المملكة وربما الوطن العربي بأكمله في خطر)) [٣] .

أنابت الحكومة الأمريكية نظيرتها الحكومة البريطانية لتسليم القروض البالغة خمسة ملايين دولار في عام ١٩٤١ وعشرة ملايين دولار في العام الذي تلاه للعاهل السعودي، عبد العزيز آل سعود، وجاءت هذه العملية لتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية بأنها على الرغم من مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة

[1] R. Ramazani,The Foreign Policy of Iran 1939 – 1941, New York, 1980, P.66.

[٢] للتفصيل ينظر : محمد كامل محمد عبد الرحمن، دور العوامل الخارجية في سقوط رضا بهلوي عن الحكم في إيران، بغداد، ٢٠٠٨ ، ص٦٣ – ٦٤.

[3] F. R. U. S., Vol.XI, From: Socal, To : Roosevelt, 22/11/1941.



الحيوية من العالم، إلا أنها أرادت أن توحي لبريطانيا أنها مازالت تعترف لها بأولوية سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على منطقة الخليج العربي[١].

كان من الطبيعي أن يثير تصرف الإدارة الأمريكية الخاص بتكليف بريطانيا بتسليم مبالغ القروض الأمريكية الى العاهل السعودي، الشركات النفطية الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية، التي أثار قلقها هذا الموضوع وخشيت أن يكون ذلك مقدمة لمطالبة الشركات النفطية البريطانية حصصاً لها في النفط السعودي الذي خاضت الشركات النفطية الأمريكية صراعاً مريراً مع البريطانيين من أجل الاستحواذ عليه، لذلك طلبت الشركات النفطية الأمريكية من الرئيس روزفلت أن يتبنى استراتيجية تقوم على أسا التعامل المباشر مع المملكة العربية السعودية وعدم فسح المجال لبريطانيا أو غيرها من الدول الأخرى بالدخول في منافسة مع الشركات الاحتكارية وإشعار هذه الدول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد ((الدفاع عن المملكة العربية السعودية مهم جداً للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية)) [٢].

لم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمنع ألمانيا النازية من التأثير على المملكة العربية السعودية وتأكيدها للعاهل السعودي أنها ستقدم له مساعدات أكثر من التي تقدمها لها الأمريكان خلال السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية[٣].

[١] فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، المنامة، ١٩٩٤، ص٦٠.

[٢] نقلاً عن : غسان سلامة، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ ١٩٤٥، معهد الأنماء الوحي، ١٩٨٠، ص٢٤٢.

[٣] ج. س. اليوت، ألمانيا النازية والشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى، ترجمة : حسين نجدة، بيروت، ١٩٨٨، ص١٢٥.



كان من الطبيعي يثير تحرك ألمانيا النازية على المملكة العربية السعودية قلق الإدارة الأمريكية لأن الألمان أدركوا أهمية هذه الدولة لهم بسبب موقعها الجيوستراتيجي ووقوعها على البحر الأحمر والخليج العربي من جهة، وجود الحرمين الشريفين فيها منحها ميزة أخرى تتمثل بموقعها ومركزها في العالم الإسلامي من جهة ثانية[١]، ففكر الألمان في توثيق علاقتهم مع المملكة لتنفيذ خططهم في المشرق العربي على حساب دول المحور[٢]. كما كان للنفط السعودي أهمية في حسابات الألمان، لاسيما للعمليات الحربية الألمانية، فقد كانت هناك مؤشرات مهمة بأن الألمان إذا ما توثقت علاقتهم بالمملكة العربية السعودية فبإمكانهم منع أعدائهم من دول الحلفاء من استغلاله لصالحهم، ولعل قيام المحور بضرب تجهيزات النفط في المملكة بالقنابل سنة ١٩٤٠ خير دليل وإشارة واضحة الى أهميته لكل من إيطاليا وألمانيا، فجاءت محاولتها هذه لايقاف إنتاج النفط في شرقي المملكة العربية السعودية بعد أن فشلت في الحصول عليه[٣].

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية هذه التحركات والأعمال الألمانية تجاه المملكة العربية السعودية وكان مما يقلقها أيضاً معركة الدعاية الألمانية المكثفة في المشرق العربي، وخاصة في المملكة، فقد كانت تلك الدعاية منظمة للغاية وشملت أموراً ترتبط بالثقافة وبالسياسة والاقتصادية[٤]، وكانت الأفكار الأساسية

---

[1] F. O., 371/23268, E. 1444/177/25, From : Reader Bullard, To : F. O., 7/1/1940, P.22.

[2] M. J. Jchroder, German in War II, New York, 1960, P.77.

[3] Wallace Stegner, Discovery, Beiyut, 1971, P.147.

[4] M. J. Schroder, Op. Cit., P.78.



التي دارت حولها الدعاية الألمانية هي مناهضة السياسة البريطانية في المنطقة العربية ومواجهة الحركة الصهيونية ومناصرة العروبة[١].

كان على الإدارة الأمريكية أن تمنع الملك عبد العزيز آل سعود من الاستماع الى الرغبات الألمانية وضغوطات المحور عليه في مجال تزويده بالأسلحة التي كمان بحاجة إليها، فطلبت منه الولايات المتحدة الأمريكية سحب أي طلب للأسلحة من ألمانيا والتأكيد له إذا ما تم تسليم الأسلحة لبلاده فإنها قد تجلب لها من الضرر أكثر مما تجلب من المنفعة[٢].

كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقطع الطريق على الألمان وتفشل مخططاتهم الرامية لاحتواء المملكة العربية السعودية ودفعها للوقوف الى جانبها أو تقديم الخدمات لهم نظير وقوفهم الى جانبها، فأعلن الرئيس الأمريكي روزفلت في الثامن عشر من شباط ١٩٤٣ أن المملكة العربية السعودية يمكنها أن تحصل على المساعدات الأمريكية دون أي وسيط بينهما، وطرحت فكرة ((الأمن مقال النفط)) أو ((النفط نظير الأمن))، فأصبحت هذه المعادلة الإطار العام لجميع التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها[٣].

---

[1] S. Arsenian, Wartime propaganda in the Middle East, "The Middle East Journal", 2/10/1943, P.415.

[٢] ينظر : عبد الجبار الشرقاوي، مناورات المحور تجاه المشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص٨٧.

[٣] فارس تركي محمود، الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على العلاقات السعودية – الأمريكية، بحث في كتاب ((العراق ودول الجوار))، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل المنعقد في ٢٠ – ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦، ص٢٤١.



اتخذت الإدارة الأمريكية إجراءات عديدة لتقوية نفوذها في المملكة العربية السعودية أثناء الحرب العالمية الثانية منها : إنشاء قاعدة عسكرية للقوات الجوية الأمريكية بالقرب من آبار النفط في الظهران[١]، ونص الاتفاق الذي عقد بين الدولتين على تأجير القاعدة العسكرية للأمريكيين لمدة خمس سنوات، ويحق للأمريكيين تجديد مدتها لأكثر من مرة[٢]. كما وافقت الإدارة الأمريكية على مساعدة المملكة العربية السعودية في نطاق قانون (الإعارة والتأجير)[٣]، فضلاً عن استعدادها لتدريب القوات المسلحة السعودية التي كانت ضعيفة نسبياً قياساً لبقية جيوش الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران[٤].

أما إيران فقد أسهمت عوامل عدة في تسهيل مهمة الاختراق الأمريكي لها في الحرب العالمية الثانية بعد أن أدركت أهمية هذه الدولة التي لها حدود واسعة تطل على منطقة الخليج العربي، فقد كان نظامها السياسي تحت حكم رضا شاه

---

(١) ينظر نص الاتفاق في :

J. C. Hurewitz, Diplomacy of the Near and Middle East, 1914 – 1956, New Jercy, 1956, PP.123 – 124.

(2) A. AL. Nuri, The Foreign policy of U. S. A., New York, 1990, P.121.

(٣) نص قانون الإعارة والتأجير الأمريكي الذي أصدره مجلس النواب الأمريكي في الأول من آذار ١٩٤١ على منح المساعدات للدول أثناء الحرب العالمية الثانية، وتم تحديد آليات صرف هذه المساعدات العسكرية والصناعية للدول التي تجد الولايات المتحدة الأمريكية أن الدفاع عنها أمر ضروري ومهم للأمن القومي الأمريكي، وشمل ذلك كل من بريطانيا والصين وعدداً من دول الشرق الأوسط.

للتفصيل يراجع : عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

(٤) محمد كال عبد الله، الميزان العسكري لجيوش الشرق الأوسط، بلا، ١٩٩١، ص ص١١٣ – ١١٤.



خلال السنتين الأوليتين من الحرب، وكان الشاه ميلاً الى ألمانيا النازية رغم إعلان بلاده الحياد بين الطرفين المتحاربين، وكانت الصحافة الإيرانية تنشر أخبار الانتصارات الألمانية أكثر من عنايتها بأخبار جبهات القتال للحلفاء الذين لفتوا نظر الحكومة الإيرانية الى وجود أعداد كبيرة من الألمان يشكلون رتلاً خامساً وجواسيس لألمانيا عن الحلفاء[١]، وطالبت كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي من حكومة رضا شاه ترحيلهم من إيران، لكن شاه إيران ماطله كثيراً وسوف الإنذارات البريطانية – السوفيتية، فاضطرت قواتهما لاجتياح الأراضي الإيرانية وإسقاط نظام رضا شاه وإحلال أبنه محمد بدلاً عنه[٢].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع بريطانيا والاتحاد السوفيتي الى توقيع معاهدة ثلاثية مع إيران في كانون الثاني ١٩٤٢ نصت على قيام إيران بمساعدة الحلفاء وتقديم كل التسهيلات الممكنة لمرور الجيوش والذخائر الحربية من بلادها، وإبداء التسهيلات الممكنة لمرور الجيوش والذخائر الحربية من بلادها، وإبداء التسهيلات اللازمة لتوفير ما تحتاجه هذه الجيوش من أغذية وعمال ومواد استهلاكية، كما سمح للحلفاء بالاحتفاظ بما يرونه مناسباً لهم من القوات في إيران، على أن يتعهد الحلفاء بسحب قواتهم بعد مدة لا تزيد عن ستة أشهر بعد انتهاء الحرب[٣].

---

(١) للتفصيل يراجع : ريدربولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢، بغداد، ١٩٥٦، ص ص١٧٨ – ١٨٢.

(٢) ينظر : محمد كامل محمد عبد الرحمن، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه، البصرة، ١٩٨٨، ص ص١٢٠ – ١٢١.

(٣) ريدربولارد، المصدر السابق، ص١٨٢؛ صلاح محمد علي، التطورات السياسية في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، بلا، ١٩٦٠، ص٦٨.





وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إشراك قواتها الحربية مع القوات الحليفة الى إيران لكي يكون لها موطيء قدم في هذا البلد، فأرسلت قبل نهاية الحرب فرق أمريكية الى الجيوش البريطانية والسوفيتية المرابطة في إيران، وكفلت هذه القوات بنقل المساعدات العسكرية الأمريكية الى الاتحاد السوفيتي، فاشرفت على تسيير القطارات من جنوب إيران حتى طهران، كما أشرفت على النقل البري بواسطة السيارات من الجنوب الى الشمال[1].

شهدت السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية محاولات سوفيتية لعرقلة عمل البعثات الأمريكية في إيران من خلال تقييد تحركاتهم في المنطقة الخاضعة للاحتلال السوفيتي في شمال البلاد، كما شهد عام ١٩٤٤ تنافساً محموماً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على امتيازات نفطية في إيران، ففي سنة ١٩٤٤ قام ممثلون عن بعض الشركات النفطية الأمريكية بإجراء مفاوضات مع الحكومة الإيرانية للحصول على امتيازات نفطية في إيران، وعندما سمع السوفيت بهذا التحرك الأمريكي أرسلوا وفداً الى إيران للحصول على امتياز نفطي في شمال إيران، مما دفع الحكومة الإيرانية لاتخاذ قرار ينص على تأجيل مناقشة طلبات الحصول على الامتيازات النفطية في البلاد الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[2].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية لصالحها وترتيب أوضاعها داخل إيران، فأخذت على عاتقها تنظيم وتدريب الجيش الإيراني وتزويده بالأسلحة والأعتدة الأمريكية لكي يتخلى عن التسليح البريطاني، وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم أوضاع الجيش

(1) A. AL. Nuri, Op. Cit., P.123.

(2) J. Parkes, Oil in Iraq 1939 – 1945, New York, 1980, P.118.



والشرطة الإيرانية لتعزيز الوضع الداخلي في إيران بعد أن تضعضع كثيراً بسبب الحرب وقيام حركات مسلحة مدعومة من الاتحاد السوفيتي من الحركات المسلحة في شمال البلاد التي دعت الى أنشاء حكم ذاتي لها، فضلاً عن حركات العشائر العربية في جنوب البلاد وتم أخمادها من قبل الحكومة الإيرانية، فاعترض السوفيت على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الحكومة الإيرانية من أجل أخماد الحركات المعادية لها، وعد ما تقوم بها الإدارة الأمريكية بأنه محاولة من المستشارين الأمريكيين لأن يهيئون إيران لأن تكون قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية، وأنهم بدأوا بأنشاء مطاراً بالقرب من الحدود السوفيتية في شمال البلاد[1].

بالمقابل شجعت الإدارة الأمريكية الحكومة الإيرانية لكي تضغط على تنظيمات حزب (تودة) ((الحزب الشيوعي الإيراني)) [2] الذي استغل وجود القوات السوفيتية في شمال البلاد فبدأ يكثف تحركه هناك مستغلاً وجود هذه القوات المؤيدة له، فضلاً عن استغلاله ظروف الحرب وسقوط نظام رضا شاه الدكتاتوري وإطلاق سراح قادته وعودة المنفيين منهم الى البلاد، فقدم المستشارون الأمريكيون للشاه نصائحهم لمنع نشاطه والضغط على تنظيماته لكي لا تكسب لها أنصاراً وأتباعاً جدداً[3]، ولكي لا تستغل الأزمات الاقتصادية

(1) نور الدين الحمصي، المناورات الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط، بلا، ١٩٨٠، ص١٣٣.

(2) للتفصيل عن حزب (تودة) الذي يعني اللغة الفارسية(الجماهير) يراجع: عبد الله محمد عباس، دور الحزب الشيوعي الإيراني (تودة) في الحياة السياسية، بلا، ١٩٩٠، ص ص٩٩-١٢٠.

(3) نما الحزب الشيوعي الإيراني بسرعة كبيرة وزاد عدد أتباعه حتى وصل عددهم في سنة ١٩٤٣ الى (٢٠٠٠٠٠) شخص. ينظر :
E. Abrahamian, the Modern History of Iraq 1941 – 1953, New York, 1980K PP.218-219.



التي شهدتها إيران خلال الحرب وحدوث اضطرابات في مختلف أنحاء البلاد، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات للحكومة الإيرانية لمعالجة هذه الأزمات، فضلاً عن أرسالها خبراء ومستشارين أمريكين في المجالات المالية والتموينية وغيرها[١].

قدمت الإدارة الأمريكية من خلال مستشاريها الموجودين في إيران استشارتها للشاه لكي يقضي على جمهورية أذربيجان التي أسسها الحزب الديمقراطي الأذربيجاني سنة ١٩٤٥، وأعلنت (الحكم الذاتي) في محافظة أذربيجان، كما دعم المستشارون الأمريكيون خطة الحكومة الإيرانية في منع (الحزب الديمقراطي الكردستاني) الإيراني الذي دعا الى ضمان حقوق أكراد إيران وتأسيس الحكم الذاتي في المناطق الكردية من إيران، واللتان نالتا دعم وتأييد الاتحاد السوفيتي في مرحلة تأسيسها[٢]، وبالفعل تمكن الجيش الإيراني، وبدعم واستشارة من الأمريكيين أسقاط جمهورتي أذربيجان ومهاباد الكردية[٣]، واستقرت أوضاع البلاد ووحداتها بدعم الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها بقاء محمد رضا بهلوي في الحكم خدمة لمصالحها المتنامية في هذا البلد الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تحويله الى منطقة نفوذ لها وتوثق علاقاته في المجالات كافة معه، مثلما كان الأمر كذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

---

(1) P. Jackson, Iran in War II 1939 – 1945, London, 1966, P.78.

(2) E. Abrahamian, Op. Cit., P.220.

(٣) خليل علي مراد، تاريخ إيران، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢، ص١٧٢.



انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ولم يكن بالإمكان إيران أو المملكة العربية السعودية أن يتنافسا على منطقة الخليج العربي لانشغالهما بظروفهما الداخلية وانعكاسات الحرب السلبية عليهما، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لجعلهما يدوران في فلكها فإنها قدمت مساعدات مادية وعسكرية واقتصادية لهما تجاوز الأوضاع السيئة والظروف الصعبة لهما أملاً في الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية فيهما بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي تحقق لها بعد تراجع بريطانيا وتحولها من دولة استعمارية كبرى الى دولة أقل قوة وأكثر ضعفاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الدولة الأولى في العالم سياسياً واقتصادياص وعسكرياً (Super Power).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بالعمل باتجاهين : الأول هو محاولة تعزيز هيمنتها على دول الخليج العربي وتحديداً على أكبر دولتين فيه هما إيران والمملكة العربية السعودية، وثانيهما : التنافس مع بريطانيا حول هذه المنطقة ومحاولة إزاحتها منها، ولما كانت بريطانيا عاجزة عن مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي برز قوة منافسة للغرب بعد انتهاء الحرب، لذلك كان على الولايات المتحدة الأمريكية أخذ زمام المبادرة والتنافس مع السوفيت بدلاً من بريطانيا واقتضى ذلك إزاحة بريطانيا وأخذ الولايات المتحدة الأمريكية مكانها[١].

أتسم الصراع الأمريكي من جهة مع الاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، والتنافس الأمريكي – البريطاني حول الخليج العربي بالتعقيد والتدريج في اندفاع القوتين الأكبر في المكان الذي كانت تحتله بريطانيا في الشرق الأوسط عامة،

---

(١) محمد هويدي، الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حتى حرب الخليج الأولى، بلا، ١٩٩٩، ص ص١١٣ – ١١٤.



والخليج العربـي خاصـة واستخدمت هـذه القـوى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي كل أوراقها السياسية والاقتصادية من أجل الوصول الى أهدافها وضمان مصالحها، وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وكان لها قصب السبق في هذا التنافس كونها دولة شابة وقوية لويس ماضٍ استعماري في المنطقة، وكان مستقبلها يبشر بعالم مختلف للشرق الأوسط، ولاسيما للخليج العربي[١].

بدأت الولايـات المتحدة الأمريكية بتقديم المسـاعدات والقروض لكل من إيران والمملكة العربية السعودية بحكم كونها خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي أكثر قوة من النواحي السياسية والاقتصـادية والعسـكرية، لذلك استخدمت ذلك للتغلغل في هاتين الدولتين تارة سياسياً وأخرى اقتصادياً وإظهار نفسها بأنها الدولـة القـادرة علـى حمايتهمـا مـن السـوفيت أو مـن بريطانيـا، فـأجرت الاتحـاد السوفيتي على الانسحاب من المناطق الشمالية من إيران تطبيقاً للاتفاق الثلاثي السوفيتي – الإيرانـي – البريطـاني لعـام ١٩٤٢، وبالفعل انسـحب السـوفيت مـن الأراضي الإيرانية بعد أن رفضوا في البداية الانسحاب وطالبوا الحكومة الإيرانية بمنحهم امتيازاً نفطياً في شمال إيران، شريطة انسحابهم، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكيـة التـي انسحبت مـن إيـران فـي كـانون الثـاني ١٩٤٦ طالبت السـوفيت بالانسحاب مثلهـا وعدم رفض السـوفيت ذلـك وجهت الحكومـة الإيرانيـة بتقديم شكوى الى مجلس الأمن في كانون الثاني من السنة نفسها[٢]، وبالفعل قدمت الحكومة الإيرانية شكواها الى مجلس الأمن فانسحب السوفيت من إيران بعد ستة

[١] فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص٣٠.

[٢] للتفصيل عن الشكوى الأيرانية الى مجلس الأمن يراجع : عبد الهادي كريم سلمان، شكاوى إيران في مجلس الأمن ١٩٤٥ – ١٩٥٣، البصرة، د.ت، ص ص٩٣ – ٩٤.



أسابيع بفعل الضغط الأمريكي الذي كان يرمي الى إخراج السوفيت من إيران للاستفراد بها وتحقيق أهدافها[١].

بـدأت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة برنامجـاً لتحقيق أهدافها تضـمن تقويـة مركز الشاه وسلطته داخلياً، فقامت بإعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية، وأشرف المستشارون الأمريكيون على تدريب وتسليح الجيش الإيراني، واستجاب الشاه محمد رضا بهلوي لتوجهات الأمريكيين، فعين في سنة ١٩٤٧ رئيس وزراء موال للسياسة الأمريكية هو إبراهيم حكيمي[٢] الذي كان من مؤيدي الشاه في تعزيز العلاقـات مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاسـتفادة منهـا[٣]، وبالفعل قـدمت الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني ١٩٤٨ قرضاً لإيران بمبلغ خمس وعشرين مليون دولار، ليتيسير لأيران شراء مواد وتجهيزات عسكرية يحتاج إليها الجيش والدرك الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، مما دفع الحكومة السوفيتية لتقديم احتجاج الى الحكومة الإيرانية مدعين أن إيران أصبحت قاعدة أمريكيـة لأن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة يتحركـون فـي شـمال إيـران وطهـران العاصمة ويقيمون قواعد عسكرية لتكون مرتكزاً لها في المستقبل[٤].

ردت الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتجاجات السوفيتية وأكدت أنها لا تستهدفها وأن الغرض من التعرض الأمريكي لإيران يستهدف تقوية جيشها وتعزيز قدرتـه فـي جهـة الاضـطرابات الداخلية وهي لأي أمر آخر، وفي شهر

[١] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص١٧٢.

[٢] للتفصيل عنه :

E. Monrob, The Foreign policy of Iran 1945-1979, London, PP.22-25.

[٣] محمد هويدي، المصدر السابق، ص١١٥.

[٤] ريدربولارد، المصدر السابق، ص١٩٥.



آيار عام ١٩٤٨ بعثت الولايات المتحدة الأمريكية لإيران شحنة من الأسلحة تضمنت دبابات ومدافع وطائرات مقاتلة بلغت كفلتها ستين مليون دولار، وكان الغرض من هذه الشحنة كما أدعت الولايات المتحدة الأمريكية هو المحافظة على الأمن الداخلي الإيراني، لأن الاستقرار الداخلي البلدان الشرق الأوسط كافة وإيران خاصة ((من الشؤون التي تعنى بها الولايات المتحدة الأمريكية وتهتم بها))[١].

ومن جهة أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز علاقاتها بإيران أكثر فأكثر، فوجهت دعوة لشاه إيران محمد رضا بهلوي لزيارة واشنطن، فزارها في خريف سنة ١٩٤٩ وطلب من الإدارة الأمريكية تزويد بلاده بقرض قيمته (٢٥٠) مليون دولار لتمويل مشاريع الخطة الاقتصادية لعام ١٩٤٩ والتي قدرت قيمتها وتكاليفها الأولية بحوالي (٦٥٠) مليون دولار، فتحصل من الولايات المتحدة الأمريكية على قرض بقيمة (٢٥) مليون دولار، ووعد من الإدارة الأمريكية بالنظر في تزويده بالمبلغ الكلي[٢].

وبتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية بدأت إيران تفاوض بريطانيا بشأن مسألتين مهمتين هما (البنك البريطاني) الذي سبق للأنكليز إقامته في طهران لخدمة مصالحهم المالية فيها وشركة النفط الأنكلو – فارسية التي كانت تهيمن على النفط الإيراني منذ عقود من اكتشافه، أما امتياز البنك البريطاني الأمبراطوري في إيران، فإن الحكومة الإيرانية سمح له بمتابعة أعماله حسب شروط وضعتها الحكومة الإيرانية، أما امتياز شركة النفط البريطانية فإن مدتها

(1) F. R. U. S., Vol.XI, From : Washington, To : The Minister in Iran, 30/4/1948.

(2) G. E. Kirk, The Foreign policy of Iran 1945-1979, New York, 1981, P.88.

كانت حتى عام ١٩٩٣، فأصرت الحكومة الإيرانية على الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لزيادة مدخولات الدولة من النفط لتمويل وإنماء مشاريعها الاقتصادية[١].

ولتقوية مركز إيران في هذه المفاوضات طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من شركتها النفطية العاملة في المملكة العربية السعودية الدخول في مفاوضات مع الحكومة السعودية، وبالفعل توصلت شركة (أرامكو) مع السعوديين الى اتفاق في سنة ١٩٥٠ لمناصفة الأرباح من النفط السعودي، الأمر الذي دفع مجلس النواب الإيراني للتصلب في موقفه من شركة النفط البريطانية التي أضطرت الى مفاتحة الحكومة الإيرانية واستعدادها لتطبيق ذلك مع إيران، إلا أن مبادرتها جاءت متأخرة وأن المجلس قرر اتخاذ قرار آخر بتأميم النفط وأنهاء دور شركة النفط البريطانية المهيمنة على المقدرات النفطية الإيرانية[٢].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت الى جانب بريطانيا في أزمة التأميم الإيراني عام ١٩٥١، إلا أنها عارضت استخدام بريطانيا للقوة العسكرية لأرغام الحكومة الإيرانية على العدول عن قرار التأميم خوفاً من تحرك الاتحاد السوفيتي واستعداده للوقوف بجانب إيران، مما دفع الحكومة البريطانية للعدول عن هذا القرار، ولم تقدم الإدارة الأمريكية قروضاً لحكومة مصدق لمعالجة الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من قبل البريطانيين، واتخذ الأمريكيون موقفاً معادياً من التأميم أثر فشل محاولتهم للتوسط بين إيران وبريطانيا، وقاطعت الشركات النفطية الأمريكية شراء النفط الإيراني، وجاء

(١) ريدربولارد، المصدر السابق، ص ص١٩٥-١٩٦.

(٢) للتفصيل يراجع : خضير البديري، دكتور مصدق والعراق ١٩٥٠ – ١٩٥٣، بغداد، ٢٠١٠، ص ص٦٣-٦٥.



الموقف الأمريكي من عملية التأميم الإيراني لأن نجاح عملية التأميم كان يعني إقدام حكومات دول أخرى في منطقة الخليج العربي على اتخاذ إجراء مماثل لما قامت به الحكومة الإيرانية مما يعرض مصالح شركات النفط الأمريكية العاملة هناك، لاسيما في المملكة العربية السعودية التي تهيمن الشركات الأمريكية على نفطها من ثلاثينيات القرن العشرين[1].

اسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع خطة لأسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق[2] التي قامت بتأميم النفط الإيراني بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية وشقيقة الشاه التوأم أشرف بهلوي عزوف باسم (خطة أجاكس)، فعمدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C. I. A) الى مدير عملياتها في الشرق الأوسط أكبر من روزفلت (K. Rooseveit) للإشراف على هذه العملية، واتصل روزفلت بكبار قادة الجيش المناوئين لمصدق واتفق معهم على خطة الانقلاب التي نجحت وأسفرت عن الإطاحة بحكومة مصدق[3].

وأثر نجاح الانقلاب في عام ١٩٥٣ دخلت إيران مع الاحتكارات النفطية الأمريكية ومعها بريطانيا انتهت بتوقيع اتفاقية أيلول ١٩٥٤ نصت على تشكيل اتحاد دولي يعرف بكونسورتيوم[4] (Consortium) من مجموعة من الاحتكارات النفطية لاستغلال النفط الإيراني نيابة عن الشركات الأعضاء وعن شركة النفط الوطنية الإيرانية وأن يجري تقسيم أرباح النفط الإيراني على أساس

---

(١) للتفصيل عن هيمنة الشركات النفطية الأمريكية على النفط السعودي. يراجع : طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص ص١٤٣ – ١٩٠.

(٢) للتفصيل عنه يراجع : جعفر البديري، المصدر السابق، ص ص١٠ – ٢٠.

(٣) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٤) للتفصيل عن الكونسورتيوم يراجع :

E. A. Speiser, Oil in Middle East, New York, 1999, PP.211-215.



المناصفة بين الكونسدرتيوم والحكومة الإيرانية، فكان نصيب الاحتكارات النفطية الأمريكية في الكونسورتيوم (٤٠%)، ومثلها بريطانيا و(١٤%) لفرنسا و(٦%) لشركة النفط الفرنسية، وفيما عدا هذا المكسب النفطي الذي حصلت عليه الشركات النفطية الأمريكية فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في إيران قد تعززا كثيراً في السنوات اللاحقة، كما أضحت الولايات المتحدة الأمريكية مصدر دعم خارجي رئيسي للحكم الدكتاتوري الذي أقامه محمد رضا شاه بعد عام ١٩٥٣[1].

ولمواجهة الاتحاد السوفيتي ومنع تغلغله الى الخليج العربي اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا بإقامة حلف يضم إيران وتركيا والباكستان والعراق، فوجدت بريطانيا أن هذا المقترح سوف يقوي مركزها المتداعي في الشرق الأوسط، فرأ (حلف بغداد)[2] النور في الرابع والعشرين من شباط ١٩٥٥، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشترك فيه، على الرغم من أبدائها استعدادها لدعمه مادياً ومعنوياً لأنه يهدف الى احتواء الاتحاد السوفيتي ومنعه من دخول منطقة الشرق الأوسط والسيطرة على نفط هذه المنطقة وما ستبعه من خلال في النظام الاقتصادي للعالم الحر[3].

وعلى الرغم من أهمي هذا الحلف للغرب فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل فيه، وبرر الإدارة الأمريكية ذلك بالقول : ((أن دخول أمريكا الحلف لابد أن يصاحبه ضمان للدفاع عن (إسرائيل) وهذا من شأنه أن يؤدي الى خروج

---

(١) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص١٨٣.

(2) C. C. Albert, Actualite Interaational et Diplomatique 1950 – 1956, Paris, 1957, PP.156-157.

(٣) فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص١٨.



العراق من الحلف[١]، ولكن الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل في حلف بغداد يعود الى عدم رغبة حكومة واشنطن في الدخول بحلف أثبت ضعفه منذ ولادته، وعدم رغبة الرأسماليين الأمريكيين في التدخل في مواجهات جديدة في منطقة الشرق الأوسط لأنهم يريدون الحفاظ على مكاسبهم من دون مشاكل أو اضطرابات وحروب، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن ترغب في فقدان سمعتها بالانضمام في حلف عسكري مع قوة عسكرية لها تاريخ استعماري طويل[٢] ، لـذلك أرادت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن يتـربط هـذا الحلف باسم بريطانيا، وسيواجه ردود سلبية من قبل الدول العربية، وستكون نتائجـه وخيمـة علـى السياسـة البريطانيـة بالدرجـة الأسـاس فـي حـين ستكون الاستفادة الإيجابية لصالحها، وهو ما حدث فعلاً[٣] .

جاء انضمام إيران الى حلف بغداد انسجاماً مع خاصة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (J. F. Dulles) الذي أكد أن هذا الحلف هو الاحتـواء مـا أسـماه ((النفـوذ والتمهيـد السـوفيتي فـي الشـرق الأوسـط)) [٤] ، بالمقابل حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز دور إيران في المنطقة عندما

---

(١) فؤاد شهاب، المصدر السابق ، ص١٩؛ أمين عبد الله قراءة في مذكرات الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، بلا، ١٩٦٥، ص٣٦.

(2) A. C. Wood, The Foreign policy of United States, New York, 1990, P.87.

(3) Ibid, P.88.

(4) R. K. Allen, The Foreign Policy of United States in Middle East, London, 1966.



توافدت عليها بعثات استشارية أميركية عديدة بناء على طلب إيران، وتألفت هذه البعثات من[١] :

١- البعثة العسكرية الى الجيش الإيراني (Armish) ومهمتها تقديم المشورة والمساعدة الى وزارة الحربية الإيرانية والأجهزة القيادية العليا وقادة الجيش والبحرية والقوة الجوية فيما يتعلق برسم وإعداد قضايا التخطيط والتنظيم والإدارة والتدريب.

٢- لجنة المساعدة العسكرية (Maag) التي كانت مهمتها الإشراف على برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية في إيران.

٣- بعثـة (الـدرك) أي الجندرمـة، وتهـف هـذه البعثـة اختصـاراً باسـم (Genmish) وتنحصر مهمتها في تقديم العون والمشورة لوزارة الداخلية بغية تنظيم قوات الدرك الإيرانية وتحسين أدائها.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على مواقع مهمة في الخليج العربي من خلال هيمنتها على إيران، فإن دور بريطانيا كان يتضائل في هذه المنطقة، فإن حلف بغداد واجه ردود فعل سلبية من الدول العربية لاسيما مصر سوريا، فرفضت هاتين الدولتين حلف بغداد وامتنعت عن الدخول فيه رغم الضغوط التي مارستها الحكومات البريطانية والتركية العراقية عليها، وطرحت الدول الرافضة حلف بغداد مشروع قيام (حلف عربي) يقوم عن أساس توحيد الجيوش العربية وإنشاء قيادة عربية موحدة وتوحيد السياسة الخارجية العربية والتعهد بعدم الانضمام الى أي حلف أجنبي، وتم التوقيع على هذا المشروع في الثاني من أيار ١٩٥٥ وجاء فيه : عدم الانضمام الى حلف

---

(١) خليل على مراد، المصدر السابق، ص١٩٤.



بغداد وإقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي وعرض المبادئ والأسس التي يتضمنها هذا المشروع على الحكومات العربية للنظر فيه[1].

أعلنت المملكة العربية السعودية موافقتها وانضمامها الى مصر وسوريا، فأطلق على هذا المشروع (الميثاق الثلاثي) [2]، وأقر الملك سعود مشروع الميثاق ووافق على جميع ما جاء به من مقررات بدون تحفظ، ولأهمية المملكة وتعزيزاً لدورها القيادي في الخليج العربي عقد في الرياض اجتماع اللجنة الثلاثية برئاسة الملك سعود والأمير فيصل رئيس الوزراء ومن الجمهورية السورية خالد العظم رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني بالوكالة ومن مصر صلاح سالم وزير الإرشاد القومي، فأثبت هذا الميثاق فشل السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وجاء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ليثبت الوهن الذي وصلت إليه السياسة البريطانية ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تدارك التداعي الغربي في الشرق الأوسط[3].

احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بهيبتها أثناء العدوان الثلاثي من قبل فرنسا وبريطانيا و(إسرائيل) على مصر سنة ١٩٥٦[4]، ولم تشترك في هذا العدوان، بل أدانت الإدارة الأمريكية سياسة (دبلوماسية المدفع) التي اتبعتها فرنسا وبريطانيا، وسارعت الإدارة الأمريكية لطرح ما سمي آنذاك بالفراغ الشرق أوسطي، فطرح الرئيس الأمريكي مشكلة الشرق الأوسط أمام الكونكرس الأمريكي

(١) مذكرات محمود رياض، الأمن القومي العربي ... بين الأنجاز والفشل، ج٢، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٠٢ – ١٠٣.

(٢) للتفصيل عنه يراجع : فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص٢٣.

(٣) مذكرات محمود رياض، المصدر السابق، ص ص١٠٤ – ١٠٥.

(٤) للتفصيل عن أزمة السويس يراجع : نظام شرابي، أمريكا والعرب : السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، لندن، ١٩٩٠، ص ص١٤١ – ١٥٠.



العلاقـات الايرانية السعودية من عام ١٩٢٢ الى عام ١٩٨٨

في شباط ١٩٥٧ ما نصه ((أن الفراغ الحاصل في الشرق الأوسط لابد من ملئه من قبلنا قبل أن يملأ من السوفيت)) [1].

حاولت إيران بعد حصولها على المساعدات الأمريكية وتقوية جيشها وأحكام الشاه محمد رضا بهلوي قبضته على الوضع الداخلي أن تكون هي التي تملأ الفراغ في منطقة الخليج العربي إثر فشل العدوان الثلاثي على مصر وتراجع الهيمنة البريطانية على هذه المنطقة، وكان ذلك يستلزم منها محاولة التوسع على حساب الإمارات الخليجية توفي مقدمتها البحرين التي كانت لإيران أطماع فيها[2]، فقرر مجلس الوزراء الإيراني بموافقة شاه إيران في الثاني عشرين تشرين الأول ١٩٥٧ على ضم البحرين الى إيران وجعلها محافظة من المحافظات الإيرانية، ووضع لها مقعدان يمثلان البحرين في المجلس النيابي الإيراني، وشنت الجرائد الإيرانية حملة واسعة لأثبات (إيرانية) البحرين، ووضعت هذا البلد في خرائط إيران الرسمية[3].

استهدفت إيران من وراء أدعاءاتها في البحرين إشعار الولايات المتحدة الأمريكية أنها قادرة على إملاء الفراغ في منطقة الخليج العربي عن طريق ضم أراضٍ أخرى إليها كانت لها إدعاتها فيها، كما حاولت إيران استغلال أغلبية الشعب البحريني هم من الشيعة وأن الأسرة الحاكمة فيها من آل خليفة هم سنة، وأن إيران (أولى) بحكم البحرين لوجود جالية إيرانية فيها، وللارتباط (الطائفي)

(١) نقلاً عن : فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص ص٣٣.

(٢) للتفصيل عن الادعاءات الإيرانية في البحرين يراجع : محمد كامل الربيعي، الإدعاءات الإيرانية في البحرين في ضوء الوثائق العراقية غير المنشورة، بحث مقدم الى موسوعة تاريخ البحرين، المنامة، ٢٠٠٦، ص ص١٣ – ١٦.

(٣) ينظر : عبد الله محمد الحردان، سياسة إيران الخارجية تجاه دول الخليج العربي، بلا، ٢٠٠١، ص ص٩٨ – ٩٩.



بينها وبين سكان البحرين، فغرقت على الوتر الطائفي من أجل تحقيق مصالحها بالدرجة الأساس وليس حباً بسكان البحرين[١].

كان من الطبيعي أن يثير ادعاء إيران بالبحرين المملكة العربية السعودية التـي تعد نفسها ((الأخ الأكبر)) للدول الخليجية الأخرى، فوقفت المملكة العربية السعودية الى جانب البحرين، وأكدت أن الأخيرة تعد امتداد لشبه الجزيرة العربية، وأنها عربية منذ القدم، وطالبت إيران بسحب أدعاءاتها في هذا البلد العربي الذي يحكمه آل خليفة، وأن شعب البحرين متمسك بقيادته وليست لديه مشكلة معها، وأن التحريف الطائفي لإيران هو تدخل في الشؤون الداخلية البحرينية[٢]، وبدأت المملكة العربية السعودية بتوثيق علاقاتها مع البحرين وتأكيد مساندتها ووقوفها الى جانبها، كما دعت الجامعة العربية لتأكيد عروبة البحرين والرد على الادعات الإيرانية وتفنيدها[٣].

لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع الادعاءات الإيرانية بالبحرين لأنها كانت منشغلة بطرح مبدأ أيزنهاور الذي لم يلق ترحيباً من المملكة العربية السعودية التي كان موقفها منه متحفظاً، في حين أيدت إيران بقوة مبدأ أيزنهاور وعززت علاقاتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى أنها وقعت اتفاقية دفاعية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في آذار ١٩٥٩ تضمنت تعهد الأخيرة بالدفاع عن إيران، وجاءت هذه الاتفاقية أثر قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ في العراق، التي دفعت إيران من جهة، والمملكة

(١) محمد كامل الربيعي، المصدر السابق، ص١٧.

(٢) حفظي عزيز مظهور، موقف المملكة العربية السعودية من قضايا الخليج العربي، بغداد، ٢٠٠٧، ص٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٤.



العربية السعودية من جهة ثانية لتنسيق جهودهما واتخاذ الحذر في الثورة لأنها أطاحت بنظام ملكي يشابه النظامين الإيراني الذي يقف على رأسه شاه إيران والمملكة العربية السعودية التي يحكمها ملك أيضاً هو سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٩٥٣ – ١٩٦٥)[١].

عززت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها بإيران ووقعت معها، فضلاً عن الاتفاقية العسكرية الدفاعية وتزويدها بالأسلحة، كما زودت المملكة العربية السعودية بأسلحة وأعتدة متنوعة لكي يقف النظامان المساندان لها ضد التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها قيام الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨، وتحول مصر نحو المعسكر الاشتراكي، ومع الاتحاد السوفيتي تحديداً، كما وقع مع العراق معاهدة صداقة أيضاً، مما دفع كل من إيران والمملكة العربية السعودية للتقارب في مواقفهما السياسية كونهما يعدان ما شهدته المنطقة العربية يشكل خطراً على أنظمتهما الملكية، وأن قيام أنظمة جمهورية في العراق المجاور لإيران، وقيام الوحدة السورية المصرية قد يؤدي الى قلب التوازن في المنطقة العربية لصالح الأنظمة الثورية وقد يدفع الاتحاد السوفيتي للدخول الى المنطقة ومن ثم الى الخليج العربي، الأمر الذي تعارضه المملكة العربية السعودية من جهة، وكذلك إيران من جهة ثانية، وتدعهما

(١) ينظر : عبد الله حسين الشمري، المملكة العربية السعودية في ظل حكم سعود بن عبد العزيز ١٩٥٣ – ١٩٦٥، بلا، ١٩٩١، ص ص٢٢١ – ٢٢٢.



الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الدخول السوفيتي الى المنطقة من أكبر التهديدات لمصالحها[1].

أدى انفراط وحدة مصر وسوريا عام ١٩٦١ الى ردود فعل إيجابية في كل من إيران والمملكة العربية السعودية لأن هذه الوحدة كانت تهدد الأنظمة الملكية فيهما، وأن الرئيس جمال عبد الناصر كان واحداً من ألد أعداء النظامين السعودي والإيراني، وكان في تصوره أن هذا الانفصال حصل بتحريض ودعم النظام السعودي للانفصاليين ((الذين قاموا بجريمتهم في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١ بدعم سعودي وأموال سعودية وتحريض من نظام آل سعود الرجعي الموالي للسياسة الأمريكية)) على حد قول أحدى الصحف المصرية[2].

جاءت حرب اليمن أثر الثورة التي قامت في هذا البلد في السادس والعشرين من أيلول ١٩٦٢ لتزيد التقارب الإيراني – السعودي بدلاً من تنافسهما، وكان لاشتراك الجيش المصري فيها ضد الجيش الملكي الذي دعمته المملكة العربية السعودية فرصة لإيران لكي تؤيد المملكة العربية السعودية ضد الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت إيران تعتقد أن هذه الحرب ستضعف الرئيس عبد الناصر وستجعل موقفه محرجاً أمام العرب لأنه تدخل في الشؤون الداخلية لليمن ودعم الحكم فيها لصالحه وأنه بموقفه هذا يحاول تهديد المملكة العربية السعودية التي تجاور اليمن، وأن وجود نظام جمهوري على حدودها يشكر خطراً عليها،

(1) ينظر : هيفاء محمد غريب الهواس، العراق في استراتيجية السوفيت، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠١٠، ص ص٥٣-٥٤.

(2) نقلاً عن : عبد العزيز الشرقاوي، انفصال سوريا ومصر والدور الرجعي فيه، بلا، ١٩٦٧، ص٩٨.



وقد يدفع ذلك أنظمة ملكية أخرى لتغيير نظامها بالقوة وتحويله من ملكي الى جمهوري[1].

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن استنفذت أغراضها في حرب اليمن التي كانت (مستنقعاً) تورد فيا الرئيس جمال عبد الناصر وجيشه الذي قاتل بعيداً عن بلاده سنوات عدة، وكانت بالنسبة إليه (حرب بالنيابة) للنظام الجمهوري في اليمن، وضغطت الإدارة الأمريكية على الأمم المتحدة، فدعت الأخيرة كلاً من مصر والمملكة العربية السعودية الى إيقاف قتالهما في اليمن، وترك شعبه يقرر مصيره بنفسه وإقامة منطقة دولية عازلة بين اليمن والمملكة العربية السعودية اليت استنزفت الكثير من الأموال والمقاتلين، وكانت حرباً (عبثية) لمصر التي ضعفت كثيراً، فاستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك لأنها كانت محسوبة على المعسكر السوفيتي، وكل خسارة في معسكر السوفيت كان يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، لتأتي مرحلة منتصف الستينيات ومن لتطبيق السياسة الأمريكية على أكمل وجه[2].

(1) علي حسين علي، حرب اليمن ودور المملكة العربية السعودية في ١٩٦٢ – ١٩٦٧، بلا، ١٩٩٠، ص ص١٢٣-١٢٤.

(2) محمد حسن العبدورس، العلاقات العربية – الإيرانية، ١٩٢١ – ١٩٧١، الكويت، ١٩٨٥، ص٢٦٩.



الفصل الثالث

العلاقات السياسية الايرانية-السعودية (مرحلة التعاون والتنافس الاقليمي) ١٩٦٤-١٩٧٩ وموقف الولايات المتحدة منها

المبحث الاول: مرحلة التعاون الايراني-السعودي ١٩٦٤-١٩٦٦

المبحث الثاني: العلاقات الايرانية-السعودية في اطار مواقفهما من تطورات الصراع العربي الصهيوني ١٩٦٧-١٩٧٨

اولا: الموقفات الايراني والسعودي من حرب حزيران ١٩٦٧

ثانيا: العلاقات الايرانية-السعودية مابين تطورات الصراع العربي-الصهيوني وقيام المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩

ثالثا: ايران والسعودية وتطورات حرب تشرين ١٩٧٣

المبحث الثالث: اثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في العلاقات الايرانية-السعودية

المبحث الرابع: موقف الولايات المتحدة الامريكية من التنافس الايراني –السعودي ١٩٦٤-١٩٧٩.

المبحث الاول

مرحلة التعاون الإيراني- السعودي ١٩٦٤-١٩٦٦

أخذت العلاقات بين إيران والسعودية تتخذ شكلا جديدا بعد تولي فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملكا للمملكة العربية السعودية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٤[١]. وقد حدد الملك فيصل في خطابه الأول بعد تسلمه العرش اتجاهات سياسته الخارجية، وكان من بينها الاتجاه نحو الدول الإسلامية[٢]. ولما كانت إيران احدى الدول الإسلامية فقد كان هذا الاتجاه دعما للعلاقات بين البلدين، اذ ظهر كلا من العاهلين عزمهما على تقوية الروابط والاواصر بينهم من اجل مطابقة سياستهم داخل اطار منظمة الاقطار المنتجة للنفط (اوبك) بقصد التعرض للتيار الناصري في اتجاه منطقة الخليج العربي والحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام[٣].

ومما يؤشر تقارب العلاقات بين البلدين هو تأييد الشاه محمد رضا بهلوي لسياسة الملك فيصل تجاه اليمن، اذ بلغ التنسيق الإيراني السعودي

---

(١) قرر الملك سعود التنازل لابنه ولي العهد بادارة شؤون المملكة لظروفه الصحية وكان الملك الجديد معروفا لدى الشاه محمد رضا بهلوي والعديد من المسؤولين في الحكومة الإيرانية كرجل دولة بارع، وكان الشاه قد بعث في نيسان ١٩٦٤ بوزير خارجيته عباس رام إلى المملكة للتباحث مع الأمير فيصل ولي العهد السعودي،وعند عودته الى طهران اشار وزير الخارجية الايراني بالاثر الكبير الذي تركه الأمير فيصل لديه ينظر: غسان سلامة، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٢) احمد عسة، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، شركة كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٧٧، ص٢٧؛ محمد حسنين هيكل، الانفجار، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٤٨.



في بداية عهد الملك فيصل درجة كبيرة حول اليمن[1]، اذ كان ينظر الملك فيصل بانه القائد العربي الوحيد القادر على التصدي للرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومن هنا كان مستعدا للاستجابة لاي دعم تطلبه المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المشاركة الفعالة للقوات المسلحة الإيرانية في مقاتلة الرئيس جمال عبد الناصر في اليمن، وكان الملك فيصل يشعر بالامتنان لتأكيدات الدعم التي اعلنها الشاه محمد رضا بهلوي لكنه قال بكل وضوح ان على الشاه ان يتفادى الظهور بمظهر من يتدخل في أي بلد عربي، كما انه طالب البرلمان الايراني بأن يعلن عن تخليه عن مزاعمه في البحرين، والغائه للمقاعد الخالية المكرسة داخل البرلمان للمثلين يمثلون اقليم البحرين الضائع بهدف بعث الطمأنينة في المنطقة العربية[2].

وعندما عقد الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر في ٢٢ اب ١٩٦٥ اتفاقية جدة لكل المشكلة اليمنية[3]. اعلنت الحكومة الإيرانية موقفها من الاتفاقية وذلك بتصريح على لسان وزير خارجيتها عباس ارام الذي قال فيه "ان المحاولات التي تجري بين المملكة العربية السعودية ومصر حول اليمن لن

(1) Balance, E, The War in yemen, London, 1971,P.149.

(٢) كان البرلمان الإيراني يضم مقعدين مخصصين لممثلين عن البحرين التي كان الايرانيون يعتبرونها اقليما ايرانيا، نقلا عن باديب، المصدر السابق، ص ص٧٥-٧٦.

(٣) زار الرئيس جمال عبد الناصر الرياض في ٢١ اب ١٩٦٥ واجتمع مع الملك فيصل للتباحث حول التطورات التي وصلت اليها المشكلة اليمنية وكيفية الخروج من مأزقها، وبالفعل توصل الطرفان بعد يومين من التباحث الى اتفاقية سميت اتفاقية جدة نصت على اعطاء الشعب اليمني حق تقرير المصير، واختيار نوع النظام الذي يريده باستفتاء شعبي، وانسحاب كافة القوات العربية من الاراضي اليمنية، للتفاصيل ينظر: الربيعي، المصدر السابق ص ص١٢٧-١٣٥.



تتوصل إلى حل حقيقي، فعبد الناصر غير مخلص في أي اتفاق، وحكومة الشاه في إيران لاتعرف حكومة عربية لم تظهر ضيقها من تصرفات النظام المصري، واذا استطاع عبد الناصر ان يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها في مكان اخر لاثارة القلق، ولذلك فاننا نوافق حكومة بريطانيا على ان لاينبغي لنا ان نسمح بسحب القوات المصرية سليمة من اليمن، والافضل ان تظل معطلة هناك[1].

الا ان زيادة الدعم السوفيتي للقوات المصرية في اليمن[2]، ادى الى تعثر اتفاقية جدة، الامر الذي ادى ازدياد مخاوف الملك فيصل من امتداد نفوذ الشيوعية إلى الجزيرة العربية خاصة والى المنطقة العربية عامة، فاخذ يقاوم الافكار الشيوعية عن طريق الدعوة والتضامن بين الدول الإسلامية مبررا ذلك بقوله "ان السير مع الدول الإسلامية يضمن للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم"[3].

ولتنفيذ ذلك اعلن الملك فيصل الشروع بزيارة بعض الدول الإسلامية، ولما كانت إيران احدى هذه الدول التي اعلنت تضامنها مع المملكة العربية السعودية ضد سياسة الرئيس جمال عبد الناصر، ففي بدأ الملك فيصل زيارته للدول الإسلامية بزيارة إيران في ١٨ كانون الأول ١٩٦٥، وتباحث خلالها الملك فيصل مع شاه إيران محمد رضا بهلوي في القضايا التي تهم البلدين، بدءا بالعلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية إلى الدعوة للتضامن الإسلامي[4]، وقد توصل العاهلان الإيراني والسعودي خلال الزيارة إلى الاتفاق حول الجرف القاري

(١) هيكل، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص١٣٨.

(3) Sheean,V, Faisal The King and his King dom, University Press of Arabia , London, 1975, P.107.

(4) Ibid, P.108.



كذلك إلى وضع ميثاق ترسيم الحدود لم يتم توقيعه، كما اتفقا على اقامة جمعية الصداقة الإيرانية العربية يرأسها رئيس الوزراء الإيراني محمد هويدا وقررا ان يكون لها فرعان احدهما في طهران والاخر في الرياض، وقد عبر الملك فيصل عن رضائه تجاه تفسه الشاه محمد رضا بهلوي للوضع في شبه الجزيرة العربية وفي الشرق الاوسط وفي العالم الإسلامي[١].داعيا الشاه لزيارة السعودية في عام ١٩٦٨، وقال الملك مركزا في خطبته امام البرلمان الإيراني "ان الاسلام هو عنصر التقارب بين الامتين... لقد حان الوقت اليوم للوصول الى تعاون وترابط افضل بين بلدينا"[٢].

وصدر في ختام الزيارة بيان إيراني سعودي مشترك ركز على اربع نقاط مهمة، هي الدعوة الى عقد مؤتمر قمة إسلامي وتأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه، والتأكيد على حق الشعب اليمني في تقرير مصيره، واخيرا تحديد الحدود البرية بين البلدين في منطقة الخليج العربي[٣].

ومما تقدم يبدو واضحا ان زيارة العاهل السعودي الى طهران تركت بصمات واضحة على زيارة التقارب بين البلدين من جهة واشرت بداية انتقال العلاقات بينهما الى مرحلة العلاقات المباشرة من جهة اخرى.

ويعلق الباحث صلاح العقاد حول ابرز سبب دعى العاهلين الإيراني والسعودي الى التقاري الاكثر بين بلديهما هو لمواجهة سياسة الرئيس جمال عبد الناصر[٤].

---

(١) رمضاني، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٢) نقلا عن باديب، المصدر السابق، ص٧٩.

(٣) رمضاني، المصدر السابق، ص ص٢٣٠-٢٣١.

(٤) صلاح العقاد، مأساة يونيو حقائق وتاريخ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٥٠.



وبعد نجاح زيارته إلى طهران، قام الملك فيصل بن عبد العزيز بزيارات مماثلة الى كل من الاردن وباكستان، ولق رحبت الحكومة الإيرانية بتلك الزيارات واصفة اياها بأنها خطوة تمهد الطريق باتجاه وحدة الاقطار العربية[١].

الا ان الشاه محمد رضا بهلوي لم يخف قلقه ازاء هذه الزيارات التي قد تعطي الإسلام صورة تتسم بالرجعية،وذلك ماعبر عنه بحديث اص قال فيه انه يخشى تولد انطباع خاطئ بأن الإسلام يقف ضد التقدم الحقيقي، وان التجمع الإسلامي لن يكون اكثر من ناد للملوك، وعبر الشاه عن امله في ان يقوم الملك فيصل بالتشديد على ايجاد اسلام حديث وبالتأكيد على انه بامكان الإسلام ان يستخدم للوصول إلى تقدم حقيقي[٢].

ومن جانبها ابدت الحكومة الإيرانية رغبة كبيرة في مساندة المملكة العربية السعودية، ففي شهر حزيران من عام ١٩٦٦ انتقدت الصحف الإيرانية عمدة نيويورك بسبب التوتر الذي ابداه في استقبال الملك فيصل خلال الزيارة التي قام بها الملك الى الولايات المتحدة الامريكية[٣].

ولاشك ان الموقف الإيراني قد شجع الحكومة السعودية على ارسال وزير خارجيتها لزيارة طهران في ٢١ حزيران ١٩٦٦ استغرقت خمسة ايام صرح خلال

---

(١) عبد الله محمد سندي، الملك فيصل والتضامن الإسلامي، مجلة الدارة، الرياض، العدد الثاني، محرم ١٤٠٠هـ/ ديسمبر، ١٩٧٩، ص٣٢٤.

(٢) سندي، المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٣) كان عمدة نيويورك قد اقام حفل عشاء على شرف الملك فيصل بن عبد العزيز خلال الزيارة التي قام بها إلى الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر حزيران ١٩٦٦، ولكنه اعلن الغاء الحفل بعد اللقاء الصحفي الذي عقده الملك في واشنطن الذي هاجم فيه علنا الصهيونية والشيوعية وما يمارسه من سياسة خراب وتدمير في المنطقتين العربية والإسلامية، ينظر باديب، المصدر السابق، ص١٩٥.



الزيارة "ان الصداقة الإيرانية السعودية تعد مثالا كاملا على الاخوة الإسلامية وعلاقات حسن الجوار"[١].

وقد جاءت هذه الزيارة في لحظة شديدة الاهمية وذلك لتزامنها مع تدهور العلاقات السياسية بين إيران والعراق بسبب نزاع الحدود بينهما، وكان الهدف من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي تهدئة هذا التوتر القائم حول مشكلة الحدود العراقية-الإيرانية، وقبل ذلك خلال شهر كانون الثاني من العام نفسه، كان الملك فيصل يفكر في عقد لقاء ثلاثي يضم كلا من إيران والعراق والكويت ويتم خلاله بحث المشاكل والنزاعات الحدودية من اجل التوصل إلى تسوية بين هذه البلدان بيد ان اللقاء لم يتم[٢].

وعلى الرغم من التعاون الذي قام بين الحكومتين الإيرانية والسعودية وتطور علاقاتهما إلى مرحلة العلاقات المباشرة وعلى مستوى العاهلين الإيراني والسعودي، الا انهما لم يوصلا إلى اتفاق حول بعض المشكلات ومنها عدم انضمام إيران إلى حركة عدم الانحياز، في حين نجد ان المملكة العربية السعودية كانت عضوا كامل العضوية في هذه الحركة[٣].

[١] باديب، المصدر السابق، ص٧٧.

[٢] مرهون، المصدر السابق، ص١٥٢.

[٣] ان ايران لم تنضم الى حركة عدم الانحياز الا في الثمانينات من القرن العشرين حينما طلبت الانضمام الى الحركة، اما الشاه محمد رضا بهلوي فكان يفخر على الدوام بموقفه الموالي للغرب، ينظر: المصدر نفسه، ص١٥٣.



المبحث الثاني

العلاقات الايرانية-السعودية في اطار مواقفها من تطورات الصراع العربي الصهيوني ١٩٦٧-١٩٧٨:

اولا: الموقفات الايراني والسعودي من حرب حزيران ١٩٦٧

تعد القضية الفلسطينية من القضايا المهمة التي تقاس خلالها علاقات الدول مع الاقطار العربية ومنها السعودية، وان إيران احدى دول الجوار الجغرافي المسلمة القريبة من العرب، لذا فمن الطبيعي ان تنعكس تطورات القضية الفلسطينية على العلاقات الإيرانية-السعودية.

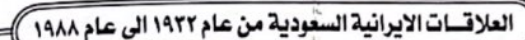
ان موقف كل من الشاه محمد رضا بهلوي والملك فيصل متباينة تجاه اقامة العلاقة مع الكيان الصهيوني، اذ ان الشاه الإيراني ينظر الى اقامة العلاقة مع الكيان الصهيوني من ناحية (جيو-سياسية) في حين ان الملك فيصل كان ينظر الى علاقة إيران مع الكيان الصهيوني من وجهة نظر إسلامية[١]، وبذلك شكلت علاقة إيران مع الكيان الصهيوني عقبة في دعم علاقة المملكة العربية السعودية مع إيران ومع ذلك كان كلا من العاهلين يفهم موقف العاهل الاخر بحيث ان الشاه محمد رضا بهلوي ووزير خارجيته عباس ارام كانا يدركان ان الملك فيصل لا يمكنه الاقتراب اكثر من إيران دون ان يؤثر ذلك على موقعه بين الاقطار العربية والإسلامية، وبذلك قاد التفاهم المشترك بين العاهلين الى ان تسير العلاقة بين البلدين بكل حذر وهدوء[٢].

[١] غسان سلامة، المصدر السابق، ص٥٤٦.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٤٨.







فبالنسبة للموقف الإيراني الرسمي من حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧[١]، جاء على لسان الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان انذاك في زيارة رسمية لالمانيا الغربية، فقد صرح في ٧حزيران ١٩٦٧ رافضا الحرب بقوله "ان عهد الاحتلال والاغتصاب لأراضي الآخرين بالقوة قد انقضى منذ زمن طويل"[٢].

وتوقف الشاه في طريق عودته من المانيا الغربية في تركيا، وبعد محادثات مع الزعماء الاتراك، كرر الشاه محمد رضا بهلوي تصريحه السابق مضيفا بالقول "ان اسرائيل يجب ان تنسحب فورا من كافة المناطق التي احتلتها بما فيها القدس"[٣].

ومن جانبها قامت بعض الجمعيات الإيرانية بارسال مساعدات طبية كالأدوية والتجهيزات الطبية، كما انشأت (جمعية الأسد الإيرانية) ومعسكرا كبيرا

[١] في الخامس من حزيران ١٩٦٧ شنت قوات الكيان الصهيوني حربا على دول المواجهة فلسطين والاردن ومصر وسوريا، واحتلت خلال الحرب الجولان وصحراء سيناء الضفة الغربية، واستطاعت القوات الصهيونية خلال الساعات الاولى من الحرب اتلاف وتعطيل سلاح الطيران المصري والاردني والسوري، تلا ذلك زحف الجيش الصهيوني على المناطق المذكورة انفا، للتفاصيل ينظر: يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١، ص١٥٦.

[٢] روح الله الرمضاني، إيران والصراع العربي الاسرائيلي، ترجمة محمد وصفي ابو مغلي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص٣٥٥.

[٣] شموئيل سيحن، المثلث الايراني(العلاقات الايرانية الاسرائيلية الامريكية) ترجمة دار الجليل، عمان، ١٩٩٠، ص٩١.



للإغاثة في منطقة تبعد خمسين كيلومتر من عمان، فضلا عن تقديم مساعدات مماثلة الى سوريا[١].

وفي ١٨ تموز ١٩٦٧ صرح وزير الخارجية الإيراني في بيروت رفض بلاده للحرب، مطالبة الكيان الصهيوني بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة[٢].

وفي ٢٨ منه اعلنت إيران في بيان مشترك مع الاتحاد السوفيتي عقب زيارة رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا جاء فيه "ان البلدين يعتبران ان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ستكون اهم خطوة على الطريق نحو اعادة الامن والسلام"[٣].

لاشك ان هذه المواقف المعلنة للحكومة الإيرانية لم تتجاوز كونها تصريحات شفهية اكثر منها عملية يتضح ذلك من خلال رفض ايران الطلب العربي بايقاف ضخ النفط الإيراني الى الكيان الصهيوني عبر ميناء ايلات، وكانت الحجة الإيرانية انها لا تملك أية سيطرة على (الكونسورتيوم) الدولي الذي يستغل نفطها، الا ان ذلك غير صحيح اذ ان إيران تدخلت في شؤون تسويق

[١] سليم واكيم، ايران والعرب، العلاقات العربية الايرانية عبر التاريخ ، طبع بمطابع واكيم، بيروت، ١٩٧٦، ص٢٤٣.

[٢] شحاذة موسى، علاقات سرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧١، ص٣٧٧.

[٣] منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية المجلد السادس من ١/تموز/١٩٦٧، الى ٣١/كانون الاول/١٩٦٧، مركز الابحاث ، بيروت، ١٩٦٨، ص٨٤.





نفطها لدرجة انها امرت (الكونسورتيوم) بوقف ارسال النفط الى جنوب افريقيا تماشيا مع قرار المقاطعة الذي صدر عن الامم المتحدة[١].

وبعد رفض إيران للطلب العربي بايقاف ضخ النفط من اهم العوامل التي ساعدت الكيان الصهيوني بافشال الخطوة العربية التي هدفت الى حظر النفط عن الكيان الصهيوني والدول التي تساعده[٢].

فضـلا عن ذلك تطورت العلاقـات الاقتصـادية والتجاريـة بـين ايـران والكيان الصهيوني في عام ١٩٦٧، اذ بلغت الصادرات الصهيونية الى إيران ما يعادل ١٠,٥٤ مليون دولار أي ما يعادل ٦١% من مجموع صـادرات الكيـان الصهيوني الى منطقة الشرق الاوسط في ذلك العام، فأحتلت إيران بذلك المركز العاشر بين الدول التي يصدر اليها الكيان الصهيوني منتوجاته[٣].

وتجدر الشارة الى انه خـلال ايام حرب حزيران بعث رئيس الاركـان الايرانـي الجنرال بهرام اريانـه الى الملحق العسكري الصـهيوني العقيد يعقوب تمرودي، اكليلا من الازهار مرفقا معه بطاقة تقول إلـى " الجيش الاسرائيلي القوي الذي يحقق كل مـا يريد" وأرسل نائب رئيس الاركـان الإيراني الجنـرال فريدون جام الـى اسحق رابين برقيـة تهنئـة بانتصـار الكيـان الصـهيوني فـي الحرب[٤].

[١] منظمـة التحرير الفلسـطينية، الكتـاب السـنوي للقضـية الفلسـطينية لعـام ١٩٦٧، مركـز الابحاث، بيروت ١٩٧٠، ص١٩٥.

(2) Amin Sakile, The Pise and Fall of The Ahah, 1941-1979, Prin cetion university Press London, 1980,P.164.

[٣] شـحاذة موسـى، المصـدر السـابق، ص٣٨٠؛ جاسـم الجنـابي، اسـرائيل والثـورة الايرانية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دشق، العدد١٠، ٢١شباط ١٩٧٩، ص١٣.

[٤] سيجن، المصدر السابق، ص٩١.



وهكذا يتضح بأن المواقف الإيرانية المعلنة من الحرب والمواقف العملية تجاه الكيان الصـهيوني، اذ عبرت إيران عن استياءها من الاحتلال الصـهيوني اعلاميـا، بينمـا طـورت وعمقـت علاقاتهـا الاقتصـادية مـع الكيـان الصـهيوني، واستمرت بتزويـد الكيـان الصـهيوني بـالنفط الايراني،كمـا يعـد عمليـا ان إيـران ساعدت هذا الكيان على تبرير اعتدائه على الاراضي العربية.

وعلى اية حال فأن استنكار الشاه محمد رضا بهلوي والمسؤولين الإيرانيين العدوان الصـهيوني علـى الاراضـي العربيـة، ومطالبتهم اياهم بالانسحاب الفوري من الاراضي العربية المحتلة، يعد نقطة تحول في سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية ولاسيما في اطار علاقة إيران بالكيان الصهيوني[١].

ولعل هذا ما دفع بالملك فيصل بن عبد العزيز في شهر كانون الأول من عام ١٩٦٧ بزيارة إلى العاصمة طهران، وقد دلت تلك الزيارة على ان إيران بدأت تستعيد اعتبارها فـي نظـر العرب، لاسيما فـي موقفهـا مـن حـرب حزيران ١٩٦٧. وبشكل يمكن الملك فيصل من القيام بزيارة إلى إيران يعبر من خلالها عن الرغبـة فـي التقدم عن المصـالح المشتركة بينهمـا، وخـلال هذه الزيارة ركز الملك فيصل مـن خـلال خطبتـه امـام البرلمـان الإيرانـي علـى ان الاسـلام هـو عنصر التقارب بين الامتين (العربيـة– الفارسية) ولكنـه وجد حديثـه بشكل خـاص الى الشاه محمد رضا بهلوي الذي كـان حاضـرا فـي قاعة البرلمان قائلا "لقد حان الوقت اليوم للوصول الى تعاون وترابط افضل بين بلدينا". وبعد ذلك وجهة الملك فيصل دعوة الى الشاه محمد رضا بهلوي لزيارة السعودية في عام ١٩٦٨[٢].

(1) R.K.Ramazani, Beyoned the Arab-Isral aclisettment, London, 1977, P.18.

[٢] قاسم، المصدر السابق، ص٣٣٢.



اما بالنسبة للموقف السعودي من الصراع العربي–الصهيوني اساسا من قدرة السعودية على المشاركة العسكرية لغرض حسم الصراع، ذلك ان السعودية لم تشارك مشاركة عسكرية فعالة في الحروب العربية– الصهيونية جميعا[1].

الا ان هناك جملة من العوامل تحدد طبيعة التأثير السعودي في الصراع العربي الصهيوني منها:

١. العامل الاقتصادي: فهي دولة نفطية وتستطيع استعمال النفط في معارك الصراع العربي الصهيوني واجبار الغرب على اتباع سياسة اكثر توازنا حيال الصراع، اذ ان السعودية تستعمل قدرتها المادية لدعم دول المواجهة[2].

٢. العامل السياسي: فبسبب علاقات السعودية القوية بالغرب لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، تبذل السعودية مساعيها لاستمالتها للموقف الغربي وتقريبا من الاطراف العربية في دول الواجهة. كما استخدمت السعودية قدرتها المالية في تعاملها مع الدول النامية تبعا لنوعية موقفها من القضية الفلسطينية، فمثلا ان الصندوق السعودي للتنمية اوقف

---

[1] غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية، صراع الاستقلال والفرعية، دراسات عربية، السنة ١٧، العدد٧، ايا ١٩٨١، ص١٢٨.

[2] قامت السعودية بتقديم مساعدا لمصر بعد حرب ١٩٦٧ ببناء اقتصادها الوطني ومنحها القروض للتنمية، اذ قدمت قرضا قدره ١٥٤ مليون دولار تدفع على اربعة اقساط، اذ منحت السعودية مصر قرضا عام ١٩٧٥، بعد زيارة الملك خالد بن عبد العزيز لمصر بمبلغ ٦٠٠ دولار و٣٠٠ مليون دولار عام١٩٦٧، بعد زيارة السادات للرياض، كما قامت بتمويل مشتريات مصر من الاسلحة، ينظر: المصدر نفسه، ص ص١٣٠-١٣١.



مساعداته لزائير لاعادتها علاقاتها مع الكيان الصهيوني وعزمها على فتح سفارة لها في القدس[1].

٣. العامل المعنوي: وظفت السعودية المكانة التي تتمتع بها بين الدول الإسلامية ، لتحقيق كسبا للقضية الفلسطينية بين دول هذه المجموعة، ولعل ذلك ما يتضح من خلال الاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية داخل المؤتمرات الإسلامية.

٤. العامل الامني: ان السعودية تحاول جاهدة تجنب الخطر الصهيوني وذلك لان طبيعة الاهداف الحيوية للدولة السعودية والمتمركزة بحقول النفط لا تبعد الا نحو ١٥٠٠ كم عن مدى الطيران الصهيوني، اذ قد يجد الكيان الصهيوني مسوغا للقيام بضربة وقائية، في أي حرب عربية –صهيونية بسبب مواقف السعودية التي يجعل منها مشاركة في الحرب[2].

على اية حال فأن الموقف السعودي من الصراع العربي الصهيوني عام ١٩٦٧ جاء متزامنا مع تطورات الحرب اليمنية او الصراع المصري في اليمن، ولذلك كان لهذه الحرب اثارها الواضحة في القوات المصرية مما ادى عام

---

[1] غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية – صراع الاستقلال والفرعية، ص١٣١.

[2] يعترف النائب الاسرائيلي زئيف شيف،استبعاد ضرب السعودية من(سرائيل) بقوله "ان اسرائيل لاتتجزء على ضرب السعودية او تهديدها خوفا من ان تتسبب في وقف تدفق البترول الى الدول الغربية خاصة وان تلك الدول تعد المصادر الرئيسية لتسلح اسرائيل ودعم اقتصاداته ينظر: زئيف شيف، نظرية الامن الاسرائيلي، ترجمة مارون محاميد، مطابع دار العشق، عمان، ١٩٧٨، ص ص٨٢-٨٣.





١٩٦٧ إلى خسارة مصر خسارة كبيرة، ونتج عن ارتباك في الوضع العام المصري وتدمير التها العسكرية التي بنيت على مدى سنوات طويلة[١].

ولعل حالة الصراع في منطقة البحر الأحمر المتمثلة بالحرب العربية-العربية في البحث قد وفرت الفرصة للكيان الصهيوني بشن عدوانه على مصر، وذلك ما يتضح من قول محمد احمد محجوب رئيس وزراء السودان، في اثناء قيام بلاده بوساطة لحل الازمة اليمنية قائلا "اسر لي عبد الناصر قائلا بينما كانت القاهرة تحت رحمة الكيان الصهيوني فعلا كان في اليمن خمسون الفا من جنود مصر"[٢].

شعرت مصر نتيجة ذلك انها مرغمة على اعادة النظر في دورها في اليمن[٣]، وانها يجب ان تقوم ببناء جيشها بعد الخسائر التي مني بها في حرب حزيران، وتتجه الى حل مشاكلها الداخلية والخارجية على السواء.

وبعد هذه الاحوال الجديدة تمكن رئيس وزراء السودان من ان يحقق نهاية ناجحة لجهود الوساطة السودانية ففي ٢٠ اب ١٩٦٧ زار السعودية ووضع خطة للسلام ثم ناقشها مع عبد الناصر في ٢٣ اب ١٩٦٧، وفي ٢٩ اب ١٩٦٧ عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم[٤].

ونتيجة لذلك اتفق الطرفان السعودي والمصري على تكوين لجنة ثلاثية مهمتها معالجة المشكلة وذلك بوضع الخطط التي تكفل انسحاب القوات

---

(١) فواز جرجيس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٨٢.

(٢) محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، بيروت، ص١٦٠.

(٣) سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢-١٩٧٠، لندن، دار الساقي للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص١٥٦.

(٤) سعيد محمد باديب، المصدر السابق، ص١٥٧.

المصرية الموجودة في اليمن ووقف المساعدات العسكرية المقدمة من السعودية لليمنيين، وبذلك الجهود لتمكين اليمنيين من الاتحاد والعيش في تألف وانسجام وعلى اللجنة ان تستشير كلا من السعودية ومصر في كل ما يعرقل مساعيها بغية تذليل الصعوبات والتوصل إلى تفاهم ترضاه الاطراف المعنية وتم اختيار كل من العراق والمغرب والسودان لتشكيل اللجنة المقترحة في الاتفاقية[١].

ويتضح ان اهم اسباب الوصول الى هذا الاتفاق هو هزيمة القوات المصرية في حزيران ١٩٦٧ مع الكيان الصهيوني الذي نتج عنه تدهور الاقتصاد المصري ورغبة كل من مصر والسعودية في وضع حد لعملية اهدار الدماء العربية في اليمن، فضلا عن رغبة الجمهوريين اليمنيين البارزين، في ايجاد حل للخلافات مع القوات الملكية، ويمكن اضافة سبب مهم ايضا عمل على اتمام اتفاقية الخرطوم وهو تغيير موقف السعودية نتيجة شعورها بان الكبرياء المصري قد تحطم في حزيران ١٩٦٧وانها في وضع لايسمح لها بتصدير الافكار الثورية او مساندتها، وانما عليها اصلاح اوضاعها الداخلية بعد ان ضربتها الحروب[٢].

ثانيا: العلاقات الإيرانية-السعودية مابين تطورات الصراع العربي- الصهيوني وقيام المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩

اخذت السعودية توظف موقفها الديني في سياستها الخارجية، على اعتبار ان الدين الاسلامي يحقق توافقا وقبولا اكثر من القومية العربية لخدمة القضايا العربية، ومنها القضية الفلسطينية، ويحقق للسعودية الزعامة، بعد ان

---

(١) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية-المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩، ص١٥٨.

(٢) سعيد محمد باديب، المصدر السابق، ص١٥٨.

ضعفت زعامة مصر بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، وقد تمثل ذلك بدعوتها لعقد المؤتمرات الاسلامية.

بدأت فكرة عقد مؤتمر اسلامي خلال مؤتمر القمة العربي الثالث عقد في الدار البيضاء في ايلول١٩٦٥، وقد تبنى الملك فيصل عاهل السعودية هذه الفكرة مدعوما من شاه ايران، وذلك خلال زيارة رسمية قام بها الملك السعودي لايران في كانون الاول ١٩٦٥، اذ دعا البيان الختامي لهذه الزيارة الدول الاسلامية الى عقد مؤتمر لتقوية وحدتهم ولحماية مصالحهم المشتركة[1].

وقد قام الملك السعودي بزيارة في هذا الشأن، خلال عام ١٩٦٦ لكل من الاردن والسودان وباكستان، وتركيا والمغرب وغينيا وماليزيا وتونس معلنا في بداية العام نفسه ان هدف المؤتمر هو تقوية الروابط بين الدول الاسلامية وحماية الاماكن المقدسة الاسلامية، ومحاربة العقائد الغربية[2].

وقد جاءت هذه الدعوة في ذروة المجابه بين مصر والسعودية، وفي وقت كان الخلاف حول اليمن حادا بينهما، وكان الملك فيصل يريد انشاء تكتل اسلامي بزعامته، يواجه به عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة، الذي كان يمثل خط التحرير والوحدة العربية، لذا اتخذت هذه الدعوة صيغة مناهضة للخط التقدمي الذي كان يمثله عبد الناصر وقد عارضها هذا الاخير لانها كا ذكرت موجهة لضرب الدول العربية التقدمية، وقد ادى الخلال بين الرئيس

[1] عرفات حجازي،صلاح الدين ذكرى مرور ٨٠٠ عام على فتح القدس، دار الطباعة للصحافة والطباعة والنشر، عمان، الاردن، بدون تاريخ، ص١٢٥.

[2] المصدر نفسه، ص١٢٧.



المصري العاهل السعودي الى طي فكرة عقد المؤتمر الى مابعد مصالحتهما التي تمت اثر حرب عام ١٩٦٧[1].

وبعد ساعات من جريمة احراق الصهاينة للمسجد الاقصى، في القدس المحتلة في ٢١ اب ١٩٦٩، والذي اثار غضب المسلمين كافة، دعا الملك حسين ملك الاردن والرؤساء العرب الى لقاء عاجل يخرجون به مما هم فيه من حيرة وضياع ويرسمون طريقهم الجديد[2]، كما دعا الامين العام للجامعة العربية وزراء الخارجية العرب الى اجتماع طارئ عقد في ٢٥ اب في القاهرة، وبعث الملك فيصل برسالة الى الملك حسين يقترح فيها بدلا من القمة العربية، عقد قمة اسلامية لان الدعم الاسلامي هو الاساسي في هذه القضية بالذات[3].

ثم تبنى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في ٢٦ اب الدعوة الى القمة الاسلامية مؤكدا اهمية عقد هذا المؤتمر، وعهد الى السعودية والمغرب باجراء الاتصالات اللازمة لذلك، وخلال عقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وجه الرئيس عبد الناصر رسالة الى الملك فيصل يؤيد فيها عقد القمة الاسلامية[4].

وفي ١٨ ايلول اجتمعت لجنة تحضيرية مؤلفة من وزراء خارجية السعودية والمغرب وماليزيا وايران والصومال والنيجر وباكستان، في الرباط واقرت مكان المؤتمر وزمانه وسمت الدول التي يجب ان تدعى اليه، وقبل الاتفاق على مكان المؤتمر اراد الملك فيصل ان يعقد في السعودية تعزيزا لنفوذه

[1] عبد العزيز مصطفى، قبل ان يهدم الاقصى، الطبعة الثانية، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٠، ص١١٣.

[2] المصدر نفسه، ص١١٤.

[3] سامي حكيم،القدس والتسوية، دار النضال، بيروت، ١٩٨٧، ص٨١.

[4] عرفات حجازي، المصدر السابق، ص٣٠.



كقائد لهذا التكتل الاسلامي، ذلك لان الفكرة فكرته، ولان مملكته هي ارض الاسلام وفيها الكعبة وقبر الرسول[١]. ورأى فيصل في ذكرى الاسراء والمعراج التي توافق الزمان المقترح لعقد المؤتمر (٧-٨ تشرين الاول) مناسبة تبرر عقده في مكة، كان من شأن، ذلك ان يحصر تمثيل لبنان بوفد مسلم لان المسيحي كما هو معرف لايستطيع دخول مكة، ففي الوقت الذي كان فيه المؤتمر حريص على تمثيل لبنان في المرتمر بوفد مسيحي اسلامي، وهذا ماجعل الرباط مكانا افضل لاستضافة المؤتمر.

عقد مؤتمر القمة الاسلامي الاول في الرباط بين ٢٢ و٢٥ ايلول ١٩٦٩، بسبب تصاعد التطورات في الشرق الاوسط، والخطوات التي يجب اتخاذها لحماية الاماكن الاسلامية، وحضره مندبو ٢٤ دولة من اصل ٣٦، فقد قاطع المؤتمر فريقان الاول كان يخشى من الاشتراك فيه، ويتمثل ببعض الدول الافريقية، ذات العلاقة الوثيقة باسرائيل، وهما سير اليوان، وساحل العاج وغانة، فولتا العليا، والنيجيريا، وتنزانيا وغيرها والثاني كان لايرى فيه فائدة كسوريا والعراق فقد اعتذرت الاولى عن الحضور بحجة ان علاقاتها الدبلوماسية مقطوعة مع الغرب، لكن هذا السبب لم يكن كافيا ولاسيما ان الحسن الثاني كان قد دعا مختار ولداة رئيس موريتانيا الى الاشتراك في المؤتمر على الرغم من خلافاتها السياسية، ويعتقد ان السبب الحقيقي وراء عدم اشتراك سوريا يقود الى سلوكها بدوافع السعودية فضلا عن ان مقاطعتها المؤتمر الاسلامي شكلت استطراد لمقاطعتها لمؤتمر القمة العربية ايضا[٢].

---

(١) جلنار المش، القضية الفلسطينية والمؤتمرات الاسلامية ١٩٦٩-١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠، ص٨٦.

(٢) فايز فهد جابر، موقف العالم الاسلامي من قضية القدس، عمان، ١٩٨١، ص١٢٠.



اما العراق فقد اعتذر بحجة انه من العبث حضوره مؤتمر كهذا لان في المؤتمر دولا لها علاقة دبلوماسية ومصالح مشتركة مع اسرائيل، وارتباطات معروفة بدوائر الاستخبارات الامريكية[١].

ودعا الى ضرورة تحديد موقف من الاعتذارات للانتهاكات المستمرة للاعراف الودية والمقدسات وظل العراق مصرا على رأيه القائل "ان المؤتمر يخدم الامبريالية العالمية وينعش الرجعية العربية، ويسيء الى المفاهيم الثورية العربية والى القضية الفلسطينية اكثر من خدمة القضية بشكل عام"، هذا مع العلم ان اشتراك دول كالسودان وليبيا ومصر في تلك المدة يدحض هذه الحجة[٢].

وقد غاب الرئيس عبد الناصر عن المؤتمر لاسباب صحية، ويعتقد انه غاب لاكثر من سبب واحد ، فهو لايريد ان يقوم في المنطقة تحالف اسلامي قد يتحول الى حلف في المستقبل[٣]. بالنظر لعمق الخلافات القائمة بين مصر وايران في ذلك الوقت، بسبب استمرار علاقات هذه الاخيرة مع اسرائيل على الرغم من عدوان حزيران، وقد احدثت الحضور الفلسطيني ارتباكا، وذلك ان رؤساء وفود الدول العربية كان يضغطون لمنح عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حق العضوية الكاملة في المؤتمر[٤].

---

(١) حسين امين، القدس وعلاقاتها ببعض العواصم والمدن الاسلامية، اصدارات امانة بغداد، ١٩٨٨، ص٥٨.

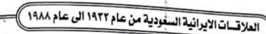
(٢) المصدر نفسه، ص٦١.

(٣) كامل شريف، كلمات وابحاث لقضية القدس، المجموعة الاولى، المؤتمر الاسلامي العام لبيت القدس، من دون تاريخ، ص٨٧.

(٤) الحكيم، المصدر السابق، ص١٢٨.







بينما كانت وفود الدول الاسلامية، وفي مقدمتها ايران تعارض هذا الاقتراح وقبل ثلاثة ايام من فتتاح المؤتمر توجه سفير المغرب في بيروت الى عمان، تلبية لطلب الحسين الثاني، ثم دعوة شخصية من الملك المغربي لقيادة المنظمة كي تقوم بزيارة المغرب، خلال عقد المؤتمر وحضر الوفد الفلسطيني الى الرباط برئاسة خالد الحسن، عضو اللجنة التنفيذية بدلا من عرفات الذي لم يحضر لانه كان يدرك ان الاشتراك الرسمي لن يتم[1].

وفي ٢٣ ايلول ثاني ايام المؤتمر منحت م.ت.ف مركز راقب، ولمناسبة انعقاد مرتمر القمة الاسلامي الاول، وجه الوفد الفلسطيني نداء طالب فيه تجسيد النقاط الاتية:

١. تشكيل لجان لدعم قضية فلسطين.

٢. فتح مكاتب لهذه الغاية في البلدان الاسلامية كافة.

٣. شن حملة اعلامية واسعة لتجنيد الرأي العام.

٤. مقاطعة المنتجات الصهيونية.

٥. تسجيل متطوعين من البلدان الاسلامية كافة، وهاجم النداء الصهيونية بشدة وادان المعتدين الذين يقومون بهدم المساجد وتحويلها الى اماكن متعة وخلاعة[2].

(١) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم العرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، ١٩٧٨، ص٤١.

(٢) غازي اسماعيل ربايعة، القدس في الصراع العربي-الاسرائيلي، دار الفرقان للنشر، عمان، ١٩٩٣، ص١٥٦.



وطالب الوفد الليبي الدول المشتركة في المؤتمر التي تقيم علاقات دبلوماسية او اقتصادية سرية او علنية مع اسرائيل بأن تقطع هذه العلاقات وكان من شأن التمسك بمطلب كهذا ان يشق المؤتمر ويفشله، فتمت مداخلات من ضمنها مداخلة للوفد الفلسطيني، الذي رأى ان الطرف لم يكن مهيأ لتحقيق هذا المطلب فركز على ضرورة نجاح المؤتمر وحمله على اتخاذ مايمكن اتخاذه من قرارات مؤيدة للشعب الفلسطيني مع تجنب الموضوعات الحساسة، وقد اعتقد الوفد الفلسطيني انه من المهم ايصال اعضاء المؤتمر كافة الى تقسيم عام يكون اساسا لقرارات معقولة لصالح القضية الفلسطينية[1].

اما شاه ايران الذي كانت علاقته الودية (بأسرائيل) سببا في اضعاف نفوذ التحالف السعودي-الايراني فقد القى الشاه خطابا امام المؤتمر اعلن فيه ان بلاده على استعداد لحمل البندقية اذا لزم الامر وانها تؤيد القضية الفلسطينية وتطالب بتنفيذ قرارات الامم المتحدة[2].

ويبدو ان الشاه تكلم على هذا النحو ليدعم موقف لملك فيصل ازاء منافسيه من العرب التقدميين في المؤتمر، وفي الختام اصدر مؤتمر القمة الاسلامي بيانا جاء فيه "ان رؤساء الدول والحكومات الاسلامية وممثليهم يعتقدون ان الخطر الذي يهدد المقامات الدينية الاسلامية بمدينة القدس انما هو ناتج عن احتلال القوات الاسرائيلية لهذه المدينة، وان المحافظة على الصيغة المقدسة لهذه الاماكن وضمان حرية الوصول اليها والتنقل فيها، يستلزم ان

(١) فايز فهد جابر، الاستيطان الاسرائيلي والمستوطنات الاسرائيلية في مدينة القدس، ص١٤٥.

(٢) محمد السيد سليم، التضامن الاسلامي والنظام الدولي، مجلة العلوم والقانون السياسي، العدد٦، المجلد الثالث، ١٩٨٠، ص٨٦.



يسترجع القدس الشريف وضعه الذي يستمر عليه طوال ١٣٧٠ عاما في التاريخ، وبناء على ذلك فهم يعلنون ان حكوماتهم وشعوبهم مصممة على رفض حق القضية الفلسطينية لايكفل للقدس وضعها السابق لاحداث حزيران ١٩٦٧، وكما انهم يطالبون جميع الحكومات وبصورة خاصة، حكومات فرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بأن تأخذ بعين الاعتبار تمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الاكيد على العمل من اجل تحريرها، وانهم يشعرون بقلق عميق لاستمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي للاراضي العربية منذ شهر حزيران ١٩٦٧، ويهيبون بالحاح بجميع اعضاء الاسرة الدولية، ولاسيما الدول الكبرى تبذل المزيد من الجهود لتحقيق الانسحاب السريع للقوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها بعد حرب حزيران ١٩٦٧، ونظرا لتأثرهم العميق بمأساة فلسطين فانهم يقدمون مساندتهم التامة للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة ولمواصلة نضاله من اجل تحرير وطنه ويؤكدون تمسكهم بالحل السلمي شريطة ان يكون قائما على العدل[1].

وبالرغم من اشتراكها في المؤتمر واصلت القاهرة حملاتها وانتقاداتها، ليس على قراراته التي كانت لم تصدر بعد وانما على فكرة عقده اساسا، الذي كانت ترى فيه انتصارا للسياسة الخارجية السعودية في المنطقة العربية كافة ومنطقة البحر الاحمر خاصة، وهذا مع العلم انها كانت من الموافقين على عقده، فقد اخذت الصحف المصرية تهاجم المؤتمر باعتباره مؤتمرا عنصريا دينيا لايخدم المعركة مع اسرائيل لانها معركة ضد الاستعمار وضد استغلال الدين،

(1) ربايعة، المصدر السابق، ص١٧١.

والواقع ان مصر كانت متخوفة من المؤتمر واتجاهاته، وقد حافظت بتلك الانتقادات على (خط العودة) وعلى موقفها الحذر والمتخوف[1].

وبالرغم من مجمل الانتقادات التي وجهت للمؤتمر، نجد فيه نواحي ايجابية هي[2]:

اولا: ان مجرد التمكن من جمع ٢٥ دولة اسلامية للتباحث في قضية المسجد الاقصى وفلسطين، يعد بحد ذاته نجاحا، فلم يكن من المهين ان تشارك دول كتركيا وايران وماليزيا وسواها، من الدول المعروفة باتجاهاتها المؤيدة لاسرائيل وبارتباطاتها الوثيقة بها، في مؤتمر قضيته الاولى فلسطين.

ثانيا: رفض أي حل للقضية الفلسطينية لايكفل للقدس وضعها السابق لاحداث ٥ حزيران ١٩٦٧.

ثالثا: ابداء عزم الحكومات المتمثلة في المؤتمر على العمل من اجل تحرير القدس.

رابعا: المطالبة بتحقيق الانسحاب السريع للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧.

خامسا: المساندة التامة التي ابدتها الحكومات المتمثلة في المؤتمر للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة، ولمواصلة نضاله من اجل تحرير طنه.

وقد كان للمؤتمر نواح سلبية هي[3]:

(1) سليم، المصدر الساق، ص٨٧.
(2) مصطفى، المصدر السابق، ص١٢٣.
(3) مصطفى، المصدر السابق، ص١٢٤.

اولا:لم يقدم المؤتمر الدعوة للجهاد المقدس وهذا يتعارض مع بديهية اسلامية اذ من البديهي للمسلم ان يعلن الجهاد عندما تغتصب مقدساته وارضه.

ثانيا: لم يعلن احتضانه للعمل الفدائي، كما انه لم يتعهد بمساعدته معنويا ماديا، ولم يقدم كذلك فتح مكاتب لمنظمة تحرير فلسطين في البلدان المشتركة.

ثالثا: لم يطلب قطع العلاقات مع اسرائيل لان بعض الدول المشتركة كتركيا وايران رفضت هذا الطلب.

رابعا: اعتبر المؤتمر عدوان ٥ حزيران حربا لاعدوانا ولم تسجل قراراته ادانة جريمة ضده.

خامسا: لقد دخل شاه ايران ووزير خارجية تركيا الموضوع العربي لكنهما ظلا حذرين واديا ملاحظات تحفظية على البيان كي لايمس قرارات الامم المتحدة وقد فشل العرب في تحويل وجهات نظر تركيا وايران وغيرهما لصالح القضية الفلسطينية وهي قضية اسلامية.

سادسا:تفادي البيان الختامي للمؤتمر ادانة اسرائيل واضحة.

سابعا: لم يطلب المؤتمر تحرير فلسطين باكملها، وهذا يعني في ظل وجود دولة معترفة باسرائيل اعترافا ضمنيا يحق لاسرائيل في الوجود على الارض العربية المحتلة قبل عام ١٩٦٧.

ثامنا: لم تأت قرارات المؤتمر جذرية في تأييدها العربي وانما كانت معتدلة في ذلك.



تاسعا: لقد ساوى المؤتمر ضمنا من المسؤولية بين دول الغرب الكبرى والاتحاد السوفيتي، بالرغم من موقف هذا الاخير المستنكر للعدوان الاسرائيلي والمؤيد للحق العربي.

وبالرغم مما تقدم، يمكن القول ان السياسة الخارجية السعودية قد نجحت باسلوب المؤتمرات الاسلامية للتبوء للموقع الاول بين العرب والمسلمين لمناقشة القضايا العربية والاسلامية، مما انعكس ذلك ايجابا على موقعها بين دول البحر الاحمر بعد تراجع الموقف المصري تحت معطيات هذه المؤتمرات[1].

ثالثا: ايران والسعودية وتطورات حرب تشرين ١٩٧٣:

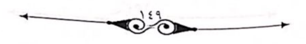
اندلعت في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ الحرب الثالثة بين العرب والصهاينة واستطاع العرب من تحقيق نصر جزئي على الصهاينة الا انه بالرغم من ذلك اثبت العرب انهم قادرون على القتال والنصر، ولولا التراجعات السياسية لحكومة مصر وسوريا وقبولهما قرار وقف اطلاق النار لاستطاع العرب تحرير كامل فلسطين[2].

اما بالنسبة لموقف ايران خلال حرب تشرين فيتضمن تقديم مساعدات طبية ورمزية الى الدول العربية، كما قدمت ايران دعما عسكريا للسعودية وذلك بنقل السعوديين الى سوريا مما ساعد في حل بعض مشاكل الامداد بالنسبة للسعودية للقوات التي قدمتها[3].

[1] محمود معين احمد، تاريخ مدينة القدس، مطبعة الاولك، دار الاندلس، ١٩٧٩، ص٣٧.

[2] للمزيد من المعلومات ينظر: حسن مصطفى احمد، المصدر السابق، ص ؛ اسعد عبد الرحمن واخرون، المصدر السابق، ص .

[3] Fred Hallidey, Dicatorship and Development,New york, 1979,P.2.





ما سمحت للجسر الجوي السوفيتي بالمرور في سماء طهران الذي كان يحمل اسلحة واعتدة لكل من مصر وسوريا[1].

الا ان محمد حسنين هيكل يؤكد ان ايران لم تسمح بمرور الجسر السوفيتي فوق المدن الإيرانية[2]. بيد ان الوجه الاخر لإيران خلال حرب تشرين ١٩٧٣ يتضح بالمساعدة الايرانية للكيان الصهيوني وتتمثل برفض إيران للمشاركة في حظر النفط على الكيان الصهيوني واستمرارها بتزويد الكيان الصهيوني بكل ما تحتاجه من النفط، كما وسمحت لحاملة الطائرات الامريكية بالقيام بمظاهرة عسكرية لصالح الكيان الصهيوني خلال المرحلة الأولى من المعارك بأن تتزود بالوقود من الموانئ الإيرانية[3].

كما سمح الشاه بارسال المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية الى الكيان الصهيوني عبر طهران[4].

كما استجاب الشاه لطلب الكيان الصهيوني بشأن اعادة قسم من المدافع والذخيرة التي كان قد ابتاعها من الكيان الصهيوني كما رفض الشاه بعض المطالب العربية بشأن اغلاق الممثلية الصهيونية في إيران[5].

---

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٨٤.

(2) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٥١.

(3) بشأن رفض ايران للحظر النفطي على اسرائيل ينظر: حسين ابراهيم واخرون، جولة في السياسة الدولية، الدار المتحدة للنشر، ط١، ١٩٧٥، ص٣٦-٤٠؛ محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، ص٣٥٢؛ سعيد باديب، العلاقات الايرانية السعودية ١٩٣٢-١٩٨٣.

(4) سلمى حداد، المساعدات العسكرية الامريكية لايران، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٠.

(5) سيجف، الثلث الايراني، ص ص١٠٥-١٠٦.



وهنا يتبين موقف ايران الشكلي تجاه العرب وموقف ايران العملي من الناحية العسكرية من الكيان الصهيوني، اذ تقديم بعض الاسلحة والاعتدة فضلا عن النفط الى الكيان الصهيوني.

وبعد انتهاء حرب تشرين استمرت ايران بتصريحاتها المساندة للعرب ففي ايار ١٩٧٤ اصدرت ايران بيانا مشتركا مع الهند عقب زيارة قامت بها رئيس وزراء الهند انديرا غاندي لايران جاء فيه شعر الجانبان بان التسوية الشاملة لمشكلة غربي اسيا لاتتحقق بالتطبيق الشامل لقرار مجلس الامن لسنة ١٩٦٧ الذي ينادي بانسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من الاراضي المحتلة، وبحل عادل للقضية الفلسطينية[1]. كما صرح الشاه محمد رضا بهلوي باطلاق التصريحات المؤيدة للقضية الفلسطينية، اذ اعلن في مؤتمر صحفي في تشرين الثاني ١٩٧٤ ان الوضع في الشرق الاوسط سيتحسن في حال قبول اسرائيل بعقد مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الامر الذي ترفضه اسرائيل باستمرار كما صرح الشاه في مقابلة صحفية مع مجلة الحوادث اللبنانية في ١٢ كانون الاول ١٩٧٤ ان الحرب المقبلة في (الشرق الاوسط) ستكون حربا اسلامية ستشترك فيها دول اسلامية غير عربية، وانذر ان على (اسرائيل) ان تقبل بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط، او ان تتحمل حربا جديدة لامحالة، الا ان الشاه قد تراجع عن هذا التصريح معلنا عدم اشتراك ايران في اية حرب عربية مع الكيان الصهيوني وذلك يتضح من التصريح الذي قدمه لجريدة الاهرام في ٢٧ كانون الاول من العام نفسه، والذي قال فيه "ان ايران

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص٤٤٨.





بسبب عوائق جغرافية وغيرها لن تحارب اسرائيل في حال نشوب حرب في المنطقة، الا انه قال ان ايران تتعاطف مع العرب[١].

واستمرت خلال العام نفسه العلاقات بين ايران والكيان الصهيوني وخصوصا في الجانب الاقتصادي اذ تشير الارقام الى وصول قيمة صادرات الكيان الصهيوني الى ايران الى ٦١ مليون دولار[٢].

كما زار اسحق رابين رئيس وزراء الكيان الصهيوني ايران بصورة سرية، في تشرين الثاني ١٩٧٤ واجتمع مع الشاه محمد رضا بهلوي لمدة ساعتين استعرضا فيها الوضع في المنطقة وتطرق اسحق رابين الى احتمالات التوصل الى تسوية مرحلية تخص صحراء سيناء، الا ان رابين كان متشائما بالنسبة لاحتمالات التوصل الى تسوية مع الاردن وسوريا[٣].

وخلال اتفاقيات فك الاشتباك بين القوات العربية والصهيونية عارض العراق مسألة فك الاشتباك بعد حرب تشرين. اذ اكد هنري كيسنجر للفاوضين المصريين عندما كان في القاهرة في كانون الثاني ١٩٧٤ انه لايوجد برر للقلق والشاه سيتولى امر العراق[٤].

وفي كانون الثاني ١٩٧٥ اصدرت ايران ومصر بيانا مشتركا اثر زيارة الشاه محمد رضا بهلوي الى مصر اكدتا فيه اهمية تطبيق مبادئ القانون الدولي، وطالب الجانبان بالتحرك السريع وتطبيق جميع القرارات الامم المتحدة تطبيقا كاملا وخاصة الانسحاب الشامل للقوات (الاسرائيلية) من الاراضي العربية

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، المنصدر السابق، ص٤٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤٩.

(٣) سيجف، المثلث الايراني، ص١٤٠.

(٤) محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله، ص١٣٧.



المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ومنع أي تغييرات من جانب واحد في وضع مدينة القدس وعبر الجانبان عن ضرورة عقد مؤتمر جنيف حتى يتم انجاز سلام عادل ودائم[١].

وعبر الشاه محمد رضا بهلوي عن اراء مماثلة فيما يخص القضية الفلسطينية خلال زيارته للاردن خلال شهر كانون الثاني وخلال زيارته للمملكة العربية السعودية في شهر نيسان من العام نفسه[٢].

وفي المقابل تعهد الشاه باستمرار تزويد الكيان الصهيوني بالنفط اثر انسحاب الكيان الصهيوني من ابار نفط ابورديس في سيناء بعد توقيع الكيان الصهيوني على الاتفاقية المرحلية في ايلول ١٩٧٥ والتي كان الكيان الصهيوني يستثمر انتاج هذه الحقول المصرية[٣].

اما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين ايران والكيان الصهيوني فقد احتلت ايران عام ١٩٧٥ المركز الخامس بين الدول التي تستورد منتوجات صهيونية، اذ وصلت قيمة الصادرات الصهيونية الى ايران الى ١٢٠ مليون دولار[٤].

وفي حزيران ١٩٦٧ اعلن الشاه محمد رضا اثناء زيارة الرئيس المصري انور السادات الى ايران انتقاده لسياسات الاستيطان(الاسرائيلية) بوجه عام

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٨، ص٥٦٠.

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٧٨، ص٥٦٠.

(3) Fred Halliday,OP,Cit, P.280.

(٤) سراب عبودي، العلاقات الايرانية الاسرائيلية، ص٧٥.



والاجراءات (الاسرائيلية) في القدس بوجه خاص، تلك الاجراءات التي اتخذت بجرأة ضد الروابط الروحية والعاطفية للمسلمين والمسيحيين بالاماكن المقدسة[1].

كما زار اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل طهران في اعياد نيروز (رأس السنة الايرانية) اذ كان الشاه محمد رضا يقيم في قصر في قزوين وكان هدف زيارة رابين الى طهران خلق اتزان في التأثير العربي في ايران، وفي اب ١٩٧٦ وصل بغتال الون وزير خارجية الكيان الصهيوني انذاك طهران واجتمع مع الشاه في قصر نيافران وكان موضوع الاجتماع هو النفط واوضح وزير الخارجية الصهيوني ان علاقات ايران مع اسرائيل ربما تشكل عبئا على ايران الا ان الوضع سيتغير غدا، وقد فهم الشاه هذه التلميحات وابلغ الون ان النفط الايراني سيستمر بالتدفق نحو (اسرائيل) بأنتظام[2].

ومن الجدير بالذكر ان التعاون التجاري بين ايران والكيان الصهيوني في عام ١٩٧٦ تمثل بأن قسما كبيرا من النفط الذي اشتراه الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧ وقد الكيان الصهيوني مقابلة اعدادا من صواريخ (سايدوند) وعدد كبير من مدافع الهاون من مختلف العيارات[3].

وفي عام ١٩٧٧ حدث تغيير سياسي في الكيان الصهيوني اذ اصبح مناحيم بيغن رئيسا للوزراء في الكيان الصهيوني، وفي تموز من العام نفسه وصل موشي ديان الى طهران (كان يشغل منصب وزير الخارجية) وكان في استقباله رئيس جهاز السافاك (نعمة الله ناصري) واجتمع بعدها مع الشاه شرح ديان خلال الاجتماع سياسة بيغن في المنطقة، وبعد ان استمع الشاه لدايان،

(1) روح الله رمضاني، ايران والصراع العربي الاسرائيلي، ص٣٩.
(2) سيجف، المثلث الايراني، ص١١٥.
(3) المصدر نفسه، ص١١٦.



اوضح بان ايران تستطيع الاعتماد على عدد قليل من الدول في (الشرق الاوسط) و (اسرائيل) واحده منها واتفق الجانبان على استمرار تزويد ايران بالنفط للكيان الصهيوني[1].

وفي ٢٤ ايار ١٩٧٨ هدد الشاه صراحة باستخدام النفط ضد (اسرائيل) ووصفها بأنها دولة متصلبة، في ٢٢ تموز وصل مناحيم بيغن الى طهران وتحدث مع الشاه عن مشاكل (الشرق الاوس) وحث الشاه بيغن الى ابداء المزيد من المرونة في محادثات السلام مع السادات ولم يتطرق الشاه الى احتمال تجميد التعاون كرد على تجميد مباحثات السلام مع الرئيس المصري انور السادات[2].

وعلى اية حال لم يتأثر التبادل التجاري بين ايران والكيان الصهيوني في عام ١٩٧٨، اذ وصلت قيمة الصادرات الصهيونية الى ايران اكثر من ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٨، اذ شملت هذه الصادرات معدات ري ومعدات كهربائية ومواد غذائية وعسكرية مختلفة منشأت تحلية للمياه[3].

اما بالنسبة للسعودية فيتمثل موقفها من تطورات حرب تشرين ١٩٧٣ باستخدامها مع الدول العربية النفطية الاخرى، اسلوب الحظر النفطي أي توظيف النفط كسلاح سياسي، سارت المملكة احدى الدول العربية المعنية بالتطورات المتعلقة بقضية الصراع العربي-الاسرائيلي والتي صارت جهود الدبلوماسية الامريكية احد مفاتيحها الرئيسة في هذه المدة، ومن هنا جاء حرص

(1) سيجف، المثلث الايراني ، ص١٤٨.
(2) منسي سلامة وحافظ عبد الاله، التعاون التسليحي الايراني-الصهيوني، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨١، ص ٦٠.
(3) المصدر نفسه، ص٦١.



وزير الخارجية الامريكي كيسنجر على التباحث مع الملك فيصل ثم الملك خالد والمسؤولين السعوديين في جولاته المختلفة التي قام بها دول المنطقة ليس لغرض اطلاعهم على تطورات جهوده واتصالاته السياسية المختلفة، وانما لان المملكة –وهذا هو المهم– كان بمقدورهما امداد كل من مصر وسوريا بعون مالي ضخم[1]. كذلك فأن دورا مهما في نطاق منظمة (الاوبك) بالنسبة الى سياسات التسعير وانتاج النفط وهي أمور تدخل في نطاق المصالح والاهتمامات الاستراتيجية الامريكية، فضلا عن تصاعد دور المملكة في المجال العربي، بما يعني امكان ان تساعد على صياغة اتجاه بذاته او تقديم مساندة فعالة لسياسة دول عربية اخرى صديقة للولايات المتحدة او تخفيف معارضة الدول العربية المناهضة للدور الامريكي.

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة، كان تأمين المساندة السياسية السعودية لعملية التسوية السياسية الجزئية ولنتائج دبلوماسية الخطوة خطوة، احد اهداف السياسة الامريكية في هذه المدة، وبالفعل كان للمملكة كثيرا من مواقفها المؤيدة لهذه الجهود، وان كانت قد اشترطت كما جاء ذلك على لسان الملك فيصل نفسه عم الملك خالد، ان تؤدي هذه العملية السياسية الى التسوية الشاملة والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، وعودة القدس ومن اولى المواقف العملية التي عبرت بها المملكة العربية السعودية عن تأييدها للدور الامريكي الجديد في المنطقة العربية، مساندتها لاتفاق النقاط الست لترتيبات وقف اطلاق النار باعتبارها اجراء يستهدف التمهيد لاقرار السلام والتحرك صوب التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن. وقد عقب عمر السقاف وزير الخارجية السعودي

(١) نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي–الاسرائيلي، اكتوبر ١٩٧٣–سبتمبر ١٩٧٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص١٩٩.



على اتفاقية النقاط الست بأن كل تحرك لحل مشكلة بالطرق السلمية يلقي التقدير. وان الحكومة السعودية راضية عن كل مايعد خطوة اولى نحو انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة[1].

كذلك جاءت مشاركة المملكة بوزير خارجيتها في الزيارة التي قام بها ومعه وزير الخارجية المصري في اعقاب مؤتمر الجزائر الرباعي اتخذ فيه قرار رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة الى واشنطن لدعوة كيسنجر الى القيام بجهود سياسية لفك الاشتباك عن الجبهة السورية، جاءت هذه المشاركة السعودية لتعبر عن تأييد قوي للدور الامريكي في اطار دبلوماسية الخطوة خطوة، ولتدلل على ان دور الوسيط الامريكي مطلوب في هذه المرحلة في رأي السعودية[2].

وبعد ان تمكن الوزير الامريكي من انجاز اتفاقيات فك الاشتباك على الجبهة السورية في ٣٠ ايار ١٩٧٤، لم تجد القيادة السعودية حرجا في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة والاعراب عن ارتياحها بما تم انجازه من تقدم للوصول الى سلام شامل وعادل في الشرق الاوسط، ولذلك تم توقيع اطار للتعاون الثنائي شمل اقامة لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي تكون مهمتها تطوير برامج التعاون بين البلدين في حقول التصنيع والتجارة وتدريب الطاقات البشرية للزراعة والعلوم والتكنولوجيا[3]. الا ان هذا التطوير في العلاقات السعودية الامريكية في شقها الثنائي لم يؤد الى احداث تغيرات ملموسة على

(١) ابراهيم عبد المنعم كروان، الموقف العربي والتحرك نحو السلام، السياسة الدولية، العدد٣٦، نيسان (ابريل) ١٩٧٤، ص٧٢.

(٢) وجيه ضياء الدين، كيسنجر وتحريك الدبلوماسية الامريكية، ص٦٩.

(٣) بيان مشترك سعودي–امريكي صادر عقب زيارة الامير فهد لواشنطن، صحيفة الرياض ١٩٧٤/٦/٨، نقلا عن الوثائق العربية لعام ١٩٧٤،بيروت، الجامعة الامريكية، د.ت، ص٣٥١.



صعيد السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية، التي استمرت في التركيز على دبلوماسية الخطوة خطوة، ولم تلزم نفسها بأي عمل جدي تجاه التسوية السياسية الشاملة، وقد برز ذلك في أمرين:

الاول: هو عدم الاتفاق على طبيعة الدول الامريكي واهدافه من وراء جهود التسوية السياسية وكذلك عدم الاتفاق حول بعض النقاط المهمة المرتبطة بهذه الجهود كالانسحاب الاسرائيلي وعودة القدس عربية وحق تقرير المصير بالنسبة الى الفلسطينيين، وهي الامور التي اختلفت بشأنها الملك فيصل والرئيس نيكسون خلال زيارة الاخير للرياض في اثناء جولته التي شملت عددا من دول المنطقة في حزيران (يونيه) ١٩٧٤، اذ لم ينشر بيان مشترك عن محادثاتهما، وجاءت تصريحات مسؤولي البلدين في هذه المناسبة لتعكس هذا الاختلاف المشار اليه[١].

الثاني: هو انتهاج الادارة الامريكية ولاسيما في عهد فورد، سياسة متشددة حيال موضوع اسعار النفط وهذه السياسة كانت من وضع الوزير كيسنجر الذي اطلق التهديدات العلنية باحتلال منابع النفط العربي، كما ساهمت الصحافة الامريكية في تجسيد هذه التهديدات حيث افردت مساحات كبيرة لمقالات ومقابلات مع مسؤولين حكوميين امريكيين اشارت كلها الى احتمالات كبيرة باحتلال منابع النفط العربي، مع وجود خطط عسكرية تفصيلية لهذا الغرض، كرد على أي زيارة لاسعار النفط قد تحدث

(١) حول زيارة الرئيس الامريكي نيكسون لعدد من الدول العربية في حزيران ١٩٧٤، وطبيعة الدور الامريكي في هذه المرحلة استمرار تأييد الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل والخلافات بين نيكسون والملك فيصل ينظر: سامر منصور، محاذير الطريق المفتوح بين العرب وأمريكا، شؤون فلسطينية، العدد٣٦، اب ١٩٧٤، ص٢٨-٣٢.



مستقبلا[١]. وبالرغم من ان المسؤولين الامريكيين ومنهم هنري كيسنجر نفسه، وقد ربطوا مثل هذه التهديدات وعملية زيادة الاسعار حسب، مع نفي أي علاقة لهذا الامر بقضية الصراع العربي- الاسرائيلي، الا ان اقتصار التهديدات الامريكية على احتلال منابع النفط العربي والواقعة في منطقة الخليج العربي واجواء الحظر النفطي الذي لم يكن قد فات على رفعه الا اشهر قليلة، تجعل من مثل هذه التهديدات ذات علاقة مباشرة بقضية الصراع العربي-الاسرائيلي، ومحاولة التأثير على سلوك الدول العربية الخليجية ومواقفها من تطورات هذا الصراع.

وادراكا من القيادة السعودية لهذه العلاقة بين التهديدات الامريكية والصراع العربي-الاسرائيلي، جاءت التحذيرات السعودية المضادة بشكل ربط بين السلوك الامريكي على صعيد التسوية وصعيد النفط معا. ومما جاء على لسان الملك فيصل في مواجهة التهديدات الامريكية تمنياته بأن تكون لدى امريكا الحكمة لتقتنع بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من دون ازمة، فوقع الازمة القادمة سيكون اشد بكثير من وقع الازمة الاولى، أي السعودية وبعض العرب- لا نريد ان نفعل أي شيء يضر بامريكا وامريكا بدورها يجب الا تقوم باي عمل يضرنا ويضر العالم الخارجي[٢].

(١) من اهم الدراسات التي تناولت التهديدات الامريكية بالتفصيل الموضوعي مع الاشارة الى رد فعل الدول العربية النفطية، ولاسيما المملكة العربية السعودية على هذه الحملة الامريكية، الدراسة التي كتبها مروان بحيري، النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩، اوراق مؤسسات الدراسات الفلسطينية رقم٤، بيروت (م.ت.ف) ينظر: ايضا مناقشة اميل نخلة للفرضية التي طرحها هنري كيسنجر حول استخدام القوة لمواجهة الاختناق الاقتصادي وانتهائه.

(٢) من حديث للملك فيصل الى مجلة النيوزويك الامريكية في ١٩٧٤/٩/٢٥، نقلا عن الوثائق العربية لعام ١٩٧٤، المصدر السابق، ص٥٥٦.





ومع رد الفعل العربي السعودي والخليجي المضاد، الذي اتسم بالتحذير من عواقب هذه السياسة الامريكية، جنحت الادارة الامريكية الى تجاوز مثل هذه التهديدات مع التركيز على احداث تقدم سياسي عسكري اخر فيما يتعلق بالجبهة المصرية، ومع اصرار الجانبين المصري والاسرائيلي كل على شروطه الخاصة، ومن ثم فشل الجهود الامريكية مما جعل الادارة الامريكية تعلن بدأها لعملية اعادة تقييم لسياستها في الشرق الاوسط[1]، وهو الاعلان الذي اثار ردود فعل كثيرة وقد جاء رد الفعل السعودي ازاء هذا التطور، وبالتأكيد على اهمية اجراء حساب دقيق للمرحلة بعد فشل كيسنجر، والتركيز على الخطوة التالية التي وصفها الامير فهد بانها الاتفاق على الهدف العربي من وراء مؤتمر جنيف واسلوب التحرك نحوه وفيه، وطالب الامير فهد الولايات المتحدة الامريكية بتحديد موقفها من التسوية وكشف دور اسرائيل في افشال خطوات كيسنجر [2].

وبعد لقاء الرئيسين السادات وفورد في اول حزيران ١٩٧٥، اعلن الامير فهد ان السعودية ليس ضد خطوات كيسنجر وان بلادع تساند المواقف التي تأخذها دول المواجهة والثورة الفلسطينية، وان المملكة ترفض حالة اللاسلام

[1] تمتد مدة اعادة التقييم للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط مايقرب من ثلاثة اشهر، بدأت بعد فشل مهمة كيسنجر في اذار (مارس) ١٩٧٥، وانتهت بلقاء الرئيس الامريكي فورد والمصري السادات في اول حزيران بسالزبورغ، وهو اللقاء الذي مهد لاستئناف دبلوماسية الخطوة خطوة مرة اخرى، وكان من نتيجتها التوصل الى اتفاقية سيناء الثانية في ١٩٧٥/٩/١ وفي هذه المرة جاءت بعض التصريحات الامريكية ملقية اللوم على اسرائيل بسبب تصلبها وترجع فضل مهمة كيسنجر الى هذا الامر كما طرح رسميا بأن الادارة الامريكية ملتزمة بالذهاب والاياب الى مؤتمر جنيف للسلام. ينظر: تفصيلات في هذه المدة في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٥، المصدر السابق، ص ص٤٧٢-٤٧٩.

[2] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٥، المصدر السابق، ص١٧٩.



واللاحرب في المنطقة، وتؤيد كل جهد يبذل في سبيل السلام العادل الذي يحقق انسحاب الكيان الصهيوني من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الذي يعطي الشعب الفلسطيني جميع حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره على ارضه[1].

وهكذا يتضح الموقفان الإيراني والسعودي من تطورات الصراع العربي-الصهيوني خلال الحربين ١٩٦٧و ١٩٧٣ والتطورات التي رافقتها والتي تعد هذه الحقبة من اكثر الحقب تطورا في تاريخ الصراع العربي-الصهيوني.

[1] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٧٥، المصدر السابق ، ص١٨١.





المبحث الثالث

اثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في العلاقات الإيرانية-السعودية:

تعرضت العلاقات الإيرانية-السعودية منذ عام ١٩٦٨ الى توتر وذلك عندما ظهرت تحركات سعودية كويتية استهدفت تنسيق كويتي بشأن الخليج العربي من اجل مواجهة التطورات المتوقعة بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١[١]. وكما تطرقت المباحثات التي اجريت بينهما على دعم اتحاد الامارات وتحقيق التعاون الاقتصادي وكذلك حث ايران بالطرق السلمية على التخلي عن ادعاءاتها بالنسبة الى البحرين وان قيام اية قوة عربية لا يعني على الاطلاق تهديدا للمصالح الايرانية وتأكيدا للتفاهم بين الحكومتين السعودية والكويتية، تم الاتفاق بينهما على حدود المنطقة المحايدة الفاصلة بين حدودهما، وفي تصريح الملك فيصل ادلى به في ايار ١٩٦٨ اكد فيه ان على الدول العربية مسؤولية حفظ الاستقرار في الخليج وينبغي ان تتعاون في سبيل تحقيق ذلك الهدف، واكد ان لايران مصالح في الخليج العربي والدول العربية وسنحافظ على مصالحنا كما تحافظ ايران على مصالحها، وبالتالي فأن الدول العربية يهمها ان تحتفظ بعلاقات حسن الجوار مع ايران ضمن نطاق عدم التعرض للمصالح الايرانية والحفاظ على الحقوق العربية في آن واحد[٢].

وقد فسرت ايران ذلك العمل بأنه موقف عدائي تجاه مصالحها في المنطقة وراحت توجه اتهاماتها الى المملكة العربية السعودية والكويت بأنهما

[١] Donald Hawley, The Trucial Ttates, London 1972, P.258.

[٢] قاسم، المصدر السابق، ص٢٣٨-٢٣٩.

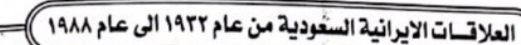


تمارسان نشاطا في الخليج العربي بالتعاون مع بريطانيا وقد تبينت تلك الاتهامات التي عدتها السعودية غير مسوغة في حدوث تراجع العلاقات مع السعودية والكويت.

اما المشكلة الثانية التي ساهمت في التوتر فكانت ذات علاقة بالزيارة التي كان يعتزم القيام بها الى المملكة العربية السعودية وكان من القرار ان تتم الزيارة خلال المدة من ٣-٨ شباط، الا انه حدث قبل ان يقوم الشاه بزيارته الى السعودية ان قام الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة حاكم البحرين بزيارة رسمية الى الرياض وقد اثارت الحفاوة التي استقبل بها التصريحات التي صدرت عند انتهاء الزيارة بشأن عروبة البحرين وغيرها من امارات الخليج الرأي العام الايراني، يضاف الى ذلك ما اكدته بعض الدوائر الرسمية في السعودية والبحرين عن اتفاق بحري لاقامة (جسر بري) (WAY) يربط بين السعودية والبحرين بحيث اعتبرت ايران ذلك المشروع بمثابة اجراء دفاعي تتخذه السعودية لاحباط اية محاولة من جانب ايران لضم البحرين[١]. وعلى الرغم من الحملة العنيفة التي شنتها الصحف الايرانية ضد ما وصفته بالاستفزازات السعودية الى درجة اعلان وزير البلاط الايراني (اسد الله علم) بان الشاه لن يقوم بزيارته الى الرياض في الوقت الحاضر الا ان الدوائر الخارجية الايرانية كانت مع ذلك تعود كثيرا على التقاء العاهلين بالنسبة لمستقبل السياسة بين ايران وجيرانها العرب في الخليج وان وسائل التعاون السياسي والاقتصادي بين ايران والسعودية وامارات الخليج العربي ستشكل نقاط رئيسة في الحادثات السعودية الايرانية ومن ثم حرص البيان الايراني الذي اوقف زيارة الشاه الى السعودية ان تصاغ عباراته بطريقة دبلوماسية بمعنى ان البيان لم يلغ الزيارة نهائيا وانما اكتفى بالقول بانها لن تتم

[١] النداوي، المصدر السابق، ص١٥٢.





في الوقت الحاضر تجنبا لتصعيد الخلاف الدبلوماسي وادت الوساطة السياسية دورها في عودة التقارب بين السعودية وايران وهي وساطة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة العربية المغربية وقام الشاه بالفعل بزيارته للرياض في ١٩٦٨[1]. ومن نافلة القول انه كان من المفترض ان يؤدي اجتماع الشاه بالملك فيصل الى تنسيق عسكري لاسيما ان الشاه حاول اقناع الملك فيصل بان الانسحاب البريطاني من شرق السويس سيترك المنطقة مكشوفة ومعرضة للفوضى وعدم الاستقرار من قبل العناصر اليسارية فضلا عن التحركات العربية التي يقوم بها الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط في اعقاب نكسة حزيران عام ١٩٦٧ وتردد بعض قطعه البحرية على الخليج العربي والمحيط الهندي مما سيؤدي الى تصاعد الدور السوفيتي في المنطقة. وقد رفض الملك فيصل[2] هذه المقترحات على الرغم من محاولات ايران ادراجها تحت مسميات اسلامية مثل مشروع التحالف الاسلامي، ولذلك اقتصر البيان الختامي على تسوية الخلافات حلال الجرف القاري بين السعودية وايران اذ تم التوقيع على الاتفاقية التي تخص السيادة على جزيرتي العربي والقاري وتقيم الجرف القاري في الخليج العربي بين

(١) النداوي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٢) يرجع رفض الملك فيصل هذه المقترحات للاسباب :

اولا: ان أي تحالف عسكري اصبح غير مقبولا في المنطقة بعد ان اعلنت الكويت والعراق معارضتهما الشديدة لاي نوع من انواع الاحلاف العسكرية.

ثانيا:ان سياسة الاحلاف العسكرية لم تعد تتفق مع روح العصر والدليل على ذلك الهزات الشديدة التي كانت تتعرض لها الاحلاف العسكرية الكبرى، هذا بالاضافة الى انه كانت هناك مبادرة من ابناء الخليج انفسهم نحو ايجاد تعاون فيما بينهم لاقامة اتحاد امارات الخليج يمكن ان يقوم بمسؤولياته السياسية والاقتصادية والعسكرية. للمزيد ينظر جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص؛ محمد رضا عودة، العلاقات الايرانية الخليجية، مركز الدراسات العربي–الاوربي، مصر، ١٩٩٤، ص٣١.



القطرين، كما تم تحديد الابعاد السياسية لاتحاد امارات الخليج العربي مع تفادي حدوث ازمة بين البحرين وايران تهدد مستقبل الاتحاد. هذا ادى الى جانب محاولة تنسيق وجهات النظر بين دول الخليج وعلاقاتها بالامارات العربية المحية بها[1].

وكان من اهم نتائج هذا اللقاء هو حرص شاه ايران على ان يظهر الملك فيصل ان ايران على استعداد لان تحل مشكلة مطالبتها بالبحرين ولكن حقيقة الامر ان الشاه كان يخطط للاستيلاء على جزر الخليج العربي الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) والتي لها اهمية استراتيجية عسكرية لايران اكثر من البحرين[2].

ومن الجدير بالذكر ان العلاقات بين السعودية وايران كان لها نتائج بالغة الاهمية وكان من ابرزها بداية تخلي ايران عن ادعاءاتها بالبحرين، غير ان هذا التحول في السياسة الايرانية لم يكن نتيجة للتعاون بينها وبين السعودية فحسب وانما كان ارتباطا بالدور الذي قامت به السياسة البريطانية التي كثفت جهودها مع ايران الوصول الى حل لتلك المشكلة، ولعل الولايات المتحدة الامريكية كانت تقف بدورها وراء الجهود البريطانية اذ كان يعنيها استتباب الاوضاع في الخليج بعد الانسحاب البريطاني كما كان للامم المتحدة دورا بارزا في تقديم الضمانات الدولية الكفيلة باحترام مايتم الاتفاق عليه بين كل من ايران والسعودية فيما يتعلق بتسوية المشكلة[3].

(١) قاسم، المصدر السابق، ص٣٤٠.

(٢) فودة، المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) قاسم، المصدر السابق، ص٣٤٠.



وبالفعل تمكنت الجهود الدبلوماسية السعودية الكويتية من احباط محاولات ايران في ضم البحرين وجعل ايران تتخلى عن ادعاءاتها، ففي عام ١٩٦٩ بدأت التصريحات الايرانية المطالبة بالبحرين تتراجع، كان اول مظهر من مظاهر التراجع الايراني متضحا في تصريح الشاه محمد رضا بهلوي في ٥كانون الثاني ١٩٦٩ اثناء زيارته للعاصمة الهندية نيودلهي اذ قال "ان سياسة بلادي الاساسية هو معارضتنا لاستخدام القوة لغرض الاستيلاء على اراض خلافا لرغبات اهلها، وبناء عليه فسأقول للمرة الاولى، اذا كان اهل البحرين غير راغبين في الانضمام الى بلادي فأن استخدام القوة لاعادة هذه الاراضي التابعة لنا امر مخالف لمبادئنا[1].

وبذلك اثبتت تلك الدبلوماسية السعودية الكويتية كفاءة بالغة اذ رفض كلا البلدين الحلول التي عرضتها ايران، والتي تقتضي اجراء استفتاء شعبي في البحرين نظرا لان ذلك يعتبر تشكيكا في عروبتها فضلا عن ان مبدأ الاستفتاء قد يعد سابقة يمكن ان تطبق في جزيرة اخرى[2]، وقد تم رفض هذا الاجراء وتم الاتفاق على اقتراح الحكومة البريطانية بأن تقوم لجنة الامم المتحدة باستقصاء الحقائق في البحرين، وقررت الامم المتحدة ايفاد ممثل السكرتير العام فيتوريو وينسبر جوشياردي لتقصي الحقائق والتي جاءت لصالح استقلال البحرين وصدر قرار مجلس الامن في ١١ ايار ١٩٧٠ الذي قضى بحق البحرين في دولة مستقلة ذات سيادة وانسحابها من المباحثات التي كانت تدور في المدة لتكوين

(١) قاسم، المصدر السابق ، ص٣٤١؛ محمد رضا فودة، المصدر السابق، ص٣٢.

(٢) ابراهيم خلف العبيدي، تاريخ الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، ص ص٢٧٦-٢٧٩.



اتحاد بين عدة من دول الامارات والتي انبثق ميلاد دولة الامارات العربية المتحدة[1].

ومن الجدير بالذكر ان بعد الادعاءات الايرانية حول البحرين. كان هناك ادعاءات ايرانية في مناطق اخرى من الخليج العربي وهي ادعاءات ايران بالجزر العربية الثلاث (ابو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) فبعد اعلان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي استغلت ايران هذا الاعلان وبدأت التهديدات باحلال الجزر الثلاث. وقد ادى حسم الادعاءات الايرانية وفشل ايران في السيطرة على البحرين الى تركيز ادعاءاتها حول الجزر والتي تمخض عنه اتصالات ومحادثات بين ايران وبريطانيا اذ يذكر السفير البريطاني في القاهرة للامين العام المساعد للجامعة العربية كنا نعرف رغبة الشاه في احتلال الجزر لاعتقاده انه فشل فشلا ذريعا في قضية البحرين لذا فهو يريد ان يثأر لهذا الفشل بذلك الاحتلال[2].

وكان اول تلميح لدى ايران استخدام القوة لتحقيق ادعاءاتها في هذه الجزر صدر عن الشاه محمد رضا بهلوي اذ قال "انه بدأ عصر جديد وان ايران ترى ان مصالحها الحيوية تحتم عليها الحفاظ على الامن والاستقرار فيه... وان بعض هذه الجزر مملوكة لبعض المنتجات تهم ايران لاسيما من الناحية الاستراتيجية وانها تابعة لها اصلا وان ايران غير مستعدة اطلاقا لترى سقوط هذه

(١) عبد الله يعقوب بشارة، دور الامم المتحدة في استقلال البحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع، السنة الثانية، تموز ١٩٦٧، ص ص٣٦-٤٠.

(٢) محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الكويت، ١٩٧٤، ص١٠٩؛ ينظر: العبيدي، التحدي الايراني لمنطقة الخليج العربي، ص٥٢.



الجزر بيد اعدائها"[١]. واستمرت التصريحات والتهديدات الايرانية باستعمال القوة اذا لم يتم تسليم هذه الجزر لايران، ففي تشرين الاول عام ١٩٧٠ اكدت ايران انها تنوي السيطرة على جزيرة ابو موسى لاسباب ستراتيجية وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الدولة الاتحادية في الامارات اذا لم تقبل بريطانيا سيادة ايران على هذه الجزيرة ثم اعلنت في ٩تشرين الثني ١٩٧٠ انها على استعداد لاستخدام القوة من اجل املاك الجزر العربية الثلاث وتلا ذلك تصريح الشاه محمد رضا بهلوي الذي قال "اننا نحتاج هذه الجزر ولاتوجد قوة على الارض تمنعنا من ذلك[٢]، وبعد يومين فقط كرر وزير خارجية ايران اردشير زاهدي ماقاله الشاه محمد رضا بهلوي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في البحرين في ٢٦ حزيران ١٩٧١ اثناء زيارته لها. وفي يوم ٢٧ حزيران ١٩٧١ صرح رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويد قائلا "نحن بحاجة لحماية مصالحنا وثرواتنا وسندافع عن ممرنا المائي والحيوي بكل ما لدينا من قوة"[٣].

وقد اثارت تلك التصريحات الايرانية اهتمام الملك فيصل اذ لم يكن يعتقد بأن الشاه كان حقا يعد تلك الجزر شديدة الحيوية بالنسبة الى امن ايران او امن الخليج، ولحل هذه المشكلة رأى الملك من الضرورة عقد مؤتمر حول امن الخليج تشارك فيه الاطراف المعنية وذات المصلحة.

وهكذا بعث الملك فيصل برسالة الى الشاه يشرح فيها الفكرة التي تثر اهتمامه، ولكن ذلك المؤتمر لم يعقد ابدا لان الشاه وضع تهديده موضع التنفيذ

(١) الفيل، المصدر السابق، ص١١٠.

(٢) عبد الخالق عبد الله، ماذا يجري في جزيرة ابو موسى، جريدة الخليج، بتاريخ ١٩٩٢/٩/٧،الشبكة الدولية للمعلومات،الانترنت.WWW.AL-Khaleej.Com

(٣) محمد حسين الزبيدي، موقفنا القومي من قضية الجزر العربية الثلاث، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاعلام الداخلي العامة، بغداد، ١٩٨٠، ص٩٢.



باحتلال الجزر الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١، وبدا من المؤكد ان سياسة الشاه العدوانية قد جعلت من الصعوبة على المملكة العربية السعودية ان تتعاون مع ايران فيما يتعلق بشؤون الخليج العربي[١].

والحقيقة ان احتلال ايران للجزر الثلاث لم يكن اكثر من حفظ ماء الوجه مع بعض النتائج الاقتصادية، فالشاه انما كان يرغب في التعويض ، خسارته للبحرين بعد التقرير الذي رفضته لجنة التحقيق التابعة لمنظمة الامم المتحدة والتي اكدت رغبة معظم البحرانيين الحياة في دولة مستقلة وذات سيادة لاسيما بهم، ومن المنظور الاقتصادي كان الشاه يرى ان الجزر العربية الثلاث تحتوي على ثروات نفطية ومعدنية ثمينة لاسيما الاوكسيد الاحمر وقد بدت نواياه واضحة بعد الاتفاق الذي وضعه مع امير الشارقة وهي المشيخة التي تعد المالك الحقيقي لجزيرة ابو موسى وبما بعد اوضح امير الشارقة انه ارغم على توقيع الاتفاق مع الشاه وانه يمتلك العديد من الوثائق التاريخية التي تثبت ان الجزيرة عربية. وفي ظل صدور قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سعت الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى القيام بترتيب اوضاع في منطقة الخليج العربي بشكل يضمن مصالحها النفطية[٢].

وقد اثيرت في تلك الاونة عدة تساؤلات حول كيفية ملئ الفراغ السياسي الذي يتولد بعد الانسحاب البريطاني في منطقة الخليج العربي. وبشأن ذلك قام جو توي روبرتس وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية والمكلف بشؤون

(١) باديب، المصدر السابق، ص٨٣.

(٢) عبد الله النفيسي، ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية العدد٣٧، القاهرة ١٩٧٤ ؛صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٤، القاهرة، ١٩٧٣، ص١١٥.



الشرق الاوسط في مهمة استطلاعية قد احيطت بالسرية التامة الى كل من السعودية والكويت وايران وكان الهدف من مهمته هو العمل على خلق ترتيبات امنية واقامة تنظيم دفاعي مشترك لاقرار الاوضاع في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني الا ان الدول الثلاث لم توافق على الترتيبات البريطانية المقترحة[١].

وبعد فشل بريطانيا في القيام بترتيبات امنية في الخليج اذ سعي الولايات المتحدة الامريكية لملئ اسمي بفراغ القوة لاسيما وان الخليج العربية منطقة حيوية جدا بالنسبة الى الولايات المتحدة ، اذ تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على الخليج العربي مصدرا رئيسيا للنفط في العالم[٢]، لذا قامت الولايات المتحدة ببحث الخيارات المطروحة لملئ الفراغ العسكري والسياسي لضمان المصالح الغربية وتأمين الدور القيادي لايران في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني، وفي تموز ١٩٦٩ تم تقديم وثيقة الى البيت الابيض قدم اثرها الرئيس الامريكي نكسون عدة بدائل وخيارات بخصوص السياسة الامريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وهذه البدائل عرفت بـ(مبدأ نيكسون) [٣].

---

[١] محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص٤٧-٤٨؛ غسان ابراهيم حسين، مستقبل العلاقات الدولية، دراسة سياسية عسكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ص١٨٠-١٨١.

[٢] اميل نخلة، العلاقات العربية الامريكية في الخليج، ترجمة فاروق عمر فوزي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص ص٢٥-٣١؛ محمد جاسم النداوي، المصدر السابق، ص١٤٩.

[٣] مبدأ نيكسون: هي مجموعة من الافكار التي طرحها الرئيس نكسون في خطبه ومؤتمراته الصحفية ١٩٦٩-١٩٧١، بعد انهيار التدخل العسكري الامريكي في فيتنام وتضمن المبدأ النقاط الاساسية الاتية:

١-احتفاظ الولايات المتحدة بكامل التزاماتها التعاهدية.=



ومن ضمن البدائل عزم الولايات المتحدة الامريكية على الابقاء على سياسة الابتعاد على ان هذه السياسة لا تعني الابتعاد عن دعم حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، غير ان بسط الاتحاد السوفيتي لنفوذه في المحيط الهندي جعل القرار الامريكي بالابتعاد غير مجدي اما البديل الاخر هو ملئ الفراغ العسكري الذي تركته بريطانيا وهو ماعرف بسياسة التدخل العسكري من خلال القيام بنشر قوات عسكرية امريكية لتأدية مهام الشرطي بدلا من بريطانيا الا ان هذا الخيار كان صعبا بالنسبة للادارة الامريكية وذلك بسبب تورطها في ضرب فيتنام كما ان الادارة الامريكية مازالت تعاني من تداعيات حرب فيتنام[١].

اما البديل الاهم في مبدأ نكسون هو ماعرف بسياسة التوكيل والذي له صلة مباشرة بالمنطقة وتعني ايجاد قوى محلية اقليمية تقوم بمهمة المحافظة على المصالح الامريكية في المنطقة وهذا الامر يجعل من الولايات المتحدة

٢-تقديم الولايات المتحدة درعا ضد أي تهديد من جانب أي قوة نووية لحرية أي امة من الامم المتحالفة معها، يعني ان أي طرف يعتبر بقاؤه حيويا للامن القومي العربي.

٣-في الحالات التي تنطوي على انواع اخرى من العدوان فأن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تطلب منها تماشيا مع الالتزامات التعاهدية ولكنها تتوقع من الدول التي تكون موضع تهديدات تتحمل المسؤولية الاولية المباشرة في توفير الطاقة البشرية اللازمة لاغراض الدفاع، للاستفاضة ينظر: فارودين وم سلدن السر معروف، مبدأ نكسون وكيسنجر في اسيا، ترجة احمد طربين ونصير غارودي، بيروت، ١٩٧٤، ص ص٧٩-١٧٠، نايف علي عبد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطاريح دكتوراه ٢٨، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٥-٥٦.

[١] فكرت نامق عبد الفتاح، الولايات المتحدة وحرب الخليج، دراسة في احتواء الصراعات الاقليمية، مجلة الامن القومي، العدد الثالث، السنة التاسعة، ١٩٧٨، ص ص١٢-١٣.



بعيدة عن التورط في الحرب مباشرة فضلا عن قربها من مصالحها النفطية والاقتصادية وكان هذا الخيار الانسب للادارة الامريكية لانه يقلل من الاعباء الدفاعية المالية التي ستلقى عل عاتق الادارة الامريكية اذا ما حاولت التدخل مباشرة[١].

وهنا يتبادر الى الذهن السؤال الجوهري من هي القوى المحلية التي ستكون وكيلة للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي.

من الملاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية وقع اختيارها على كل من السعودية وايران لتأدية هذا الدور في المنطقة وهذا الاختيار سمي بسياسة العودتين التوأمين (TWO OILAVS) واللتان تعملان كقوتين اقليميتين لحفظ الامن والاستقرار والتصدي للنفوذ السوفيتي ومواجهة القوى الراديكالية[٢]. على الرغم من انبثاق سياسة العمودين او الدعامتين الامريكيتين في الخليج العربي والتي تعني الاعتماد على كل من المملكة العربية السعودية وايران الا ان الولايات المتحدة كانت تفضل ان تركز على ايران[٣]، بشكل كبير لممارسة دور الشرطي الاقليمي في الخليج العربي وذلك للاسباب الاتية:

(١) عناد فواز الكبيسي، التسليح في منطقة الخليج العربي واهدافه في السبعينات بحث في دراسة عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص٢٢٠.

(٢) خليل علي مراد، تطورات سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، البصرة، مجلة الخليج العربي، المجلد١٧، العدد١١، ١٩٨٥، ص٣١؛ كذلك ينظر: مايكل كلير، صعود وسقوط استراتيجية التوكيل، ايران ١٩٧٠-١٩٨٠، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٧٣.

(3) Robert d. Hanks, Oil and Security in the United Stats Policy Towards The Arabian Gulf and The Indian Ocean, Arab reaearch center, Croom Hetm , London, 1981,P.48.

١. العلاقات التعاهدية الوثيقة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب الثانية مما جعل لايران مكانة مهمة في الاستراتيجية الامريكية[١].

٢. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لايران، اذ اتصل على ساحل كبير على الخليج العربي يبلغ ٨٦٠ كم فضلا عن اطلالتها على المحيط الهندي واشرافها على مضيق هرمز الذي يمر خلاله معظم النفط المصدر للعالم، كذلك ان لها حدود مع الاتحاد السوفيتي مايقرب ١٢٥٠ ميل لذا غدت ايران الحليف المهم في الجزء المهم غير المستقر من العالم، وبذلك ترى الولايات المتحدة ان قوة ايران مسألة ضرورية وحيوية لاحتواء النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج العربي[٢].

٣. العامل الاقتصادي،تشكل ايران قوة اقتصادية متنامية بوصفها دولة نفطية تملك احتياطي كبير ، فضلا عن امتلاكها للمواد الخام.

٤. العامل السكاني، لايران كثافة سكانية كبيرة مقارنة مع السعودية وبقية دول الخليج اذ ان العامل السكاني يهيء ايران لتكون احدى الدعامتين في السياسة الامريكية لان كثافة السكان تؤهل ايران للقيام بدور

(1) A.Parsons, The Pride and The Fall, Iran 1974,1979, Bedford Squars , London, 1984, P.7-46.

(٢) ظافر ناظم سلمان، السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي منذ ١٩٧٩ دراسة في اثر البيئة الداخلية، بغداد، رسالة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص٧.

الشرطي في المنطقة وبجنب الولايات المتحدة الامريكية التدخل العسكري المباشر[١].

٥. العامل العسكري، بحيث تعد ايران من ابرز واقوى المؤسسات العسكرية في المنطقة، اذ حاولت الولايات المتحدة جعل ايران العصا الامريكية في المنطقة التي تحمي مصالحها وتنفذ سياستها في المنطقة، لذا استمرت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم الدعم العسكري لايران لكي تتمكن من تنفيذ الامور الملقاة على عاتقها ولكي تكون شرطي الخليج[٢].

٦. من الامور المهمة الاخرى التي ساعدت ايران لتكون جزءا مهما في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي هي ان الادارة الامريكية تثق بالشاه محمد رضا بهلوي وتعده حليفا قويا وموثوقا به من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

٧. والمسألة المهمة الاخرى في اختيار ايران لتكون احد الدعامتين الامريكيتين في المنطقة هو تلاقي الاهداف والنوايا، اذ ان لايران اهداف توسعية كبرى في منطقة الخليج العربي، لذا فأن الولايات المتحدة الامريكية تعد ايران الاداة الامثل لتنفيذ السياسة الدولية في

---

[١] احمد باسل البياتي، دور ايران في المنظومة الامبريالية، بحث في دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥، ص ص٢٥٨-٢٥٩.

[٢] روبرت كوبال، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي، ترجمة خليل علي مراد، دراسات سياسية في منطقة الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٣، ص٧٩.



المنطقة والتي تهدف الى تهديد الامن القومي العربي واضعاف العرب واعتبار ايران الاداة الموجهة نحو العرب وتهديدهم دائما[١].

ولاجل تمكين ايران من اداء هذا الدور فأن الادارة الامريكية قامت بتقديم كل التسهيلات المادية والعسكرية لتسهل على ايران القيام بدور الوكيل او الشرطي في المنطقة اذ اعلن نيكسون في ايار ١٩٧٢ استعداد بلاده لبيع ايران كل ماتطلبه من اسلحة ومعدات، وليس من شك ان المبيعات العسكرية الامريكية الضخمة لايران قد اسهمت في انعاش الصناعة العسكرية الامريكية التي كانت تواجه ازمة عسيرة بعد انتهاء الحرب الفيتنامية، كما يساعد على ازدياد التسلح الايراني عوائد النفط بعد عام ١٩٧٣ وشدة نزعة الشاه في الهيمنة على الخليج العربي[٢].

اما الوكيل الثاني السعودية فأن اهميتها تعود الى امكاناتها المالية والنفطية والدينية ولما تتمتع به من نفوذ كبير على امارات ومشيخات الخليج، فضلا عن ان النهج الديني السعودي يعادي بطبيعته الاحزاب السياسية والشيوعية حتى دولتهم الكبرى الاتحاد السوفيتي، مما جعل السعودية قريبة من السياسة الامريكية[٣].

---

[١] صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٤، القاهرة، ١٩٧٣، ص١١٧١.

[٢] ابراهيم خلف العبيدي، امن الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧٨، بحث في مجلة اداب المستنصرية،العدد ١١، ١٩٩٥، الجامعة المستنصرية، ص٣٣٠.

[٣] محمد السعيد ادريس، المصدر السابق، ص٣١٥؛ كذلك ينظر: كمال ياسين جاسم، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارة نيكسون وعهد ريغان، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص١٤٧ ومابعدها.





من ناحية اخرى حاولت الولايات المتحدة الامريكية التوفيق بين ايران والمملكة العربية السعودية وان كان من الواضح ان اعتماد الولايات المتحدة الامريكية كان اكثر قوة على ايران خلال المدة من ١٩٧١ الى ١٩٧٣ وبدرجة اقل من السعودية حتى اطلق على تلك السياسة العمود والنصف (ONM PILOR AND HALF DIPLOMACY) غير انه منذ عام ١٩٧٥ ومع التقارب الواضح بين المملكة العربية السعودية وايران اصبح يطلق على تلك السياسة بالعمودين المتساندين (TWIN PILAR DIPLOMACY) وذلك بعد ان ادركت الولايات المتحدة الامريكية اهمية الاعتماد على المملكة العربية السعودية كقوة اقليمية لضمان الامن والاستقرار في الخليج العربي[1].

وبذلك شهدت العلاقات السعودية–الايرانية المزيد من التعاون والتقارب ولعل ابرز نتيجة تحققت من هذا التقارب هو التصدي للحركات اليسارية التي كانت تتركز بصفة لاسيما في اقليم ظفار في سلطنة عمان، اذ لم يضيع الشاه الوقت ليثبت انه سيقوم بدور الشرطي في منطقة الخليج بشكل جدي وانه حل محل بريطانيا كحامي للمنطقة بشكل عملي وبذلك اصبح معروفا ان القوات المشتركة فعلا في القتال بحيث اصبح لايران في سلطنة عمان مابين ٣٠–٣٥ الف جندي باسلحتهم الكاملة[2].

ومن الجدير باذكر ان حركات المعارضة في اقليم ظفار كانت نتيجة تدفق التيارات اليسارية والناصرية التي تدفقت الى الخليج العربي ابتداء من حقبة الستينات مما ساعد على ظهور تشكيل جبهة تحرير ظفار، التي اعلن عن

[1] النداوي، المصدر السابق، ص١٦٣.

[2] مضاني، المصدر السابق، ص١٢٠؛ فريدهالداي، مقدمات الثورة في ايران، ترجمة مصطفى كركوتي، ١٩٧٩، ص ص١٣٦–١٣٧.



قيامها في عام ١٩٦٤، وبدأت الثورة على الاستعمار البريطاني والاوضاع المختلفة في سلطنة مسقط وعمان،وقد استمر الصراع قائما بين الجبهة والسلطنة حتى وصل السلطان قابوس الى الحكم في تموز ١٩٧٠، وسرعان ما اكتسب حليفا قويا في شخص الشاه الذي كان يبدي اهتماما بالغا باوضاع الامن في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، لم يلبث ان تلقى السلطان قابوس بالاضافة الى ذلك مساعدات مالية من المملكة العربية السعودية بداية عام ١٩٧٢، غير ان المساعدة العسكرية قد وصلت اليه من ايران اذ كان الشاه يخشى من ان تنجح الثورة في خلع السلطان ومن ثم تتحول السلطنة الى ماركسية على غرار جمهورية اليمن الجنوبية الديمقراطية التي كانت ضالعة بدورها في دعم الثورة في ظفار، وقد تعهد كل من الشاه وسلطان قابوس على التعاون الوثيق فيما بينهما، بهدف حماية الطرق النفطية في الخليج العربي عبر مضيق هرمز، كما اتفق العاهلان على اية محاولة تستهدف امن دول الخليج العربي واسقرارها، وبذلك استطاعت سلطنة عمان وقد تلقت دعما من السعودية وايرن من قمع الثورة واعلان دمج اقليم ظفار في الوحدة العمانية[1].

كما كان للتقارب السعودي الايراني انعكاساته على العلاقات التجارية بين البلدين اذ ارتفعت صادرات ايران غير النفطية الى المملكة الى نحو ٥٦٠,٩٢٧ ريالا ايرانيا عام ١٩٧٤، كما ازداد عدد الحجاج الايرانيين في العام نفسه الى اربعين الف حاج مقارنة باربعة وعشرين الف حاج في العام السابق، وفي ذلك العام ايضا قررت المملكة رفع تمثيلها الدبلوماسي في ظهران من رتبة قائم بالاعمال الى رتبة سفير وكان ذلك تعبيرا واضحا عن رغبة المملكة في دعم

[1] نذير فنصه، طهران مصير الغرب في عهد الشاه الى جهورية آيات الله، باريس ١٩٨٨، ص٢٩–٣٠؛كذلك ينظر: ر.ك.رمضاني، المصدر السابق، ص ص١٢٦–١٢٧.





علاقاتها مع ايران. ومن الجدير بالذكر ان ايران في السنوات الاخيرة من حكم الشاه اخذت تتحول الى دولة اقليمية مسيطرة على الخليج ساعدها على ذلك الدعم الامريكي المتواصل وما تتمتع به ايران من امكانيات اقتصادية وبشرية وفي هذا الوقت بدأت المملكة العربية السعودية ترى في ايران انها تمثل خطا دفاعيا مهما يتسق وانظمة الحكم المعتدلة في المنطقة[١].

وفي ضوء ماتقدم، ترى العلاقات الايرانية السعودية خلال حقبة السبعينات تشهد مزيدا من التطور والتقارب بعد توصل العراق وايران لاتفاقية الجزائر وتسوية المنازعات الحدودية بينهما في عام ١٩٧٥، وفيما يبدو ان قبول السعودية للدول الامريكي كان مشروطا بتقارب سياسي بين ايران والعراق وباحترام ايران للانظمة والكيانات السياسية القائمة، وفي شهر نيسان ١٩٧٥ جرى اغتيال الملك فيصل وبذلك دخلت العلاقات بين السعودية وايران مرحلة جديدة.

وبحلول عام ١٩٧٥ شهدت العلاقات السعودية الايرانية تطورا واضحا تمثل في اتخاذ كلا البلدين مواقف موحدة او بالاحرى متماثلة تجاه العديد من الامور السياسية والاقتصادية والعسكرية على المستوى الاقليمي والدولي ومن بين تلك الامور كانت قضية امن الخليج العربي والصراع العربي–الاسرائيلي، وسياسات منظمة الاوبك[٢]. وكان العامل الاكثر اهمية من العوامل التي ادت الى هذا التطور في العلاقات مايسمى بـ(القوة النفطية) التي حدثت خلال سنوات السبعينات ففي عام ١٩٧٥ عرف البلدين طفرتين كبيرتين بعد ان قفزت اسعار

(١) علي محمد سعيد، الخليج العربي، دراسة في السياسة الاقليمية، رسالة ماجستير قمت الى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨١، ص٩١.

(٢) النداوي، المصدر السابق، ص١٦٥.



النفط من برميل يبلغ سعره (٢,٢٥) دولار في عام ١٩٧٣ الى برميل يصل الى (١٥) دولار في عام ١٩٧٥ وقد ادت تلك الزيادة في اسعار النفط الى تبني كلا البلدين لطموحات لاسيما به والدخول في مخططات تطوير كبيرة غايتها تحديث كافة مظاهر الحياة في البلدين كما زاد كلا البلدين من نشاط وفاعلية في علاقاته الخارجية سواء على المستوى السياسي والاقتصادي[١].

مما لاشك فيه ان الزيارة التي قام بها ولي العهد انذاك الامير فهد بن عبد العزيز الى ايران عام ١٩٧٥ قد زادت من عمق العلاقات الثنائية وكانت هذه الزيارة من جولة رسمية قام بها ولي العهد وشملت كل من العراق والكويت اضافة الى ايران، وتم خلال زيارته اجراء مباحثات رفيعة المستوى مع شاه ايران ومع غيره من كبار المسؤولين الايرانيين تناولت شتى القضايا الاقليمية والدولية، وبعد تلك الزيارة شهدت المنطقة تحركا سعوديا وايرانيا مكثفا اسفر عنه الدخول في مناقشات ولقاءات ومؤتمرات عديدة تتعلق بموضوع امن الخليج العربي اذ تم عقد مؤتمر لوزراء الخارجية على هامش قمة جدة الاسلامي عام ١٩٧٥ صدر في ختام اعمال المؤتمر اعلان عرف بـ (اعلان الرياض) تضمن دعوة لعقد مؤتمر قمة يضم الدول الخليجية لتدارس السبل الكفيلة ببلورة سياسة جماعية امنية مشتركة، غير ان الفكرة لم تتحقق وانتهى المؤتمر الى الفشل بفعل الخلافات بين الدول الاعضاء وتباين وجهات النظر وتضارب مصالحها الاساسية[٢]. بعد ذلك عقب (اعلان الرياض) عقد المؤتمر الاول لوزراء الخارجية في العاصمة العمانية مسقط للمدة من ١٥-١٦ تشرين الثاني وقد

(١) سلمى الحداد، التسليح الايراني والاحلام الامبراطورية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٦٢، ١٩٧٧، ص٨١.

(٢) محمد جاسم محمد، الإستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي، رؤية عربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص١٥٤.





سبقت هذا المؤتمر لقاءات واتصالات مكثفة بين الاقطار المعنية بالمؤتمر توجت باللقاء الذي حضره وزراء خارجية اقطار الخليج العربي وقدمت الى المؤتمر اوراق عديدة، حاولت الورقة الايرانية ابراز دور ايران في عملية صنع القرار في النظام السياسي مع الافتقار الى السبل الكفيلة لمنع توغل القوتين العظميين الى هذه المنطقة الحساسة في العالم، وقد رفض هذا المشروع لان بعض بنوده تمهد لقيام تكتل وحلف اقليمي تقف منه الامة العربية موقف المعارضة، وهكذا عجز مؤتمر مسقط الاول في التوصل الى تعاون فعلي على المستوى الامني بين دول المنطقة على الرغم من تحسن العلاقات العراقية- الايرانية بعد عقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وايقاف العمليات العسكرية لثوار ظفار وبهذا اهمل مشروع معاهدة امن الخليج العربي[١].

وعقد المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية في مسقط ايضا في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ وحضره جميع وزراء الخارجية الخليجيين بما فيهم ايران وطرح في المؤتمر مشاريع امنية عديدة شأنه شأن المؤتمر الاول، اذ اكدت الورقة الايرانية على عقد معاهدة دفاع خليجية تشترك فيها ايران واقطار الخليج العربي لكن رفض هذا المشروع بذات المنطلقات والاهداف التي عارضت المؤتمر الاول[٢]. وقد ادى اخفاق المؤتمرين التوصل الى التعاون الامريكي من قبل ايران لممارسة دورها في المنطقة لاسيما بعد الحرب الاثيوبية- الصومالية في القرن الافريقي وما طرحته من احتمالات انعكاسها على الخليج العربي عبر المعارضة المسلحة في سلطنة عمان بفعل الدعم الايراني السعودي للصومال ضد اثيوبيا الموالية للاتحاد السوفيتي، اذ ادى الى احداث خلل في التوازن الاقتصادي الايراني بفعل

[١] سعيد، المصدر السابق، ص٩٣.
[٢] مجد، المصدر السابق، ص١٥٨.



العلاقـات الايرانية السعودية من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٨٨

الانسجام بين المخصصات العالية لبرامج التنمية الاقتصادية الداخلية والخارجية والاجتماعية وبين مخصصات الدفاع العسكري مما ادى بدوره الى تصدع التوازن الاجتماعي وتفجر التناقضات الاجتماعية والطبقية فكانت سببا في سقوط الشاه[١].

وبموجب هذه الاوضاع الداخلية في ايران راحت المملكة العربية السعودية ترقب مايحدث في ايران لكنها لم تتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد، وقد شكل بروز اية الله الخميني بوصفه الزعيم الجديد لجمهورية ايران الاسلامية مرحلة جديدة من مراحل تاريخ ايران الحديث، وحقيقة جديدة من العلاقات بين السعودية وايران.

وتأسيسا على ماتقدم يمكن القول ان السياسات الخارجية السعودية- الايرانية والعلاقات الخارجية الثنائية بين البلدين بين عام ١٩٢٥و ١٩٧٩ كانت جيدة فقد كان البلدان يعرفان ويتعاملان مع نقاط الضعف ونقاط القوة في كل منهما وكان زعمائهما يتفاهمون مع بعضهما افضل تفاهم ولاسيما في سنوات الستينات والسبعينات اذ شهدت تلك المرحلة توافقا ايرانيا سعوديا في المجالات الاتية:

١. الحفاظ على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.
٢. اهمية التوصل الى تسوية شاملة للصراع العربي-الاسرائيلي وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة.
٣. انسحاب اسرائيل من القدس.

[1] R.K.Ramazani. Security in the Persian Gulf Forign Affaris Spring 1974, P.822.





٤. ضرورة التوصل الى تضامن اسلامي بين كافة الامم الاسلامية وتقديم العون المادي للبلدان الاسلامية المحتاجة.

٥. تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العالم العربي ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية.

٦. محاربة الشيوعية ومعاداة الاتجاهات القومية الراديكالية في المنطقة العربية والعمل دون تغلغلها داخل العالم الاسلامي والعربي والقارة الافريقية.

اما سوء التفاهم والخلافات في مجال السياسة الخارجية فكانت تسوى بعناية وبشكل سلمي لابل لقد عرفت المملكة العربية السعودية كيف تتعامل مع تعنت الشاه محمد رضا بهلوي ومع سياسته ذات الطابع التوسعي وكان ذلك ولايزال جزءا من السياسة العقلانية والواقعية والبراغماتية التي تتبعها المملكة العربية السعودية.



المبحث الرابع

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الإيراني – السعودي ١٩٦٤ – ١٩٧٩:

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية التنسيق الإيراني – السعودي بعد تسنم الملك فيصل بن عبد العزيز الحكم في التاسع من تشرين الأول ١٩٦٤ حول اليمن لأضعاف الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأبدى شاه إيران بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية استعداد الجيش الإيراني للقتال الى جانب الجيش السعودي ضد الجيش المصري، لكن الملك فيصل طلب عدم المشاركة الإيرانية لأنها قد تدفع بعض الجيوش العربية للمشاركة الى جانب الجيش المصري في حرب اليمن لأن تدخل الجيش الإيراني سيجعل حرب اليمن حرباً إقليمية[١].

لم تستمر حرب اليمن طويلاً بعد وصول الملك فيصل الى الحكم، فبعد أقل من سنة وقعت اتفاقية (جدة) التي أنهت حالة الحرب بين الجيشين المصري والسعودي واتفق الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر على ترك أبناء اليمن أن يحددوا مستقبلهم السياسي ونوع النظام الذي يختارونه، وبذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في أضعاف الجيش المصري وإنهاكه في حرب خارجية ضماناً لأمن الكيان الصهيوني وعدم تهديد إحدى دول المواجهة المتمثلة بمصر له[٢].

---

[١] عبد الرحمن الشمري، الدور الإقليمي في حرب اليمن، بلا، ١٩٨٠، ص ص١١١ – ١١٢.

[٢] عبد القادر الشرقاوي، الدور المصري في اليمن، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص٦٨ – ٦٩.





شهدت العلاقات السعودية الإيرانية في السنوات ١٩٦٤ – ١٩٦٨ تقارباً سعودياً – إيرانياً بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا عديدة لأن الإدارة الأمريكية كانت تريد استقرار منطقة الشرق الأوسط بعد ضعف بريطانيا وعدم قدرتها على إيفاء التزاماتها تجاه دول هذه المنطقة، وشهدت هذه المدة زيارات مستمرة للملك فيصل الى عدد من الدول الإسلامية وفي مقدمتها إيران، وأبدت الأخيرة رغبتها في أن يقوم العاهل السعودي بزيارة طهران سنة ١٩٦٨ للتباحث حول القضايا التي تخص إقامة مؤتمر للقمة الإسلامية وتأييد الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة ورسم الحدود البحرية في الخليج العربي[١].

باء الإعلان البريطاني الذي أعلنته حكومة العمال بالانسحاب من شرق السويس سنة ١٩٦٨ نتيجة الضعف الذي أصاب التواجد البريطاين في هذه المنطقة والخليج العربي ليدفع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث في البدائل التي تضمن تدفق النفط الى الغرب ومنع الاتحاد السوفيتي من ملء الفراغ المترتب على ذلك، وكان هذا الإعلان البريطاني يتضمن جانبين[٢] :

الأول : عسكري ويقود الى استدعاء ستة آلاف بريطاني هم طاقم القوات البرية المتواجدة في البحرين والشارقة وكذلك الوحدات البرية المساعدة.

الثاني : سياسي مستند على الجانب الأول ويتضمن أنهاء المعاهدات القديمة المتعلقة بالدفاع وأبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون ولا تتضمن أي التزامات مهمة بين الجانبين.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التحرك لمعالجة الآثار الناجمة عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وعدم ترك الاتحاد

(١) علي أحمدي، علاقات سياسي إيران وعرب، طهران، ١٣٧٢ ش، ص٩٨.

(٢) فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص٤٣.



السوفيتي أن يأخذ مكان بريطانيا في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وأخذت الإدارة الأمريكية في اعتبارات الاستراتيجية ضرورة تهيئة نفسها لمهلة ما بعد الانسحاب البريطاني الذي تقرر أن يكون في سنة ١٩٧١[١].

وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في مأزق حقيقي بعد أن قرر البريطانيون الانسحاب من الخليج العربي، بسبب المسؤولية الدولية التي اختطوها لأنفسهم بعد الحرب العالمية الثانية في الدفاع عن مصالح العالم الغربي أوربا، ومصالح حلفائهم الغربيين، إلا أن هذه الإدارة الأمريكية لم تكن راغبة في التواجد العسكري في المنطقة، رغم أنهم لم يمانعوا في التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث وذلك من أجل الدفاع عن المصالح الأمريكية[٢]، فأرتكزت سياستهم الخارجية على مبدأ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الذي صادق عليه الكونغرس الأمريكي في الثامن عشر من شباط ١٩٧٠ والذي أكد على المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية على النحو الآتي :

((تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع وفي تطور حلفائها وأصدقائها، غير أنها لا تستطيع ولا تريد القيام بإعداد كل الخطط والبرامج، وتنفيذ كل القرارات وأخذ مسؤولية الدفاع عن كل الشعوب الحرة في العالم)) واستطرد المبدأ على أن الولايات المتحدة الأمريكية ((سوف تقوم بتقديم المساعدات إذا ما كانت مهمة لأحداث تغيير، وكذلك إذا ما ضمن بأن هذه المساعدات مهمة لمصالحنا)) [٣] .

(١) عبد الحسين الجابري، آثار الانسحاب البريطاني من شرق السويس والخليج العربي على الدول الخليجية، بلا، ص١٩٧٨، ص٦٥.

(٢) علي أكبر أصفهاني، سياست أمريكا در خليج فارس، طهران، ١٣٧١ش، ص١٨٠.

(3) Nixon, The Foreign Policy Of United States, New York, 1990, P.86.



وجدت هذه السياسة الأمريكية في الخليج العربي أرضاً خصبة لتنفيذها وتطبيقها، لاسيما أن شاه إيران أبدى استعداد بلاده للعب دور الشرطي في المنطق، فضلاً عن وجود بعض الدول الراغبة في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية وهي تلعب دوراً أكبر في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية استجابة لدعوة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الذي طالب حلفاء بلاده لتحمل مسؤولية أكبر في مجال الدفاع عن منطقة الخليج العربي وضمان مصالح الغرب، وفي مقدمتها ضمان وصول النفط إليها[1].

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن أفضل من يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ السياسة الأمريكية الجديدة هي إيران الشاه والملكة العربية السعودية لأسباب عدة، فإيران تعد أفضل مثال لتوضيح مبدأ نيكسون وبإمكانها لعب دور الشرطي بحكم موقعها الجغرافي على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وبإمكانها أن تكون في مقدمة المدافعين عن المصالح الرأسمالية من خلال تزويدها بالأسلحة الحديثة لأنها محددة من السوفيت[٢] .

فضلاً عن ذلك فإن إيران الشاه ليست لديها مشاكل مع الكيان الصهيوني، لذلك لا تجد الولايات المتحدة الأمريكية أي معارضة داخلية، أو من أوربا أو من اليابان لتحويل إيران الى شرطي الخليج، كما أن هناك توافقاً كبيراً بين إيران الشاه ومطامعها التوسعية مع المصالح الأمريكية[٣] .

(١) علي أكبر أصفهاني، المصدر السابق، ص١٨٢.

(2) K. M. Edward, The Persian Gulf in 1970 – 1973, New York, 1978, P.65.

(3) United States Arms policies in the persian Gulf New York, 1977, P.191.



وأكدت الإدارة الأمريكية بالمقابل أن المملكة العربية السعودية مهيئة لتنفيذ مبدأ نيكسون لاعتبارات عدة منها امتلاكها مخزوناً نفطياً كبيراً، يوازيه دخل نفطي كبير، بجانب أن المملكة العربية السعودية بحكم عوامل عدة مهيئة للاستفادة منها لمساعدة القوات المناهضة للحركات الشيوعية، وقد عبر جوزيف سيسكو (Joseph Sisco) مساعد سكرتير الدولة للشؤون الخارجية عن وجهة نظرة أمام اللجنة المنبثقة عن الكونكرس الأمريكي سنة ١٩٧٣ قائلاً: " **نحن نعتقد أن مصلحتنا المشتركة، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، تحتم علينا أن تكون اليد العليا للقوى المعتدلة في هذه المنطقة**"[1].

واستطرد سيسكو قائلاً : " **عندما أخبرنا بقرار البريطانيين بالانسحاب من الخليج، سألنا أنفسنا عن العمل الذي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية القيام به تمشياً مع مبدأ نيكسون للمساهمة في استقرار هذه المنطقة، وبما أن التواجد العسكري المباشر غير مقبول، فقد قررنا محاولة تشجيع ومساعدة دولتين مهمتين في المنطقة هما إيران والمملكة العربية السعودية بطريقة تمكننا من تشجيع تعاونهما حتى يستطيعا أن يصبحا العنصرين الرئيسيين بمجرد رحيل البريطانيين** " [٢].

جاء حرب تشرين ١٩٧٣ لتجعل المنطقة أمام معطيات جديدة، لاسيما بعد اضطرار المملكة العربية السعودية لاستخدام النفط سلاحاً في المعركة القومية ضد الكيان الصهيوني والدول المساندة له، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تضررت كثيراً من ذلك، وكان العراق أول من دعا واستخدم هذا

(١) نقلاً عن : فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص٥٨.

(٢) نقلاً عن : فؤاد شهاب، المصدر السابق.



السلاح الفعال في المعركة لإجبارها على إيقاف مساعداتها الى هذا الكيان العدواني الاستيطاني المدعوم غربياً وأمريكياً[١].

بعد أن يتم التمهيد له بكتابة عبارة : أثرت الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الإيرانية – السعودية عندما دفعتهما للتصدي للحركات اليسارية في الخليج العربي لأن هذه الحركات كما تعتقد الإدارة الأمريكية كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي، وتستهدف تقويض الأنظمة (المعتدلة) في المنطقة مثل النظامين الإيراني والسعودي كما تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) للتفصيل عن دور العراق في استخدام سلاح النفط يراجع : حسن طوالبة، العراق ومعارك التحرير القومية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص٣٢ – ٤٠.



الفصل الرابع

العلاقات الايرانية – السعودية وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها ١٩٨٠-١٩٨٨

المبحث الاول: موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩.

المبحث الثاني: موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م

المبحث الثالث : موقف السعودية من تطورات الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠_١٩٨٨).

المبحث الرابع: موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العراقية الايرانية وانعكاس ذلك الموقف السعودي منها١٩٨٠_ ١٩٨٨..

المبحث الاول

موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩

اولا: قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩

تعد الثورة الاسـلامية فـي ايـران مـن ابـرز الاحداث فـي منطقـة الخليج العربي عام ١٩٧٩، وذلك لكونها وقعت في احدى دول (العالم الثالث) فضلا عن انها ثورة شعبية خالصة، وليست كالانقلابات العسكرية المعروفة في (العالم الثالث)، كما ان الثورة مثلت نقطة تحول كبيرة حيث اطاحت بنظام الشاه الذي تجمعت كل عوامل الاستمرار بالسلطة سواء بسيطرته الحديدية داخل البلاد من خـلال جهـاز السـافاك ام بـدعم اكبـر قـوة غربيـة لـه وهـي الولايـات المتحـدة الامريكية، وهذا ماجعل من الصعب على اية محلل ان يتوقع سقوطه بمثل هذه السرعة[1].

وهذا التساؤل يدفعنا الى ضرورة بحث العوامل التي قادت الى اعلان الثورة الاسـلامية فـي ايـران وانهـاء حكـم الشـاه محمد رضـا بهلـوي والاسرة البهلويـة التـي حكمت لاكثر من نصف قرن، فقد بدأت الاحوال الداخلية في ايران تأخذ في الاضطراب منذ اواخر السبعينات، ولعل ذلك يرجع الى الاحوال الاقتصادية التي بدأ يعاني منها الشعب الايراني، نظرا لانصراف الشاه الى دعم القدرات العسكرية للجيش الايراني على حساب التنمية الاقتصادية داخل البلاد، حتى قيل: ان الشاه كان ينفق على مشروعات الدفاع وشراء الاسلحة من الولايات المتحدة مايعادل ثلث ميزانية ايران التي على الرغم من الثورة البترولية الكبيرة الا انها بدأت تعاني عجزا ماليا منذ عام ١٩٧٦، وكان لسير الشاه في هذا الاتجاه نحو

---

[1] السيد زهرة، واقـع الثورة الايرانيـة وسـيناريوهات المسـتقبل، مجلـة السياسـة الدوليـة، القـاهرة، العدد٦٥، يوليو ١٩٨١، ص٣٠.



الاغداق على هذه المؤسسة العسكرية ومنح الولايات المتحدة الامريكية العديد من الامتيازات في بلاده[1]، السبب في ردود الفعل العنيفة التي ادت الى ثورة الشعب الايراني[2]، وبدأت الاضطرابات الداخلية تأخذ طابع العنف ضد نظام الشاه بعد ان تولى رجال الدين قيادة الثورة ضد الشاه وحكومته الايرانية بداية من شباط ١٩٧٨، والتي استمرت طوال العام حتى انها اجبرت الشاه في ايلول ١٩٧٨ على فرض الاحكام العرفية في طهران والمدن الايرانية المهمة، والتي كانت بداية مواجهة اعمال العنف بين الجيش ورجال الدين والمظاهرات[3]، ومع تضامن الاحزاب المعارضة خاصة الشيوعية كحزب توده مع القيادات الدينية المتمثلة في ايان الله ضد الشاه والحكومة الايرانية، بالاضافة الى عناصر الشباب الذين كانوا محرومين من أي نشاط فكان من السهل ربطهم بالاسلام والثورة[4]. وتجمعت هذه القوى المعارضة لتطلب بضرورة الاطاحة بنظام حكم الشاه في ايران.

ومن باريس حيث الزعامة الدينية الايرانية تعيش متمثلة في اية الله الخميني الذي رحل اليها من بغداد حيث كان يقدم منذ طرده الشاه من ايران عام ١٩٦٤، والذي اطلق عليه انصاره بعض الالقاب تقديرا له، بدأت تتوالى البيانات ضد الشاه وتطالب بالحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني والغاء المعاهدات

(1) ابو الحسن بني صدر، ايران تجربة السياسة الثورة، ترجمة در القلم، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٣.

(2) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية–الايرانية ١٩٢١–١٩٧١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص٣٠٣.

(3) احسان نراغي، من بلاط الشاه الى سجون الثورة، ترجمة دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٠٧.

(4) بني صدر، المصدر السابق، ص٣٦–٣٧.



العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية[1]. ولعل موقف الشاه المتشدد تجاه رجال الدين منذ البداية ، جعلهم يتخذون هذا الموقف نحوه وتساعدهم احزاب المعارضة، وهذه من الامور التي كانت من اوجه الخلاف في العلاقات السعودية الايرانية لان المملكة العربية السعودية تعطي مكانة مرموقة للعلماء وتجعل منهم احد كبار النظام السياسي السعودي[2].

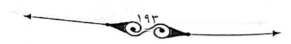
وهكذا كان لقيادة العناصر الدينية للثورة اثر الفعال في ان تشمل كل الاراضي الايرانية، التي اصابتها الاضطرابات العمالية مما ادى الى هبوط انتاج البترول الايراني وتدهور الاحوال الاقتصادية، ومن ثم اضطراب الاحوال الداخلية، ولما كان الشاه يعتمد على الولايات المتحدة الامريكية في المواقف الصعبة التي يتعرض لها، فان الموقف هذه المرة اختلف ربما للضغوط الداخلية والدولية، حيث اعلن الرئيس كارتر ان الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الداخلية في ايران[3]، وكا ذلك يعني في حقيقة الامر عدم وقوف الولايات المتحدة الامريكية بجانب الشاه. وان امر بقائه متروك للشعب الايراني بعكس الموقف ايام ثورة مصدق.

وبدأ الامام الخميني يستغل هذه الظروف، ويشدد من بياناته وهجماته من الخارج مع انصاره من الداخل في ايران على الشاه الذي وضح انه اصبح عاجزا عن الوقوف امام هذا التيار القوي الذي يحمل معه رياح التغيير، وبعد أن

(1) احمد السيد الحسيني دكتور، اصداء الحرب العراقية الايرانية في الشعر الفارسي المعاصر، القاهرة، ١٩٩١، ص١٦٩.

(2) الزياني، المصدر السابق، ص١٤٢.

(3) American Foreign Policy: Basic Documents 1977-1980, Dipartment of state Washington 1983, P.725.



كانت كل السلطات مركزة في يده لكونه رمزا للامبريالية الايرانية[١]، اصبح ولم يعد له سلطات ولا انصار يقفون بجانبه، حتى ان الجيش الذي انفق عليه ملايين الدولارات ويمتلك احدث انواع الاسلحة في العالم قد خذله هو الاخر وتركه خلال تلك الاحداث[٢].

وهكذا اجتمعت الاسباب: الاضطرابات العنيفة التي اشعلت في انحاء البلاد، وتخلي الجيش عن قائده، والولايات المتحدة عن صديقها الذي سبق لها ان انقذته، فلم يجد الشاه مفرا في كانون الثاني ١٩٧٩ من ان يعيش شهبور بختيار رئيسا للوزراء وهو المعروف بميوله المعتدلة في محاول يائسة للخروج من الازمة، في الوقت الذي اعد الشاه نفسه للتخلي عن سلطته الى مجلس وصاية على العرش والاستعداد لمغادرة البلاد. ولعل هذه التطورات قد جعلت الولايات المتحدة حليفة الشاه تعلن تأييدها لقراره بمغادرة ايران[٣]، وفي يوم١٦ كانون الثاني ١٩٧٩ غادر الشاه ايران لاخر مرة[٤] اصبحت مهيأة للعناصر الدينية والاحزاب المعارضة والشعب الايراني لاستقباله اية الله الخميني الذي عاد الى طهران في الاول من شباط ١٩٧٩، ليتسلم رجال الدين اتباعه زمام الحكم في العاشر من الشر نفسه، وفي اذار طرح الاستفتاء على الجمهورية الاسلامية وصوت ١٩٧ ممن شاركوا في لصالح اعلان الجمهورية، واعلن الخميني اول نيسان ١٩٧٩ يوم الجمهورية الاسلامية في ايران[٥].

---

[١] بني صدر، المصدر السابق، ص٣٠.

[٢] قاسم، المصدر السابق، ص١٦٥.

[3] American Foreign Policy, OP.Cit, PP.728-729.

[٤] نراغي، المصدر السابق، ص٢١.

[٥] زهرة، المصدر السابق، ص٣٠.



وهكذا يتضح ان هناك عوامل ودوافع ساعدت على تفجر الثورة الايرانية وكان من ابرزها:

١. شيوع الفساد الاداري والرشوة وتضخم الجهاز الاداري الذي كان يفتقر الى الكفاءة والقدرة على اداء الوظائف اليومية المنوط بها.

٢. انعدام قنوات المشاركة السياسية وفرض السلطة والقوة والبطش في تنفيذ سياساتها.

٣. التبعية الكاملة للولايات المتحدة في المجالات الرئيسية مما ساعد على ازدياد الغضب الشعبي تجاهها.

٤. تكريس الاضطهاد المستمر لرجال الدين الايرانيين ومحاولة الحكومة تقييد حريتهم وابعادهم عن المشاركة في الادلاء بآرائهم في السياسات الداخلية والخارجية للحكومة[1].

وفي اعقاب قيام الثورة، كرست السلطة الجديدة جهودها داخليا على تغيير الهياكل الاساسية للحكم البهلوي من خلال القضاء المنظم على مؤيديه، وبناء دولة تعتمد على الزعامة الدينية وانشاء مؤسسات ثورية[٢]. اما على المستوى الخارجي، فأن النجاح السريع الذي حققه رجال الثورة داخل ايران شجعهم باتجاه محاولة تطبيق التجربة الثورية الايرانية على دول المنطقة ، ولذا تبنت الجمهورية الاسلامية مبدأ تصدير الثورة الى الخارج.

ومن هذا المنطلق ، عملت الثورة الايرانية على خلق نوع من المخاوف لدى الحكام في منطقة الخليج العربي، اثر صدور تصريحات على لسان

---

[١] يوسف الزين، الثورة الايرانية وانعكاساتها، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠، ص٢٠.

[2] Eric Roulean, Khomenies Iran, Foreign Affairs, VOL59, NO.I.Fall. 1980, P.16.





مسؤوليها توحي باعتبار ان الثورة الايرانية هي ثورة كل المسلمين، والتي حاولت تأكيدها من خلال عدة مبادئ:

١. التأكيد على ان ايران هي القوة الوحيدة القادرة على التحكم في منطقة الخليج العربي.

٢. اعتبار تصدير الثورة الايرانية ركيزة من ركائز السياسة الخارجية للثورة الايرانية بدءا بدول الخليج العربي.

٣. تبليغ الاسلام دعوته، وخاصة المذهب الشيعي.

٤. السعي لاقامة حكومة اسلامية عالمية، ومساندة المستضعفين والحركات التحررية[١].

لقد اعتبرت الحكومة الايرانية تلك المبادئ هي الاسس والمرتكزات للسياسة الخارجية الايرانية في بداية الثورة، وهي بلاشك تتناقض مع مبادئ واهداف السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الخليج، فمن بين الاسس والاهداف التي تسعى السعودية اليها يمكن ان نشير الى مايلي:

١. رفض أي توسعات اقليمية على حساب دول الخليج، وخاصة من قبل ايران والعراق وضرورة الحفاظ على الوضع القائم دون اخلال به، فقامت برفض المطالب الايرانية في البحرين، والاحتلال الايراني للجزر الاماراتية الثلاث، كما عملت على الحد من سياسة تصدير الثورة ومحاولة زعزعة الوضع القائم في المنطقة التي قامت بها ايران.

[١] بهرام كاظمي، العلاقات الايرانية–السعودية، مختارات ايرانية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، السنة الاولى، العدد السابع، فبراير ٢٠٠١، ص٣٢.





٢. ان الامن السعودي يرتبط بشكل مباشر بأمن الدول الخليجية، واي مساس بهذا الامن يعني تهديد مباشر للامن القومي السعودي.

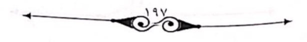
٣. التأكيد على حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي، وذلك ضمانا لانسياب صادرت دول المنطقة النفطية وحماية لتفاعلها التجاري.

٤. الحرص على تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية العربية المحافظة بمنأى عن أي تدخلات عراقية او ايرانية من شأنها ان تفسد النسق التعاوني الخليجي، وعلى هذا الاساس تم انشاء مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينات.

٥. التأكيد على ان امن الخليج العربي يعتمد بشكل مباشر على سلامة الانظمة السياسية الخليجية العربية، وترفض التدخل في شؤونها الداخلية، كما هو الحال في شؤون دول الخليج العربية، وتؤكد على محاربة محاولات التخريب الداخلية والخارجية في المنطقة.

٦. ادانة الاعمال الارهابية التي تتعرض لها بعض دول الخليج والتي استهدفت زعزعة امنها واستقرارها، والتأكيد على التضامن معها، باعتبار هذه الاعمال تمثل تهديدا مباشرا لامن السعودية.

٧. التأكيد على علاقاتها مع دول الخليج العربي على مبدأ حسن الجوار كقاعدة اساسية، ومناقشة بقية الدول الخليجية والاقليمية مراعاتها في تعاملها مع بعضها البعض، علاوة على تأكيدها على مبدأ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.



٨. اعتماد الحوار كوسيلة فعالة لفض المنازعات بين الدول تماشيا مع مبادئ التعايش السلمي التي اقرتها مبدئ الاخلاق العامة والمواثيق الدولية[١].

ومع تلك الاهداف التي سعى البلدان الى تحقيقها على صعيد السياسة الخارجيـة، تحـدد ومنـذ البدايـة ان العلاقـة بينهمـا سـتقترن بالتنـافس والصـراع، فالمملكـة العربيـة السـعودية لما لهـا من موقف واضـح في بقاء الوضـع القائم، ومعارضـة القوى الاقليميـة الثوريـة، لـم تسـتطيع ان تتعـايش مـع اهـداف الثـورة الايرانية التي تطالب باعادة النظر في الاوضاع القائمة، كما ان الطابع العقائدي في النظـام الايرانـي الجديـد كـان بمثابـة تهديـد اخـر للـدول الخليجيـة، وموجـه بالاساس ضد المملكة العربية السعودية التي تستمد شرعيتها على الاساس ذاته التي بنت عليه الجمهورية الاسلامية الايرانية شرعيتها، أي الاساس الديني فهي حارسة المقدسات الاسلامية، وتستمد جزءا من مكانتها الدولية من دورها الريادي فـي الـدفاع عـن القضـايا الاسـلامية ومـن استضـافتها لمقـر منظمـة المـؤتمر الاسـلامي بالرغم من ان التحـول للشـرعية الدينيـة فـي الجانـب الايرانـي، الا ان المحتوى الثوري للايديولوجيا الايرانية لم يكن ارتيـاح السعودية، ولاثنائية ستكبرين ومستضـفين كانـت تتوافـق مـع التزاماتهـا الدوليـة وعلاقاتهـا الخارجيـة، وبالتـالي دخلت المملكـة العربيـة السـعودية مـع الجمهوريـة الاسـلامية الايرانيـة فـي صـراع على مصدر الشرعية[٢].

[١] خالد العلي، سياسـة واهداف السياسـة الخارجيـة السـعودية، فـي كتـاب السياسـة الخارجيـة السعودية في مائة عام، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٩، ص٥٥.

[٢] نيفين سعد، السياسات الخارجيـة العربيـة تجـاه ايـران، المستقبل العربـي، بيـروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، العدد٢٧٩، ٢٠٠٢، ص٨٥.



ثانيا: موقف السعودية من الثورة :

لقد كانت المملكة العربية السعودية خلال تلك الاحداث تراقب الموقف حرصا على استقرار الوضـع فـي المنطقـة، ورغبـة منهـا فـي استمرار العلاقات السعودية الايرانية لاهميتها للمنطقة وتأثيرها الكبير في دول الخليج، فقد اعلنت ترحيبها بعودة اية الله الخميني الى ايران وتشكيل الحكومة الايرانية برئاسة مهدي بازركان[١]، ولما كان رئيس الحكومة الايرانية من المعتدلين الايرانيين، فقد اظهر حرصه على العلاقات الايرانية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، واعلن عن رفضه تقسيم البلاد العربية الى دول ملكية محافظة واخرى جمهورية تقدمية كما كانت ظاهرة النظم الثورية في المنطقة، وذلك تجنبا لسوء العلاقات مع العالم العربي، وكذلك كان موقف بازركان من اسرائيل ايضـا عـاملا مهما للتقارب مـع العالم العربي في تلك الفترة من عمر الثورة الايرانية ايضا، حيث قام بقطع العلاقات الايرانية مع اسرائيل في ١٨ شباط ١٩٧٩[٢].

ولقد كانت هذه المواقف التي اعلنتها حكومة بازركان عاملا رئيسا في موقف المملكة العربيـة السـعودية تجـاه الثـورة الايرانيـة، حيث ارسـلت الحكومـة السعودية برقية تهنئة الى مهدي بازركان رئيس الحكومة الايرانية بمناسبة توليه السلطة[٣]، فكانت هذه الرسالة دلالة على حرص المملكة على استمرار العلاقات بين البلدين، وعلى الجانب الاخر ايضا اعلنت الحكومة الايرانية الجديدة رغبتها في التخلي عن سياسة الشاه تجاه دول الخليج بعدم الاستمرار في اداء ماكان

[١] كاظمي، المصدر السابق، ص٣٣.

[٢] نراغي، المصدر السابق، ص٢٣١.

[3] American Foreign Policy, OP.Cit, P.729.



يطلق عليه دور شرطي الخليج في المنطقة، وتعبيرا عن هذه السياسة الغت ايران في اذار ١٩٧٩ صفقة اسلحة امريكية كبيرة كان الشاه قد تعاقد عليها، ولعل هذا الاتجاه من الحكومة الايرانية برئاسة بازركان قد شجع حكومة المملكة العربية السعودية مرة اخرى على ارسال برقية تهنئة الى الحكومة الايرانية بمناسبة اعلان قيام جمهورية ايران الاسلامية في الاول من نيسان ١٩٧٩[1].

ومن ناحية اخرى فقد كان سقوط الشاه يمثل خسارة كبيرة بل كارثة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الاتصال بدول الخليج الاخرى لتهدئة مخاوفهم، وارسلت عددا من القوات الامريكية الى المنطقة وطائرات الانذار المبكر لحماية هذه الدول وكذلك ارسلت وزير الدفاع هارولد براون لزيارة دول المنطقة ليعبر عن وقوف واشنطن بجانب دول الخليج، ويؤكد استمرار السياسة الامريكية نحو هذه الدول[2].

وقد سادت العلاقات السعودية الايرانية في تلك الفترة حالة من الهدوء والترقب لتوضيح الامور، فصارت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى تنتظر تطور الاحداث حرصا على استمرار العلاقات، وكانت هذه الدول على استعداد كامل للتعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الاسلامية في ايران[3].

وكان للنظرة السعودية واقعها، حيث جاء تطور الاحداث معبرا عن اختلاف نوايا رجال الثورة، فسقطت حكومة بازركان المعتدلة، جاء ذلك عقب قيام مجموعة من الايرانيين المتطرفين باحتلال السفارة الامريكية في طهران في

(١) نراغي، المصدر السابق، ص ص٢٩٦-٢٩٧.

(2) American Foreign Policy, OP.Cit, P.799.

(3) Ramazani, R:Revolutionary Iran, Challenge and Response in the Middle East, John Hopkins Uni.Press, London 1988, P.118.



تشرين الثاني ١٩٧٩[1]، وهو الحادث الذي ترك اثره في العلاقات الامريكية الايرانية، وشكل قطيعة ايران مع الولايات المتحدة خاصة والغرب بصفة عامة[2].

وبدأت التصريحات الايرانية تعكس الوجه الاخر للثورة نحو دول الخليج، حيث اخذت تهدد بتصدير واسقاط حكومات اقطار الخليج العربي مما ادى الى بداية تحفظ المملك العربية السعودية في مواقفها تجاه الجمهورية الاسلامية في ايران، حيث رأت في التصريحات الايرانية مايثير القلق وان ايران اصبحت قوة ثورية تهدد منطقة الخليج[3].

كان الموقف الايراني تجاه دول الخليج ومن ضمنها المملكة العربية السعودية والعداء الصريح للولايات المتحدة خاصة بعد احتلال السفارة الامريكية في طهران، والذي لم يجد حلا في تلك الفترة مما ادى الى تعزيز القوات الامريكية في المنطقة[4]، بالاضافة الى قيام الاتحاد السوفيتي بغزو افغانستان في كانون الاول ١٩٧٩، كان ذلك من الامور التي جعلت الادارة الامريكية تعمل على تغيير نظريتها للامن في منطقة الخليج، وقد اعلن ذلك الرئيس الامريكي كارتر في خطاب يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ بقوله "ان أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعد اعتداء على

(١) نراغي، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٢) عن تطورات احداث السفارة الامريكية في تلك الفترة ينظر:
American Foreign Policy: Basic Documents 1977-1980, Department of State Washington 1983, PP.737-739.

(٣) العيدروس، المصدر السابق، ص٣٠٤.

(4) Ramazani, OP.Cit, P28.



المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية، وسيتم الرد عليها بكل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية[١].

ولعل هذا الاعلان الذي سمي بـ (مبدأ كارتر) قد عبر عن موقف الولايات المتحدة الامريكية وحل محل مبدأ نيكسون لضمان امن الخليج العربي في وجه الثورة الايرانية والقوة الاجنبية، واذا كان مبدأ نيكسون يعتمد على قوة اقليمية، فأن مبدأ كارتر اعتمد على الولايات المتحدة الامريكية نفسها، مما ادى الى تغيير نظرية الامن في منطقة الخليج واصبحت الولايات المتحدة تتحمل هذه المسؤولية[٢].

ومن التصريحات الايرانية اتضحت نوايا الحكومة الجديدة تجاه نظرية امن الخليج ايضا ودول الخليج وكانت تقضي بقيام حكومة اسلامية وعمل منطقة امنية للخليج تحقق فيها ايران التفوق السياسي[٣]، فاعاد هذا الموقف بطابعه الديني الجديد طموحات الشاه القديمة باقامة حلف عسكرية للمنطقة، تكون السيطرة فيه لايران، مما ادى الى بداية مرحلة من التوتر في العلاقات السعودية الايرانية والذي انعكس بدوره على دول الخليج العربية الاخرى، لان المملكة العربية السعودية من ناحيتها اعادت تأكيد سياستها الداعية الى رفض أي تحالف عسكري في الخليج، واعلنت بأن السياسة السعودية لن ترتبط بسياسة أي دولة اخرى[٤].

[1] American Foreign Policy, OP.Cit,P.779.

[2] Ibid, P.800.

[3] Ramazani, OP.Cit, P.28-29.

[٤] محمد السعيد عبد المؤمن، ايران والبحرين بحث في مجلة دراسات شرق اوسطية، عدد١٩١، مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ص٥٠.



وهكذا كانت العلاقات السعودية الايرانية- كما اسلفنا- طول مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي حتى سقوطه عام ١٩٧٩ مبنية على اساس التعاون والتحالف لسبب مفاده ان الدولتين تشكلان القوتين الرئيسيتين في منطقة الخليج العربي، لارتباطهما بعلاقات لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية لذا عملت الاخيرة على تقويتها عسكريا للحفاظ على مصالحها والوقوف بوجه المنافسة السوفيتية في المنطقة، انعكاسا لمبدأ نكسون وسياسة العمودين المتساويين للسياسة الامنية الامريكية في الخليج العربي. وقد نتج عن ذلك النوع من التعاون والتحالف بين الطرفين الحفاظ على الوضع الراهن على الرغم من التنافس القائم بينهما لاحتلال المركز القيادي في المنطقة والذي كان من دواعيه التسابق بين كل من ايران والسعودية بناء قوة عسكرية التي تؤهل كل منهما لهذا المركز القيادي[١].

وهكذا استمر التعاون السعودي- الايراني في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية حتى سقوط الشاه وقيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، وحتى قبيل اندلاع الثورة الاسلامية الايرانية حرصت المملكة العربية السعودية على دعم الشاه ونظامه، معتقدة ان قوة نظام الشاه سوف تصمد اما ضغوط الثورة، كما حدث في مرات سابقة[٢]، فقد وجه الامير سلطان عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي الاتهام الى الشيوعية العالمية باثارة الشعب في ايران، بينما

[١] كان الملك فيصل بحاجة الى بناء قوة بحرية ينافس بها القوة البحرية الايرانية، منذ قيام ايران بالسيطرة على سفينة سعودية في الخليج بداية عام ١٩٦٨، ليست كسلاح يستخدم ضد ايران، بل لضمان امتلاك السعودية لصوت مستقل في امن الخليج، للمزيد ينظر: David E.Long, The Persian Gulf and interdiction in its Peoples Polities and economic, colorad- Westrewpress- 1978, P.63.

[٢] سلامة، المصدر السابق، ص٢١٠.





اعلن وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل ان السعودية لها علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية مع ايران تنتمي الى المنطقة الجغرافية نفسها وهذا هو السبب في أي مشاكل تتعرض لها ايران وقد تسبب قلقا في المنطقة باسرها وفي العالم عموما[١].

وفي اوائل كانون الثاني ١٩٧٩ اعلن فهد بن عبد العزيز ولي العهد انذاك "ان الحكومة تساند الشاه مع وجوده المستمر في ايران، وان الشاه هو السلطة الشرعية، وحذر من استمرار الاضطراب في ايران بأنه لن يساعد على الاستقرار في الخليج[٢].

الا ان الاسناد السعودي لم يمنع سقوط الشاه ونظامه ومجيء نظام شديد العداء للنظم السياسية الخليجية المحافظة وللنظام السعودي بصفة اساسية ولتوجهاته وتحالفاته الدولية، وبالذات الولايات المتحدة الامريكية[٣].

لقد جاء التحول من النظام الملكي الى النظام الجمهوري في ايران محملا بالاخطار، اخطار دمج النظام الخليجي في النظام الدولي، وتكثيف الوجود العسكري السوفيتي في المنطقة اذا ما اختارت واشنطن خيار الوجود العسكري المباشر كبديل لسياسة العمودين المتساندين سقوط الركيزة الايرانية وعجز الركيزة السعودية عن القيام بالمهمة، واخطار تهديد شرعية النظام السياسي السعودي، فالنظام الجديد ليس نظاما جمهوريا يفتقر تهديده للنظام

---

(١) سلامة، المصدر السابق ، ص٦٠٣-٦٠٤.

(٢) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، المصدر السابق، ص٢١١؛ وفريد هاليدي، السياسة السوفيتية في قوس الازمة، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص٩٤-٩٥.

(٣) نقلا عن سلامة، المصدر السابق، ص٦٠٥.



السياسي في الرياض كنظام ملكي وراثي فحسب، بل انه نظام يرفع شعار تصدير الثورة في المنطقة[١].

واخيرا يمكننا القول بأن قيام الثورة الاسلامية الراديكالية في ايران اثر تأثيرا بالغا في منطقة الخليج العربي، حيث شكل قيامها جرس انذار الى دول الخليج العربي، كما دلت على ذلك جولة ولي عهد دولة الكويت في كانون الاول ١٩٧٨، في محاولة لتعزيز التعاون بين تلك الدول. ومنها زيارته الى الرياض، اذ عبر الجانبان عن قلقهما ازاء الهياج في ايران وتأثيره في المنطقة، وتأكيدا على قلق السعودية كان بيانا ولي العهد الامير فهد في كانون الثاني ١٩٧٩ معبرا عن مساندة المملكة لنظام الشاه الذي وصفه بانه يرتكز على الشرعية[٢].

---

(١) باكينام الشرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية في العلاقات العربية-الايرانية، جمال زكريا قاسم (تحرير) العلاقات العربية الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص١٨٢.

(٢) عبيد، المصدر السابق، ص١٠٥.



المبحث الثاني

موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م

تعد المملكـة العربيـة السـعودية ودول الخلـيج فـي الكويـت شـمالا إلـى سـلطنة عمـان جنوبـا وحـدة جغرافيـة وتاريخيـة واحـدة، تهيـأت لهـا كـل الظـروف والاسباب لان تكون مجتمعا واحدا، خاصة من ناحيتي السكان والحكام، فسكان منطقة الخليج العربي ينتمون الى اصول واحدة، هي القبائل العربية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية[1]، ومع هجرات هذه القبائل الى شاطئ الخليج في فترات التاريخ ظهرت كيانات ووحدات قبلية اتخذت الصفة السياسية، فظهر العامل الاخر وهو الحكام، لان قادة وحكام هذه الكيانات السياسية التي اصبحت تشكل دول الخليج ينتسبون الى اصول قبلية واحدة من شبه الجزيرة العربية، مما كان عامل التقارب فيما بينهم عبر مراحل تاريخهم[2].

وقد تعرضت هذه المنطقة لاخطارى الاستعمارية التي اجتاحت الكثير من بلدان العالم في القرن التاسع عشر الميلادي، ولكونها شبه مترابطة فقد خضـعت جميعهـا للنفـوذ البريطـاني الـذي ظـل مسـيطرا عليهـا حتـى اسـتطاعت الحصول على استقلالها في ظل مساعدة المملكة العربية السعودية، فكان لزاما عليها ان تحافظ على الصلات التاريخية التي تربط بين شعوبهم وحكامهم.

---

[1] صلا العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٥.

[2] نواف بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الاقليمي، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامع القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٦.



ولما كانت المملكة العربية السعودية تمثل الجزء الاكبر من مساحة شبه الجزيرة العربية، والكيان السياسي المستقل، واغنى بلدانها بالثروة البترولية، ولها من المميزات ماجعلها الشقيق الاكبر لبقية دول الخليج، فقد لعبت دورها في المحافظة على هذه الدول وعلى علاقات المودة بينهم، والتي كان يعوقها الخلافات الحدودية في ظل الوجود الاستعماري فعملت سياسة المملكة العربية السعودية على ازالة هذه الخلافات، بحل مشكلات الحدود بينها وبين هذه الدول، او بين هذه الدول وبعضها او مشكلاتهم مع ايران في مياه الخليج.

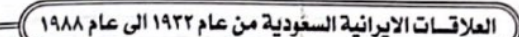
ولما كان ظهور البترول السبب في اثارة المشكلات خاصة عقب ظهوره في المناطق الحدودية[1]، فقد لعبت المملكة دورها من خلال مباحثات متعددة بين الاطراف المتنازعة على الحدود، حتى يتم تصفية هذه المسائل حرصا على علاقات المودة التي تربط بين هذه الدول الخليجية والمملكة، فكانت المباحثات طريق التوصل الى الحلول وعقد الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية تصفية جميع المسائل المتعلقة بالحدود بينها وبين جيرانها من الدول الخليجية، وكانت البداية نحو نهاية هذه الخلافات مع جيرانها هو توصلها لتسوية حدودها مع البحرين في اتفاقية عام ١٩٥٨[2]، والتي كانت اولى اتفاقيات الجرف القاري بالمنطقة، وكان سبب توتر العلاقات السعودية الايرانية في تلك الفترة نظرا للاطماع الايرانية في البحرين.

---

[1] Gross.M.Feisal of Arabia, The Ten years of a Reing Emge Sepix, London, 1976, P.18.

[2] محمد مصطفى شحاته، الحدود السياسية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص٢٢٣.





تم تسوية الحدود مع الكويت عقب استقلالها في المنطقة المحايدة حيث اتفقت الدولتان على اقتسامها في اتفاقية ٧ تموز ١٩٦٥، وهو العام الذي شهد ايضا في شهر كانون الاول توقيع اتفاقية الحدود السعودية مع قطر [١].

اما بالنسبة للحدود مع الامارات العربية وسلطنة عمان فقد انشغلت المملكة العربية السعودية معهما في كفاحهما من اجل مسألة اتحاد الامارات ودعم استقلال عمان، حتى قيام دولة الامارات العربية المتحدة واستقلال سلطنة عمان. وفي اثناء زيارة السلطان قابوس للمملكة العربية السعودية في كانون الاول ١٩٧١ وخلال مباحثاته مع الملك فيصل انتهت مشكلة الحدود بترك المملكة العربية السعودية لثلاث قرى من واحة البريمي لسلطنة عمان[٢].

وكذلك فعل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة في اثناء زيارته للرياض في اب عام ١٩٧٤، وعقب مباحثاته مع الملك فيصل انتهى النزاع الذي طال بين البلدين حول واحة البريمي، بتنازل المملكة عن معظم اراضي الواحة لأبو ظبي؛ في مقابل تنازل أبو ظبي عن مثلث سبخة مطي المطل على مياه الخليج للمملكة لتنتهي بذلك مشكلة الحدود بين البلدين[٣].

وهكذا كانت تسوية هذه المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية من ناحية والبحرين والكويت وقطر وعمان والامارات من ناحية اخرى،

---

[١] صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، ص٣٧.

[٢] فاروق اباظة، القضايا المعاصرة حول الحدود السياسية السعودية على الساحل الغربي للخليج، من ابحاث مؤتمر اقليم الخليج على مر العصور، منشورات تحاد المؤرخين العرب، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص٦٢٩.

[٣] المصدر نفسه، ص٦٣٩.



احد عوامل التقارب الرئيسة لمنع أي خلافات حولها بين هذه البلدان، ولقد شهدت فترة السبعينات الكثير من عوامل الترابط الاخرى بالاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات، والتي مهدت لها مواقف المملكة العربية السعودية تجاه الاطماع الايرانية او العراقية نحو دول الخليج خلال الستينات في اثناء مرحلة الاستقلال[١]، حيث كانت المملكة تعد نفسها المسؤولة عن حماية هذه الدول من خلال العلاقات السعودية الايرانية، حتى بعد ان استقلت هذه الدول واصبح لها علاقات مع أيران.

لقد ارتبطت الحاجة الى مزيد من التعاون بين الدول الخليجية بالاحداث التي تمر بها المنطقة خاصة من ناحية ايران، خلال الاضطرابات الداخلية فيها عام ١٩٧٨ قامت الكويت بالدعوة الى ضرورة التعاون بين دول الخليج العربي، التي اعقبها صدور العديد من البيانات للزيارات المختلفة بين قادة دول الخليج تؤكد على اهمية التنسيق عن طريق العمل المشترك بين هذه الدول[٢]، حتى كان قيام الثورة في ايران في شباط ١٩٧٩ وتداعيات سياستها نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج، خاصة بعد هجومها المستمر ومحاولتها تصدير ثورتها الى هذه المنطقة، اثارة الاضطرابات في هذه الدول، الى ان كانت قمة التصعيد مع اشتعال الحرب بين العراق وايران في ايلول عام ١٩٨٠ وما صاحب ذلك من تطورات اقليمية اهمها الاحتلال السوفيتي لافغانستان في كانون الاول ١٩٧٩، مما اوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، جعلت الدول الخليجية تبحث في اطار يمكنها من خلاله تنسيق جهودها ومواقفها لمواجهة هذه المتغيرات[٣].

---

[١] ابن عبد العزيز، المصدر السابق، ص٤٤.

[2] Nakhleh, E.The Gulf Co, Operation Council Policies Problems and Prpspects Now Yourk, 1986, P.3.

[٣] ابن عبد العزيز، المصدر السابق، ص٤٠.





خاصة في ظل استمرار الحرب الايرانية العراقية التي ادت الى احتمالات تعرض احدى هذه الدول للاخطار لقربها من مسرح العمليات، وتحسبا مما يحدث اذا انتصرت احدى القوتين ايران او العراق، وانعكاس ذلك على الاوضاع الامنية، فكانت حتمية التجمع له يتيحه ذلك من امكانية التعامل مع القوة المنتصرة، من واقع الندية وعدم اتاحة الفرصة لاي منهما للهيمنة على المنطقة[١].

واذا كانت تلك مـن الاسباب المباشرة للحاجة الـى اقامـة تجمـع بـين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الاخرى، فأن الامين العام لمجلس التعاون الخليجي حدد الاسباب فـي المتغيرات الاقتصـادية العالميـة، والتداعي العربي، ثم الحرب العراقية الايرانيـة ومـا تمثلـه مـن مخـاطر امنيـة علـى دول الخليج، بالاضافة الى مشكلات التنمية والهجرة الاجنبية، وما يتطلب ذلك من تنسيق بين هذه الدول[٢].

وبدأت الخطوات التنفيذية للاتفاق على اطار لجمع الدول الخليجية في اجتماع عقده وزراء خارجيـة الـدول الست: المملكـة العربيـة السـعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربيـة المتحدة وسلطنة عمان فـي الريـاض يـوم ٤ شباط ١٩٨١، حيث وقعوا على وثيقة لاعلان مايعرف بمجلس التعاون لـدول الخليج العربية[٣].

---

[١] قاسم، المصدر السابق، ص١٠٧.

[٢] عبد الله يعقوب بشارة، تجربة مجلس الامن الخليجي خطوة اوعقبة في طريق الوحدة العربيـة، مجلة دراسات الخليج والجزيـرة العربيـة، العدد ٥٠، الكويـت، ابريـل، ١٩٨٧، ص٢٦٢.

[٣] العيدروس، المصدر السابق، ص٣١١،



وقد جاء التوقيـع علـى هـذا الاعـلان بعـد ثلاثـة مقترحـات تقدمت بهـا المملكة العربيـة السـعودية كمشروع امنـي، وسـلطنة عمـان كمشروع يركـز علـى مضيق هرمز والكويت كمشروع شامل للتعاون، حتى تم الاتفاق على الاعلان الذي صدر عن هذا الاجتماع، وتتابعت بعده الاجتماعات بين وزراء الخارجية لإعداد الصيغة النهائية، الى ان تم الانتهاء من مناقشة الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون المقترح في مؤتمر عقد في مدينة مسقط يوم ٩ اذار ١٩٨١[١].

وفي ٢٥ ايار ١٩٨١ عقد مؤتمر في ابو ظبي عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة ضم قادة دول الخليج العربية الست: الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود، والشيخ جابر الاحمد الصباح، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والسلطان قابوس بن سعيد، واعلنوا في هذا المؤتمر الاول من نوعه وثيقة ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي جاء في مطلعها: ان ظهور مجلس التعاون لـدول الخلـيج العربيـة الـى الوجـود، يعنـي اسـتجابة للواقـع التـاريخي والثقـافي والاقتصـادي والسياسـي والاسـتراتيجي الـذي مـرت بـه وتمـر بـه منطقـة الخليج العربي[٢].

وهكذا استطاعت هذه الدول العربية الخليجية ان تعمل على قيام كيا متحد لم لاول مرة في تاريخهم الحديث والمعاصر، في واحد من ابرز التجمعات العربية التي اسهمت مواقف الثورة الايرانية في انشائه[٣].

---

[١] ابن عبد العزيز، المصدر السابق، ص١١٠.

[٢] المصدر نفسه، ص١١١.

[3] Ramazani, R.OP.Cit, P.118.



واذا كانت الثورة الايرانية احد العوامل المساعدة في انشاء المجلس فان ردود فعلها عليها كانت عنيفة، وكان موقفها نحوه شديد الحساسية، حيث رأت ان المجلس تجمع عربي خليجي معاد لها، وابدت تحفظها على انشائه، واعلن المسؤولون في القيادة الايرانية في ذلك الوقت العديد من التصيحات المعارضة لهذا التجمع العربي على ساحل الخليج العربي المواجهة لها، وقد اوجز هذا الموقف المتحدث بأسم الثورة الايرانية الاسلامية بأن المجلس ضد ايران[١].

واعترفت ايران في موقف اخر في ذلك الوقت ايضا ان المجلس حلف عسكري ضدها، واداة لابعادها عن شؤون المنطقة، ويمثل خطوة للتجمع الاقتصادي والسياسي العربي غير ملائمة للمصالح الايرانية، ورأت ايران كذلك ان المجلس غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج، ومع كل هذه الموقف فقد ظلت هذه الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تتطلع الى التعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية[٢]، في ظل الواقع الجديد الذي اصبح يمثله قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهكذا كانت تلك اهم قضايا منطقة الخليج المعاصرة التي لعبت خلالها العلاقات السعودية الايرانية دورها الذي كان ينعكس على دول الخليج وان كانت العلاقات الطيبة بين الدولتين قد كان لها اكبر الاثر في مسألة القضاء على ثورة ظفار ودعم استقلال سلطنة عمان، ثم في ظل سياسة التقارب بينهما كانت للدولتين السعودية والايرانية نظرتان مختلفتان تجاه مسألة امن الخليج، لم تؤثر في سياسة التقارب بينهما حتى انتهت رحلة السبعينات.

---

[١] قاسم، المصدر السابق، ص١٢١.

[2] Hunter, Sh, Iran and the World Continiuty in Arevolutionary Decade, Indiana, U.S.1990, PP.118-119.



وبدأت العلاقات السعودية الايرانية في ظل المتغيرات التي شهدتها ايران مرحلة جديدة تركت اثرها في دولة العالم، فاذا كانت سياسة ايران نحو هذه الدول قد ساعدت على قيام مجلس التعاون فيما بينها، فأن علاقات ايران الجمهورية الاسلامية في تلك الفترة من اوائل الثمانينات تكاد تكون متوقفة مع تلك الدول، بينما اكدت المملكة العربية السعودية مكانتها الكبيرة لدى هذه الدول، واكتسبت مزيدا من الاحترام بين الدول العربية والاسلامية والعالمية.





المبحث الثالث

موقف السعودية من تطورات الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)

قامت الحرب بين العراق والجمهورية الاسلامية في ايران في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ نتيجة لخلافات عميقة تاريخية بين البلدين، زاد من اشتعالها قيام الثورة الايرانية ومن اهم هذه الخلافات التناقض الاساسي بين الايديولوجية القومية العربية التي تتبناها حكومة البعث العراقية وبين الايديولوجية العالمية للثورة الاسلامية التي يتبناها نظام خميني في ايران، فالجمهورية الاسلامية الجديدة كانت تنظر للحرب العراقية الايرانية على انها حرب بدأها نظام البعث العراقي العلماني ضد الاسلام وبالتالي فهزيمة ايران هزيمة تعتبر هزيمة للاسلام حسب قول اية الله خميني[1].

ويأتي ثانيا النزاع الحدودي بين البلدين حول شط العرب وهو مجرى مائي يلتقي نهري دجلة والفرات، ويجريان معا واحدا يصب في الخليج العربي، وبفضل ذلك المجرى بين العراق وايران، وكان ذلك النزاع المحور الاساسي للحرب.

كذلك لا يمكن تجاهل العامل الشخصي والنفسي للزعامات السياسية في البلدين، وتراكم الخبرة الصراعية بينهما والتباين في العقائد السياسية، فالخميني كان لاجئا في العراق لمدة خمسة عشر عاما قبل طرده منها الى فرنسا نتيجة لاتفاق بين القيادة العراقية ونظام الشاه، وبعد اربعة اشهر فقط من طرده من العراق عاد الخميني لايران منتصرا، وكان يأمل في تصدير ثورته والاطاحة بحكم صدام حسين العلماني وتحويل ايران الى الدولة المهيمنة ايديولوجيا على

(١) محمد السعيد ادريس، مصر وايران والامن الاقليمي في الخليج العربي، الكويت، ١٩٩٢، ص٢٤٥.



المنطقة، كما ان صدام حسين كان يأمل ان يحل محل الشاه، ويصبح المسيطر على المنطقة ويقضي على الثورة الاسلامية مستندا الى تدهور حالة الاستقرار السياسي الداخلي في ايران نتيجة لتشكك وارتياب القيادة الايرانية في قيادة الجيش وشجعه ايضا هروب عدد من السياسيين والعسكريين الايرانيين من ايران وصوروا له الوضع السياسي الداخلي بأنه مزري للغاية وان الحكومة شديدة الغضب[1].

نتيجة للاسباب السابقة، اعلن العراق في ١٧ مايو حالة التعبئة في الجيش وفي الوقت نفسه ارسلت مائتي دبابة الى الحدود وحدثت اشتباكات بين البلدين، كما ادى تصاعد التوتر بينهما الى الطرد المتبادل للرعايا المدنيين واعضاء البعثات الدبلوماسية لكلا البلدين، وفي ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ صدر عن مجلس قيادة الثورة العراقي بيانا الغى بموجبه معاهدة الجزائر الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٥، مما زادت على اثرها الفجوة بين البلدين وتوترت العلاقات بشكل كبير، حتى اعلن العراق في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ عن قيام الحرب بين الدولتين، وقد بررت الحكومة العراقية دوافعها لبدء القتال في بيان صدر عن مجلس قيادة القوات المسلحة العراقية تقول فيه ان الاوامر صدرت للقوات المسلحة بغزو ايران والتحرك لضرب الاهداف الموضوعة لها وذلك كرد فعل من الحكومة الايرانية لقرار اغلاق مضيق هرمز ووقف الملاحة الدولية وهو ما يعتبر قرار بإعلان الحرب الشاملة على العراق[2].

(١) محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢٥.

(٢) خالد الملا، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه ايران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١٧٥.



واستمرت هذه الحرب لمدة ثماني سنوات وكان هدف ايران في بدايتها طرد العراق من الاراضي الايرانية، ومن هنا اكتسبت التأييد العام على المستوى القومي والشعبي، وبحلول عام ١٩٨٢ كانت ايران قد استردت خور شهر، وبدأت هجومها على الاراضي العراقية، في ذلك الوقت دعت جامعة الدول العربية بدعم من مجلس التعاون الخليجي الى وقف اطلاق النار فورا، وعرضت على ايران تعويضا ضخما، لكن ايران رفضت العرض ووسعت من اهداف الحرب، اذ عقد الخميني العزم على الاطاحة بنظام صدام حسين ونشر وتصدير ثورته في المنطقة، وتحويل ايران الى الدولة المهيمنة ايديولوجيا على المنطقة[1].

وقد ادت تلك الاحداث الى التعاون بين العراق ودول الخليج العربية من اجل مواجهة خطر خارجي مشترك يتمثل بالثورة الايرانية، واتخذ هذا التعاون اشكال مختلفة تمثل في تقديم الدول الخليجية المساعدات المالية لدعم المجهود الحربي العراقي من اجل عدم خروج ايران من تلك الحرب منتصرة، الامر الذي يمكنها من الاستمرار في ممارستها لسياسة خارجية اكثر عداء للعرب من سياسة ايران ابان عهد الشاه وبالفعل لم تحقق ايران نصرا عسكريا حاسما ضد العراق، وفي نفس الوقت لم يتمكن العراق ايضا من تحقيق نصره المجيد الذي كان يتوق اليه، وقد وصلت الحرب الى مرحلة الجمود، ولم تتمكن أي من القوات من مراوحة مكانها، اذ كانت الانتصارات جزئية على المستوى الميداني فقط حتى اعلنت ايران في يوليو ١٩٨٨ عن قبولها للقرار ٥٩٨ وتم الاتفاق على وقف القتال اعتبارا من ٢٠ اغسطس ١٩٨٨، وبدء المحادثات لاقرار السلام وتسوية

(1) خالد الملا ، المصدر السابق، ص٢٠٣.



قضايا الحرب[1]، بعد ان استنزفت فيها الطاقات العربية الى جانب القدرات المالية والبشرية لطرفي الحرب، فقد بلغت التكلفة الاقتصادية الاجمالية لهذه الحرب اكثر من ٥٠٠ مليار دولار منها ٢٨٠ مليار دولار خسائر ايران و ٢٢٠ مليون دولار خسائر العراق، اضافة الى الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، وتكاليف اعادة الاعمار والبنية التحتية الى مستوى ماقبل الحرب، فضلا عن حجم الخسائر البشرية التي بلغت حوالي مليون قتيل وجريح[2].

حرصت المملكة العربية السعودية منذ بدء الحرب على بذل جهودها لانهاء هذه الحرب بالطرق السلمية حفاظا على امن الخليج واستقراره واعتبار ان طرفي النزاع ينتميان الى المجموعة الاسلامية، الا انه مع عدم اتفاق الطرفين على انهاء النزاع ونتيجة لاعتبارات قومية عربية كما هو حال اغلب الدول العربية الاخرى، وقفت المملكة العربية السعودية الى جانب العراق لمساندته ضد المطامع والتهديدات الايرانية لمنطقة الخليج العربي، وجاء هذا الموقف المساند للعراق حتى لا يتعرض للاحتجاج من قبل ايران، وقد عبر الملك فهد بن عبد العزيز على ذلك بقوله" قامت السعودية بمساعدة العراق ضد ايران لاننا ندرك انها لن تنتصر على ايران ولكن للحفاظ على بقاء العراق"[3]. وانطلاقا مما سبق فان الدعم السعودي المادي للعراق ليس بهدف ان يقوم العراق باجتياح ايران والانتصار عليها، وانما الهدف الاساسي هو الحفاظ على بقاء العراق دولة عربية موحدة وحتى لايجتاح من قبل ايران، وقد تلخص الموقف السعودي من الحرب

(1) عبد الله الاشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٠، ص١٦٢.

(2) محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ص٥٨٦.

(3) احمد خضير الزهراني، السياسة السعودية في الدائرة العربية ١٩٧٩-١٩٩٠، م.ن، الطبعة الاولى، ١٩٩٢، ص١٨٦.





في الحياد العسكري مع تقديم الدعم المادي للعراق، والعمل من اجل انهاء الحرب سلميا من خلال مجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة[١]، ونتيجة للتحديات الجديدة ، فقد دعت السعودية دول الخليج العربية التي تتماثل معها في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لانشاء تكتل امني اقليمي في مواجهة الاخطار القائمة لاتكون ايران والعراق طرفا فيها، فالسعودية ودول الخليج العربية تتقاسم روابط ارضية مشتركة وتواجهها تحديات يمكن ايجازها فيما يلي:

١. الروابط الدينية واللغوية والتاريخية والاجتماعية اوجدت وحدة متجانسة عززت من التفاهم الثنائي سواء على المستوى الرسمي او الشعبي.

٢. التقارب الجغرافي فهذه الدول تقع في اقليم جغرافي واحد وتتقاسم حدود مشتركة تسهل عملية الانتقال بينها وتعزز العلاقات التجارية.

٣. الموقع الاستراتيجي واحتوائه على اكبر مخزون نفطي في العالم ساهم في شعور الدول الخليجية بالحاجة الى اتخاذ الخطوات الضرورية للمحافظة على الوضع القائم.

٤. ساهمت حقيقة ان دول الخليج العربية تتقاسم مصالح مشتركة ونظما سياسية متماثلة وتواجه معضلات تنموية متشابهة في اتباع سياسة تقوم على التشاور والتنسيق المتبادل بينها.

٥. تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في القوى الاقليمية تجاه ايران والثورة من جهة، وشعور دول الخليج بوحدة الخطر الخارجي الموجه

(١) هاشم عبد هاشم، الدور السعودي في الخليج، جدة، الاسراء للخدمات الاعلامية، الطبعة الاولى، ١٩٩٣، ص٦٠.



ضدها ولاسيما الاتحاد السوفيتي خاصة عقب غزو افغانستان عام ١٩٧٩، الامر الذي رفع من الشكوك الاقليمية والدولية تجاه نوايا السوفيت واعاد من جديد نظرية سعي الاتحاد السوفيتي للوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي[١].

وقد قامت دول الخليج بتقديم المساعدات المالية التي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار لدعم المجهود الحربي العسكري العراقي، وقامت السعودية والكويت بزيادة انتاجها من النفط بواقع ٢٠٠ الف برميل يوميا وتخصيصه للعراق لتعويضه عن انخفاض انتاجه من النفط نتيجة للقصف الايراني لمنشأته النفطية، كما قامت السعودية والعراق في عام ١٩٨٥ بترسيم الحدود بينهما وكان واضحا في بداية الحرب الانحياز السعودي نحو العراق وشهدت العلاقات السعودية الايرانية نتيجة لذلك الانحياز توترا حادا في العلاقات بين البلدين وزاد هذا التوتر اثر اسقاط السعودية لطائرة ايرانية تخطت المجال الجوي السعودي،وقيام ايران بهجمات ضد ناقلات النفط السعودية.

فقد كان النفط ايضا من اهم اسباب الخلاف بين السعودية وايران منذ عام ١٩٧٥، نتيجة لاختلافهما حول مسألة اسعار النفط ومستوى الانتاج، اذ كانت ايران تطالب برفع اسعار النفط ومستوى عال من الانتاج، بينما تريد السعودية تجميد الاسعار او خفضها من ناحية ورفضها تخفيض مستوى الانتاج ولاسيما عندما تعزم ايران على توسيع حصتها من النفط في السوق العالمية من ناحية اخرى[٢]، وقد استمر هذا الخلاف في ظل نظام الامام الخميني حول

(١) يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية، الكويت، دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص١٨٤.

(٢) وليد الاعظمي، علاقات ايران بالسعودية، المصدر السابق، ص ص١٨-١٩.



الاسعار وتحديد سقف الانتاج، ففي عام ١٩٨٥ مثلا ادى هذا الخلاف الى انشقاق منظمة الاوبك الى جناحين، جناح المتشددين وتتزعمه ايران والدول الفقيرة مثل نيجيريا وفنزويلا ، وجناح المعتدلين وتتزعمه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، واستمرت ايران في عهد الامام الخميني تحاول نتيجة خلافها مع السعودية حول هذه المسألة احتلال الموقع القيادي السعودي في المنطقة، ولاستخدام النفط كأداة سياسية ضاغطة لتحقيق اهدافها في الحرب العراقية-الايرانية[1].

ونتيجة لاعتبارات قومية وعربية وللحفاظ على مصالح وامن الدول الخليجية وقفت المملكة العربية السعودية مع العراق لمساندته في حربه مع ايران، لاسيما بعد احتلال ايران لبعض المناطق العراقية، قامت السعودية بحملة دبلوماسية ضد ايران وسياستها العدوانية كما ادت دورا سياسيا في تخلي دول مجلس التعاون الخليجي عن اللغة الحيادية تجاه الحرب العراقية-الايرانية، وذلك عندما تبنت قرارا يدين ايران في ٢٠ اذار ١٩٨٤ في اجتماع غير اعتيادي للجامعة العربية، رافضا الاعتراضات السورية والليبية على ذلك، علما ان مجلس التعاون الخليجي لم يشجب ايران بالاسم منذ بدأ الحرب العراقية-الايرانية وحتى بعد ان اخترقت الحدود العراقية، ودعت السعودية في هذا الاجتماع باتخاذ موقف دبلوماسي متشدد ضد ايران بعد تكثيف هجماتها ض السفن السعودية والكويتية، اذ عبر القرار الصادر عن هذا الاجتماع عن القلق البالغ باتجاه ايران وتهديدها لحرية الملاحة في مياه الخليج العربي والمياه الاقليمية لدى مجلس التعاون

---

(١) ابراهيم نوار، ازمة الاوبك ومستقبل الصراع حول اسعار البترول، مجلة السياسة الدولية، سنة ١٧، العدد٦٦، القاهرة، ١٩٨١، ص ص١١٨-١١٩.



الخليجي[1]، وعبر وزير الدفاع السعودي الامير سلطان عن موقف السعودية الواضح تجاه العدوان الايراني قائلا "ان العدوان الايراني اصبح جديا وخطرا جدا، اذ لم يقف امام الجامعة العربية الا ان تتخذ اجراء ضده[2].

وقد بلغت حدة التوتر في العلاقات السعودية الايرانية اوجها عندما قامت الطائرات السعودية طراز (F.15) في ايار وحزيران من تاك العام باسقاط طائرتين ايرانيتين من طراز (F.5) فوق المجال الجوي السعودي مستهدفة ناقلات الفط بعد اندلاع حرب الناقلات[3]، بعد هذا الحادث وافقت السعودية على حول اكبر عدد من الحجاج الايرانيين الى السعودية كدليل على اثبات حسن النوايا السعودية، كما عملت ايران على تلطيف العلاقات مع الرياض من خلال التزام الحجاج الايرانيين بالهدوء خلال موسمي حج عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ وتراجع الهجمات الدعائية ضد المملكة، تبعها تبادل للزيارات على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين[4].

حاولت المملكة العربية السعودية من خلال بذل جهدها مع ايران لوضع نهاية للحرب العراقية- الايرانية وتحسين علاقات ايران بدول الخليج العربي، غير ان تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة ايجابية بسبب اصرار ايران على استمرار الحرب ضد العراق[5].

---

(1) R.K.Ramazani, The Security in the Persan Gulf in ccrrent History, Lonfony, 1985, P.40.

(٢) نقلا عن وليد الاعظمي، علاقات ايران بالسعودية، المصدر السابق، ص٨.

(٣) نصير نوري محمد، السياسات الامنية الاقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ص١٥٧-١٥٨.

(٤) محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ص٤٧٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٥٩٠.



وقد تغير الموقف السعودي بعد النجاحات العسكرية عندما احتلت ايران شبه جزيرة الفاو العراقية في شباط ١٩٨٦، وكانت سببا في اعادة الثقة بالنفس والتفكير في تصدير الثورة واقامة الحكومة الاسلامية وتزامن ذلك مع اتخاذ ايران موقفا متشددا تجاه المملكة العربية السعودية وقيادتها بسبب مساعداتهم المالية للعراق، وبذلك شهدت العلاقات السعودية-الايرانية وتوترا شديدا، ولعل ابرز الاحداث التي قادت الى هذا التوتر، هو احداث الشغب التي قام بها الايرانيون في موسم الحج عام ١٩٨٧[١]، وعقب هذه الاحداث وجهت ايران عددا من الاتهامات الشديدة اللهجة الى الحكومة السعودية جاء فيها بأن قد ابتدأت باستخدام السلاح ضد الحجاج الذين كانوا يقومون بمظاهرة سلمية وردت الحكومة السعودية بأن ايران عبر ممارساتها الارهابية قد شوهت الدين الاسلامي وانحرفت عن المبادئ السامية وادخلت الروع في نفوس الحجاج الايرانيين[٢].

ومن هنا دخل كلا البلدين في حرب اعلامية لم يشهد لها مثيل منذ سقوط الشاه عام ١٩٧٩، وتوجهت الازمة بين البلدين باعلان السعودية في ١٩٨٨/٤/٢٦ على قطع كافة اشكال العلاقات مع ايران متهمة طهران بالتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك حصانة سفارتها في طهران والاعتداء على نوظفيها وقتل احد الدبلوماسيين (مساعد الغامدي) وعلى اثر ذلك طلبت الحكومة السعودية من موظفي السفارة الايرانية في الرياض وقنصلها في جدة مغادرة

---

(١) منسي سلامة، الخمينية والارهاب الدولي، من بحوث الندوة العلمية للابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية-الايرانية، اقامها مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩.

(٢) صحيفة السياسة ، الكويت، ١٩٨٨/٥/٢٦.



العلاقـات الايرانية السعودية من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٨٨

الاراضي السعودية مدة لاتتجاوز اسبوعا[١]، وقد اكدت المملكة العربية السعودية ان قرارها بقطع العلاقات مع ايران جاء بفعل المواقف الايرانية العدائية تجاه المملكة العربية السعودية، والاساءات المتعددة ضد مصالحها الاساسية، ونتيجة لما لاحظته حكومة المملكة العربية السعودية من تصرفات حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية التي لاتتفق مع اسس العلاقات بين الدول من حترام المبادئ القانون الدولي والتقيد بالاعراف الدبلوماسية[٢]. وعلى الرغم من ان المملكة العربية السعودية كانت نادرا ماتلجأ الى قطع العلاقات لاسيما مع الدول العربية والاسلامية فأن قرارها بقطع العلاقات (كل العلاقات) مع ايران لم يكن مفاجأة على المستويين الخليجي والعربي، بل ربما كان منتظرا ليكون خطوة اولى تتبعها خطوات مماثلة من قبل دول خليجية اخرى مالم يحدث انفراج ملحوظ على صعيد انهاء الحرب العراقية-الايرانية.

وعلى اية حال فأن قرار المملكة العربية السعودية بقطع علاقاتها مع ايران يمكن تحليله على الوجه الاتي:

١. ان القرار السعودي بقطع العلاقات مع ايران لذي اختير لاعلانه قد انطلق بالدرجة الاساس وفقا لاعتبارات ذاتية في دائرة العلاقات السعودية- الايرانية نفسها، فقد بدا من الواضح ان سياسة ضبط النفس التي تتبعها السعودية في التعامل مع ايران اصبحت غير مجدية[٣]، في ظل استمرار ايران بشن

---

(١) اسامة عجاج، بعد قطع العلاقات بين الرياض وايران، مجلة المنار، العدد٤٢، حزيران ١٩٨٨، ص١٥.

(٢) نص المذكرة الرسمية لوزارة الخارجية السعودية حول قرار قطع العلاقات مع ايران، صحيفة الدمام، السعودية، ١٩٨٨/٤/٢٨.

(٣) مقابلة مع الامير نايف عبد العزيز وزير داخلية السعودية، صحيفة السياسة الكويتية، ١٩٨٨/٥/٢.





حملاتها الدعائية ضد المملكة العربية السعودية وتهديدها باثارة اعمال الشغب في موسم الحج عام ١٩٨٨ وعلى غرار مافعلته عامي ١٩٨٦و ١٩٨٧ واصرارها على عدم الانصياع لقرارات وزراء خارجية الدول الاسلامية في عمان ١٩٨٧ والمتعلقة بتحديد عدد الحجاج وفقا لعدد السكان، وعلى هذا الاساس ادرك القادة السعوديون ان قرار قطع العلاقات مع ايران يسهم الى حد كبير في تعزيز سيطرة سلطتهم الامنية في ضبط موسم الحج لعام ١٩٨٨[١].

٢. فشل المحاولات التي بذلها مجلس التعاون الخليجي لبناء صيغة مستمرة في العلاقة مع ايران ، وتصاعد حدة الاعتداءات الايرانية على دول مجلس التعاون ولاسيما في اعقاب الهزيمة الايرانية في معركة الفاو، ان هذا الامر رتب على المملكة العربية السعودية باعتبارها العضو الفاعل في مجلس التعاون الخليجي مسؤولية التصدي لهذه الممارسات الايرانية وعجل بقرارها لقطع العلاقة مع ايران.

٣. ان نجاح القوات العراقية في تحرير الفاو، قد وضع ايران في حجمها الحقيقي، الامر الذي اكسب دول الخليج العربي ثقة اكبر في التعاون مع التهديدات الايرانية واسهم في تسريع السعودية بقطع العلاقات مع ايران[٢].

٤. ان المأزق الذي وضعت فيه ايران نفسها اثر معارك الفاو، وافتعالها لمصادمات عنيفة مع القوات الامريكية تجاه دول الخليج العربي، ومن هنا

---

[١] محمد، المصدر السابق، ص١٩٣.

[٢] محسن خليل، الاهمية الجغراسية لتحرير الفاو، مجلة المنار، العدد٤٥، ايلول ١٩٨٨، ص ص٣٦-٥٥.



بدا من الواضح ان الظرف الدولي كان مؤاتيا للسعودية للاقدام على قطع العلاقات مع ايران.

وعلى اية حال فقد اعلنت السعودية عن تقديمها ٢٦ مليار دولار كدعم للعراق في هذه الحرب بينما مصادر اخرى تقدر الدعم المالي الخليجي السعودي للعراق في عام ١٩٨٧ نحو ٤٠ بليون دولار منها ٢٥ بليون دولار نقدا لمساعدة العراق في التغلب على الانخفاق الضخم في عوائده البترولية فقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكويت في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٢ وفي الفترة ١٩٨٢ حتى نهاية الحرب كان كل دعم للعراق يتم من خلال بيع ٣٠٠ الف برميل نفط يوميا بأسم العراق الى الاسواق الخارجية وتحويل دخلها الى بغداد واذا ترجم ذلك الى ارقام فأنه يعني ان العراق حصل على ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، و٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤، و٣,٣ مليار دولار عام ١٩٨٥، و٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ وبالتالي فأن اجمالي ماحصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦ بلغ ٣٧,٣ مليار دولار هذا بالاضافة للفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى اوائل عام ١٩٩٠ والتي قدرت بما قيمه ١٢ مليار دولار حصل عليها العراق مباشرة من السعودية والكويت والامارات باجمالي وصل ٤٦,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠، هذا بالاضافة الى قيام السعودية باعداد ترتيبات تقوم بمقتضاها بشراء السلاح للعراق من اوربا الغربية وغيرها، حيث لابد لكل بائع سلاح ان يقوم بتقديم شهادة مشتر نهائي لهذا السلاح ولايكون هذا المشري خاضعا لاي نوع من انواع الحظر، وبالتالي كان تقديم السعودية لهذه الشهادة يخرج الشركات من دائرة الحظر،



وهكذا امكن تصدير اسلحة كثيرة من اماكن متعددة صاحبها تلك الشهادات ثم تجد طريقها للعراق[1].

وان نظرة مدققة لهذه المعونات من خلال القاء الضوء على ترسانة الاسلحة العراقية يمكن ان يشير الى عمق دور السعودية في هذا المجال، فبعد معارك ضارية استمرت ثمان سنوات ورغم كل الخسائر التي منيت بها القوات العراقية الا ان الامداد الخليجي والسعودي ادى لخروج العراق من لحرب محتفظا بترسانة من الاسلحة تفوق بكثير ماكان يمتلكه في بادئ الحرب، فعلى سبيل المثال زاد عدد افراد الجيش العراقي من ٩٥٥ الف مقاتل الى مليون و١٥ الف جندي وزاد عدد الدبابات من ٥٥٠٠ دبابة الى ٦٣٠٠ دبابة ومن الف مركبة قتالية مدرعة الى ٥٩٨٨ مركبة قتال اضافة الى ٢٨٨ صاروخ ارض ارض من طراز سكود والحسين والعباس[2].

اجمالا يمكن القول ان التوتر في العلاقات السعودية الايرانية خلال المدة من ١٩٧٩-١٩٨٩ يمكن ارجاعه لعدة عوامل منها:

١. الرغبة الايرانية في تصدير الثورة خارج حدودها، ولاسيما الى دول الخليج العربي، مما زاد من مخاوف السعودية وجعلها تتخذ موقف الدفاع والهجوم في الوقت نفسه ضد السياسات الايرانية.

---

[1] احمد خضير الزهراني، السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٠، دار عكاظ، الرياض، ١٩٩٢، ص٤٤٥-٤٤٧.

[2] كمال احمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين عدد رقم٢٠٨، الجزء الاول ٢٠٠١، ص ص٥١-٥٢، ٦١-٦٣.



٢. اتباع الحكومة الجديدة في ايران للمذهب الشيعي وتصدره لكافة السياسات المتعلقة بكل الجماعات والمؤسسات الحكومية، وهو مايناقض المذهب السني الذي تتبعه المملكة العربية السعودية ومحاولة ايران التدخل في شؤون المواطنين الشيعة السعوديين، مما ادى الى نوع من المراجعة والتحدي بين الايديولوجيتين والتشكيك في شرعية النظامين.

٣. وقوف المملكة العربية السعودية الى جانب العراق في حربها مع ايران اسهم في زيادة التوتر بين البلدين.

٤. الخلافات في مسألة الحج ومنظمة الاوبك ايضا كان لها دورا بارزا في زيادة العداء بين ايران والمملكة العربية السعودية.

بالاضافة الى العوامل السابقة يرى الدكتور بهرام كاظمي استاذ العلوم السياسية بجامعة طهران ان من الاسباب التي ساعدت على زيادة التوتر في العلاقات بين البلدين عدم تنفيذ سياسة دبلوماسية صحيحة من جانب القائمين على السياسة الخارجية الايرانية تجاه السعودية وبقية الدول العربية، بحيث خدم الجهاز الدبلوماسي الايراني الجهاز الدعائي الغربي واعطاء الفرصة في ان يثير خوف الحكومات العربية من ايران[1].

وهكذا يتضح ان الحرب العراقية الايرانية كانت سببا مباشرا في توتر العلاقات السعودية الايرانية، رغم قيام السعودية بالتنسيق مع الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والقيام بحملة دبلوماسية وامنية لمنع انتشار الحرب لدول الخليج وممارسة كافة الحقوق المشروعة داخل المنظمات الدولية، وواصلت

---

[1] بهرام كاظمي، العلاقات الايرانية، مختارات ايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، السنة الاولى، العدد٧، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٢.



الاتصال بكافة القوى على الساحة الاقليمية والدولية لحشد التاييد لصيانة الامن واستقرار المنطقة ولاصدار قرارات تطالب بوضع حد للحرب العراقية الايرانية التي لم تقتصر اخطارها على البلدين المتحاربين فقط بل تضررت منها جميع الـدول الخليجيـة، وكانـت السـعودية اكبـر المتضـررين منهـا علـى المسـتوى الاقتصادي والمادي حيث بلغت المساعدات للعراق خلال حربه مع ايران مايقرب من ٢٦ مليار دولار[١].

وبقى البعد الاهم في تداعيات الحرب العراقية الايرانية وهو بروز العراق كقوة اقليمية كبيرة من حيث الثقل العسكري، وضعيفة في ذات الوقت في قدراتها المالية والاقتصادية، وهذا يعرضها بالتالي لاحتمالات متزايدة للانفجار الامني والاجتماعي، ولتنفيس الاحتقان الداخلي للشعب العراقي اخذت القيادة العراقية في تحويل الأنظار تجاه تحد خارجي اخر جديد، وهنا كانت الكويت بديلا لتكون الهدف التالي للجيش العراقي.

(١) الراجي، المصدر السابق، ص ص١٤٦-١٤٧.





المبحث الرابع

موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب العراقية- الايرانية وانعكاس ذلك الموقف السعودي منها١٩٨٠-١٩٨٨.

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية الى العراق كقوة خليجية بإمكانها أن تسهم بدور أساسي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وقد تجلى ذلك في عقد العراق لمؤتمر قمة لدول عدم الانحياز في بغداد عام ١٩٧٨، وتوقيع اتفاقية التعاون الأمني بينه وبين المملكة العربية السعودية في شباط ١٩٧٩، والقوة العسكرية والاقتصادية التي امتلكها العراق بعد هذا التاريخ، لذلك حاولت الإدارة الأمريكية تعمل لأن تجعل العراق قوة مقابلة للقوة الإيرانية في المنطقة[١].

زودت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بعد قيام الحرب في أيلول ١٩٨٠ العراق بمعلومات تفصيلية عن نقاط ضعف الجيش الإيراني، كما جمدت الأموال الإيرانية الموجودة في المصارف الأمريكية، وقامت بمناورات عسكرية في منطقة الخليج العربي، كما شجعت العراق على مواجهة الإعلام الإيراني لتصدير الثورة الى الخارج، والى دول الخليج العربي تحديداً، كما طلبت من عمان والمملكة العربية السعودية لاستخدام العراق أراضيها لشن الغارات على إيران في الأيام الأولى للحرب العراقية – الإيرانية[٢].

كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العراقية – الإيرانية إضعاف البلدين، أو محاولة إسقاط الثورة الإيرانية عن طريق احتلال العراق

(١) علاء عبد الهادي، العنزي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ١٩٤٥ – ٢٠٠٣، إطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١٠.

(٢) غريغوري جوز الثالث، السياسة الأمريكية تجاه العراق، الإمارات، د.ت، ص٥.



لأراضي إيرانية واسعة وإجبار المعارضة الإيرانية على استلام السلطة فيها، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية الى تطمين دول الخليج العربي بأنها ستدعم العراق لمنع إيران من ابتلاع هذه الدول أو احتلالها بحجة تصدير الثورة الإسلامية إليها[١].

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ولأجل تحقيق استراتيجيتها في المنطقة أن من الضروري أن تقوم باستنزاف كل البلدين وأدخالهما في حرب إقليمية طويلة الأمد يسهل عليها فيما بعد استنزافهما واحتوائهما وتطويعهما لاستعادة موقعها ولتأمين مصالحها في منطقة الخليج العربي وتحقيق هيمنتها كهدف استراتيجي رسمته السياسة العليا للولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العراقية الإيرانية فرصة مناسبة لدخول أساطيلها وقواتها الى الخليج العربي، مع تأكيدها بأنها تقف على الحياد في هذه الحرب الإقليمية، وهو الأمر الذي عبر عنه أحد المسؤولين الأمريكيين عندما قال : ((أن سياستنا تقوم على مبدأ الحياد، فنحن ندعم السيادة الإقليمية لكل من إيران والعراق، ونحن نعتقد أيضاً أن أي انتصار عسكري لأي من الطرفين سيكون عاملاً في عدم استقرار المنطقة بكاملها، لذلك نحن نحرص على أن نمد طرفي الحرب بالأسلحة لخلق التوازن بينهما وعدم انتصار أحدهما على الآخر))[٣].

---

(١) فؤاد قامس الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٤٩.

(٢) رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٧.

(٣) إبراهيم عبد الله حسين، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، بلا، ١٩٨٩، ص٦٣.



وبالفعل قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قطع غيار وأسلحة لطرفي الحرب لكي لا تنهار أحدى الدولتين وسعت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (R. Regen) ١٩٨٠-١٩٨٨ للبقاء على الحياد واتباع سياسة الموازنة ما بين الدولتين، لكي تنتهي الحرب العراقي – الإيرانية بنتيجة (لا غالب ولا مغلوب)[١].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تخرج الدولتان منهكتان القوة، ويعانيان من مشاكل اقتصادية أثناء الحرب وما بعد نهايتها، وكانت تعتقد أن ضمان استمرار امتدادتها النفطية يتوقف على أضعافهما وحاجتهما لتوريد النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، لذلك نصح التقرير الذي قدمته لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي عام ١٩٨٢ بأن ترسل الولايات المتحدة الأمريكية للدولتين الأسلحة والمعدات العسكرية الأكثر ضعفاً لكي تضمن استخدامها في الحرب، وتكون نهاية استخدامها هي نهاية هذه الحرب[٢].

بدأت المساعدات الفعلية للعراق مع انقلاب كفة ميزان الحرب العراقية – الإيرانية في عام ١٩٨٢، وتحديداً مع انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية واتخاذ طهران قراراً بنقل ساحة الحرب الى داخل الأراضي العراقية، وقد أدى العداء الذي تكنه الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الثورة الإسلامية، فضلاً عن مخاوفها بشأن القوى في المنطقة، وخشيتها من هيمنة قوة معادية لها على منطقة الخليج العربي، الى دفع الإدارة الأمريكية لدعم المجهود الحربي العراقي[٣].

---

(١) ينظر : قاسم البغدادي، اللعبة الأمريكية (قناع، ضباع، جياع)، ط٤، بيروت، ٢٠١٠، ص ص٩٤-٩٥.

(٢) محمد بكري، جريمة أمريكا في الخليج : الأسرار الكاملة، القاهرة، ١٩٩١، ص٧٧.

(٣) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني، العلاقات الأمريكية العراقية حتى عام ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١٠٣.



توصلت الإدارة الأمريكية الى قناعة في عام ١٩٨٣ بأن اندحار العراق من قبل إيران سيكون عائقاً رئيساً للمصالح الأمريكية، وكان من أسباب تغيير الموقف الأمريكي تجاه العراق هو أن الحرب قد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق سياسي، وأن مصلحتها الرئيسية هي حماية المملكة العربية السعودية ودول الخليج وبصورة ثانوية العراق من الخطر الإيراني[1].

تأثرت العلاقات العراقية – الأمريكية بتطورات الحرب في الميادين العسكرية، وعلى انعكاساتها العسكرية والسياسية والنفسية في الخليج العربي والساحة الدولية، وقد آلت الحرب الى بلورة رأي داخل الإدارة الأمريكية وخارجها ينادي بالتقارب من العراق والابتعاد عن إيران التي كان لها مناصروها في صنع السياسة الأمريكية[2].

تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٨٤، وتحدثت تقارير عن أنه في العراق الذي كان العراق يواجه هجمات إيرانية واسعة النطاق في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، سمحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ريغان، ودون إبلاغ الكونغرس الأمريكي (United States Congress) [3] كما ينص على ذلك القانون الأمريكي، للملكة العربية السعودية بمد العراق بأسلحة أمريكية الصنع[4].

---

(١) علاء عبد الهادي العنزي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٢) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني، المصدر السابق، ص١٠٤ – ١٠٥.

(٣) هو السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية. تأسس سنة ١٧٨٩ بمقتضى مادة دستورية نصت على تأليفه وتحديد سلطته. للتفصيل عن دوره يراجع: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٧٦.

(٤) غريغوري جوز الثالث، المصدر السابق، ص٧.



وبتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية كان للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى موقفها المناصر للعراق، وتقديم الدعم اللوجستي له لكي لا تنتصر إيران عليه لأنها ستتفرغ لهذه الدول وقد تتوسع على حسابها، لذلك كان للمملكة العربية السعودية بوصفها أكبر الدول العربية الخليجية والأخ الأكبر لهذه الدول الصغيرة في الخليج موقفها من الحرب العراقية الإيرانية.





الخاتمة

شهدت منطقة الخليج العربي تطورات سياسية مهمة كان لإيران والمملكة العربية السعودية دور فيها بوصفهما دولتين خليجيتين كبيرتين، ويتميزان بموقع جيو – استراتيجي فريد، فضلاً عن امتلاكهما خزين هائل من النفط الذي جذب الولايات المتحدة الأمريكية ودفع شركاتها الاحتكارية لمحاولة الحصول على موطئ قدم لها في هذين البلدين.

تمكنت الشركات النفطية الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين من أن تستحوذ على النفط السعودي وتستثمره وتنتجه لصالحها، في حين لم تتمكن هذه الشركات الأمريكية من أن تحظى بالامتيازات النفطية بسبب هيمنة شركة النفط الأنكلو – إيرانية على النفط الإيراني لعقود عدة.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتابع التنافس الإيراني – السعودي عن كثب وتمكنت من أن تحصل على موطئ قدم لها في إيران في الحرب العالمية الثانية بعد اجتياح القوات الألمانية للأراضي السوفيتية، فأصبحت إيران المحرك الرئيس لإيصال الأسلحة والأعتدة والمواد الغذائية والدعم اللوجستي الى الاتحاد السوفيتي، في حين قامت الإدارة الأمريكية بدور في منع المملكة العربية السعودية في الوقوع في الحبائل ألمانيا النازية وإيطاليا بسبب حاجة الملك عبد العزيز بن سعود للأسلحة لمواجهة التحديات التي كانت تواجه بلاده في ظل أخطر حرب عالمية حتى ذلك الوقت، فتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تجد لها موطئ قدم لها في إيران، وبدأت بإرسال مستشارين عسكريين واقتصاديين الى هذا البلد بعد سقوط رضا شاه بهلوي الذي كان متعاطفاً مع ألمانيا النازية ولم يرضخ للإنذارات البريطانية – السوفيتية، لإخراج نحو ألفي ألماني من بلاده. وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تحمي المملكة



العربية السعودية من الانضمام للجهد الحربي للألمان، لاسيما أن الألمان تمكنوا من أن يؤثروا على بلد مثل العراق مجاور للمملكة العربية السعودية في أن ينتفض عدد من ضباطه ضد بريطانيا الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وكان لها انعكاساتها على دول الشرق الأوسط خرجت الولايات المتحدة الأمريكية أقوى قوة عسكرية وسياسية واقتصادية (Super Power) بدأت بتعزيز نفوذها في منطقة الخليج العربي، ووجدت إن أفضل دولتين يمكن أن تتوغل فيهما هما : إيران والمملكة العربية السعودية، وحاولت الإدارة الأمريكية أن تأخذ مكان بريطانيا في هذه المنطقة وتزيح بريطانيا عنها لأن الأخيرة تراجعت مكانتها في الخليج العربي والشرق الأوسط، ولاسيما بعد تورطها مع فرنسا والكيان الصهيوني في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

كان إيران الشاه تبحث عن قوة ثالثة تستند إليها في مواجهة بريطانيا من جهة، والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية، فوجدت في الولايات المتحدة الأمريكية ضالتها المنشودة، لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الأساس في إعادة الشاه محمد رضا بهلوي الى سدة الحكم سنة ١٩٥٣ وبدأ المستشارون الأمريكيون يتوافدون على إيران، وكان لها الفضل الأول في تأسيس جهاز (السافاك) الإيراني سنة ١٩٥٦ لحماية نظام الشاه من السقوط والتخلص من المعارضة الإيرانية، لاسيما حزب (ثورة) ((الحزب الشيوعي الإيراني)) الذي كان تابعاً للاتحاد السوفيتي. وكان للولايات المتحدة الأمريكية ثقلها في المملكة العربية السعودية سواء من خلال المستشارين العسكريين أو في الأسلحة والأعتدة التي كانوا يبيعونها للحكم السعودي أو من خلال القواعد العسكرية التي أنشأوها

في الأراضي السعودية، فأدركت الإدارة الأمريكية ضرورة تقوية هاتين الدولتين وعدم وصول التنافس بينهما الى حالة تحدد منطقة الخليج العربي التي عدتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حيوية وتمثل جزءاً من الأمن القومي الأمريكي.

جاء الإعلان البريطاني للانساحب من الخليج العربي سنة ١٩٦٨، وتنفيذه خلال ثلاث سنوات ليدفع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن من يملأ فراغ الخروج البريطاني من هذه المنطقة، فوجد المسؤولون الأمريكيون أن أفضل من يملأ الفراغ هو إيران والمملكة العربية السعودية لأنهما أكبر دولتين من حيث المساحة والموقع في هذه المنطقة، ومواليات الولايات المتحدة الأمريكية ويحكمها ملكان يسيران في تلك السياسة الأمريكية، فطرح المسؤولون الأمريكيون شعار ((العمودين المتساندين)) والاعتماد على هاتين الدولتين في ضمان المصالح الأمريكية، لاسيما النفطية في منطقة الخليج العربي، واستمرار تدفق النفط الى دول أوربا الغربية واليابان عن طريق الشركات النفطية الأمريكية.

جاء حرب تشرين الأول ١٩٧٣ واستخدام العرب للسلاح النفطي وقطعه عن دول العدوان، وبخاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية لترسل رسالة وإنذار للمصالح الأمريكية بأن سلاح النفط أمضى سلاح إذا ما تم استخدامه بدقة، لكن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب توقف الحرب من جهة، وعدم استعداد المملكة العربية السعودية للاستمرار في قطاع النفط عن الغرب من جهة ثانية.

أما نظام الشاه محمد رضا بهلوي فلم يكن على استعداد للقيام بذلك لأن علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني كانت وثيقة.

كانت مدة السبعينيات من القرن العشرين مرحلة هدوء واستقرار في العلاقات الإيرانية – السعودية وأسهمت في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية



لضمان مصالحها في هذه المدة، لاسيما بعد استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على منطقة الخليج العربي إلا أن قيام الحرب العراقية – الإيرانية ألقت بظلالها على العلاقات السعودية – الإيرانية لأن الحكومة السعودية وقفت الى جانب العراق ضد إيران فتأزمت علاقاتها مع إيران، في الوقت الذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب فرصة ذهبية للتواجد في منطقة الخليج العربي بحجة حماية ناقلات النفط وضمان إيصال نفطها الى الدول الغربية واليابان والى حلفائها، فطلبت من الدول الخليجية رفع العلم الأمريكي لمنع ضربها من قبل الطائرات الإيرانية، كما أنها وجدت في الحرب العراقية – الإيرانية بعد سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي أفضل فرصة لمنع الثورة الإيرانية من تهديد الدول الخليجية ومنها المملكة العربية السعودية بتصدير الثورة الإيرانية إليها، فأخذت الإدارة الأمريكية ببيع أسلحتها المختلفة الى الدول الخليجية ومنها السعودية، وطلبت منهم تركيز نفوذها العسكري عبر القواعد العسكرية التي بنتها في أراضيهم، فكان من الطبيعي أن تستفيد من الحرب العراقية – الإيرانية لصالحها بعد أن أضعفت الحرب كلاً من العراق وإيران ولم يعدان يهددان الكيان الصهيوني الذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية المرتكز الأساس لها في الشرق الأوسط.

إن الدرس التاريخي المهم من دراستنا هذه تؤكد لنا أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس الإيراني – السعودي كان يتأرجح من الرغبة في تقاربهما حيناً وابتعادهما حيناً آخر، وكانت تنطلق في ذلك من مصالحها المتنامية في منطقة الخليج العربي ورغبتها في منع أي قوة دولية أخرى أن تنافسها على الهيمنة على هذه المنطقة خاصة، وعلى النظام العالمي عامة.



المصادر

أولا : الرسائل الجامعية غير المنشورة

١. خالد الملا، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه ايران خلال الفترة ١٩٧١–١٩٩٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

٢. راضي داوي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية–الايرانية ١٩٦٣–١٩٧٥، دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.

٣. شهريار قادر جاف، العلاقات السياسية السعودية– الامريكية ١٩٥٧–١٩٦٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦.

٤. ظافر ناظم سلمان، السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول الخليج العربي منذ ١٩٧٩ دراسة في اثر البيئة الداخلية، بغداد، رسالة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

٥. عبد الامير محسن جبار، العلاقات السياسية الاردنية السعودية ١٩٤٦–١٩٥٨،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الاداب، ١٩٩٥.

٦. علي محمد سعيد، الخليج العربي، دراسة في السياسة الاقليمية، رسالة ماجستير قدمت الى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨١.



٧. غسان ابراهيم، مستقبل العلاقات الدولية، دراسة سياسية عسكرية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون السياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨.

٨. غسان كريم مجذاب الربيعي، العلاقات السياسية المصرية- السعودية ١٩٥٧-١٩٦٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٦.

٩. كريم كنبار، العلاقات الايرانية-الاسرائيلية ١٩٧٩-١٩٨٨ واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٩.

١٠. كمال ياسين جاسم، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي بين ادارة نيكسون وعهد ريغان، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٧٨.

١١. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

١٢. محمد سالم احمد الكواز، النفط والعلاقات البريطانية-الايرانية ١٩٤٨-١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

١٣. محمد علي التميم، العلاقات السعودية المصرية ١٩٥٢-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٩.



١٤. نصير نوري محمد، السياسات الامنية الاقليمية لدول الخليج العربي، الثمانينات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

١٥. نايف علي عبد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية، اطروحة دكتوراه منشورة ، بيروت، ١٩٩٦.

١٦. نواف بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الاقليمي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

ثانيا: المصادر العربية والمعربة :

١. ابراهيم خلف العبيدي، التحدي الايراني لمنطقة الخليج العربي، بغداد، ١٩٨١.

٢. ------------ ، الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤-١٩٧١، بغداد، ١٩٧٦.

٣. احمد باسل البياتي، دور ايران في المنظومة الامبريالية، بحث في دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة بغداد، ١٩٨٥.

٤. احمد خضير الزهراني، السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفترة من ١٩٧٩-١٩٩٠، دار عكاظ، الرياض، ١٩٩٢.



٥. احمد السامرائي، ايران والخليج العربي، منشورات مكتبة الدار القومية للكتاب العربي، بغداد، ١٩٨٦.

٦. احمد السيد الحسيسي، اصرار الحرب العراقية الايرانية في الشعر القارسي المعاصر، القاهرة، ١٩٩١.

٧. احمد عسة، معجزة فوق الرمال، المطبعة الايرية اللبنانية، بيروت، ١٩٧١.

٨. احمد محمود صبحي، ايران ودعوى البحرين، الاسكندرية، ١٩٦٢.

٩. ابو الحسن بني صدر، ايران وتجربة السياسة والثورة، ترجمة دار العلم، بيروت، ١٩٧٩.

١٠. احسان نزاعي، من بلاط الشاه الى سجون الثورة، ترجمة دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣.

١١. الكسي فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦.

١٢. انعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧–١٩٢٥، مكتب دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥.

١٣. امال السبكي، ايران بين الحلفاء والمحور حتى الاحتلال ١٩٣٩–١٩٤٢، دراسة وثائقية من ارشيف وزارة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.

١٤. ———————، العلاقات الامريكية الايرانية من ١٩٣٦–١٩٣٩ دراسة وثائقية من ارشيف وزارة الخارجية الامريكية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.



١٥. امل ابراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الحضاري، د.م، ١٩٧٧.

١٦. ——————————— ، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الاقليمي ١٩٦٤–١٩٧٥، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٩.

١٧. اميل نخله، العلاقات العربية الامريكية في الخليج العربي، ترجمة فاروق عمر فوزي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨.

١٨. امين حسين، القدس وعلاقتها ببعض العواصم الاسلامية، اصدارات امانة بغداد، ١٩٨٨.

١٩. باكينام الشرقاوي، تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية الايرانية.

٢٠. بهجت قرني، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة في عالم متغير، ترجمة جابر عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٢١. جلنار المش، القضية الفليطينية والمؤثرات الاسلامية ١٩٦٩– ١٩٧٩، بيروت، ١٩٨٠.

٢٢. جمال زكريا قاسم، تحرير العلاقات العربية الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

٢٣. ———————————، الخليج العربي، دراسات لتأريخ الامارات العربية، ١٩١٤–١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣.





٢٤. ---------، الخليج العربي دراسة لتأريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٥. حسن الدجيلي، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦.

٢٦. خالد العلي، سياسة واهداف السياسة الخارجية السعودية، في كتاب السياسة الخارجية السعودية في مائة عام، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٩.

٢٧. خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.

٢٨. دونالد ولبر، ايران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم حسين دار الكتاب العربي اللبناني، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٩. رأفت غنيمي، تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠.

٣٠. رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي، المؤسسة الدينية في ايران واحزاب المعارضة، جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨.

٣١. روبرت كوبال، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي، ترجمة خليل علي مراد، دراسات سياسية في منطقة الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٣.

٣٢. روح الله رمضاني، ايران والصراع العربي الاسرائيلي، ترجمة محمد وصفي ابو مغلي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.



٣٣. ---------، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٣٤. زئيق شيف، نظرية الامن الاسرائيلي، ترجمة مارون محاميد، طابع دار العشق، عمان، ١٩٧٨.

٣٥. سامي حكيم، القدس والتسوية، دار النضال، بيروت، ١٩٨٧.

٣٦. سعيد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢-١٩٧٠، لندن، دار الساقي للطباعة والنشر، ١٩٩١.

٣٧. ------ ، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٣٢-١٩٨٣، مركز الدراسات الايرانية العربية، لندن، ١٩٩٤.

٣٨. سعيد خليل هاشم، تاريخ البحرين من الحماية الى الاستقلال ١٨٦١-١٩٧١، القاهرة، ١٩٧٤.

٣٩. سلمى حداد، المساعدات العسكرية الامريكي لايران، بيروت، ١٩٧٤.

٤٠. سليم واكيم، ايران والعرب، العلاقات العربية الايرانية عبر التاريخ، طبع بمطابع دار واكيم، بيروت، ١٩٧٦.

٤١. سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، ١٩٦٩.

٤٢. شحاذة موسى، علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧١.



٤٣. شموئيل سيحن، المثلث الايراني (العلاقات الايرانية الاسرائيلية الامريكية) ترجمة دار الجليل، عمان، ١٩٩٠.

٤٤. صالح المانع، البعد الايديولوجي في العلاقات السعودية الايرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦.

٤٥. صالح محمد العلي، التاريخ السياسي لعلاقات ايران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥–١٩٤١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٤٦. صلاح العقاد، مأساة يونيو حقائق وتاريخ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.

٤٧. -------، معالم التغير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

٤٨. عادل نوفل، صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٩.

٤٩. عبد الله الاشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠.

٥٠. عبد الله البقاع، السياسة الخارجية السعودية، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨٦.

٥١. عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.

٥٢. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين،القاهرة، ١٩٧٤.



٥٣. عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الاسلامية، بيروت، ١٩٧٤.

٥٤. عبد العزيز عبد الرحيم النعيم، المملكة العربية السعودية بين الماضي والحاضر، الرياض، ١٩٧٢.

٥٥. عبد العزيز مصطفى، قبل ان يهدم الاقصى، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٠هـ.

٥٦. عبد الهادي كريم سلمان، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠.

٥٧. عبد المنعم سعيد، العرب ودول لجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.

٥٨. عرفان حجازي، صلاح الدين، ذكرى مرور ٨٠٠ عام على فتح القدس، دار للطباعة، عمان– الاردن، د.ت.

٥٩. عناد فواز الكبيسي، التسليح في منطقة الخليج العربي واهدافه في السبعينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥.

٦٠. غازي اسماعيل ربايعة، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي، دار الفرقان للنشر، عمان، ١٩٩٣.

٦١. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام١٩٤٥، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.

٦٢. فارودين – وم– سلدن، السير المعروف مبدأ نيكسون وكيسنجر في اسيا، ترجمة احمد طربين ونصير غارودي، بيروت، ١٩٧٤.



٦٣. فروق اباظة، القضايا المعاصرة حول الحدود السياسية السعودية على الساحل العربي للخليج، منشورات اتحاد المؤرخين العربي، القاهرة،١٩٩٦.

٦٤. -------، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧.

٦٥. فايز فهد جابر، الاستيطان الاسرائيلي والمستوطنات الاسرائيلية في ايران مدينة القدس.

٦٦. ---------- ، موقف العالم الاسلامي في قضية، عمان، ١٩٨١.

٦٧. فرد هاليداي، السياسة السوفيتية في قوس الازمة، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٦٨. -------- ، مقدمات الثورة في ايران، ترجمة مصطفى كركوتي، ١٩٧٩.

٦٩. -------- ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، شكرة كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٧٧.

٧٠. فواز جرجيس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت، ١٩٩٧.

٧١. فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ١٩٨٦.

٧٢. ------، قلب جزيرة العرب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٦٥.

٧٣. قدري قلعجي، الخليج العربي، دار الكتاب، بيروت، ١٩٦٥.



٧٤. كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة بنية فارس وميز البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧.

٧٥. كارل- س – نوتشل، المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة شكيب الاموري، القاهرة، ١٩٥٥.

٧٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧.

٧٧. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ١٩٧٨.

٧٨. كمال احمد عامر، الدور المصري والعرب في حرب تحرير الكويت، الهيئة سلسلة تاريخ المصريين، ٢٠٠١.

٧٩. --------- ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥.

٨٠. كمال الشريف، كلمات وابحاث لقضية القدس، المجموعة الاولى، المؤتمر الاسلامي العام لبيت القدس، د.ت.

٨١. لبيب عبد الستار، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المعالي، بيروت، ١٩٨٩.

٨٢. مايكو كليو، صعود وسقوط استراتيجية التوكل، ايران ١٩٧٠-١٩٨٠، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٨٣. محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزانية، بيروت، د.ت.

٨٤. محمد جاسـم النـداوي، السياسـة الايرانيـة ازاء الخلـيج العربـي حتـى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠.

٨٥. محمد جاسم محمد، الستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي ، رؤية عربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣.

٨٦. محمد حسين الزبيدي، موقفنا القومي في قضية الجزر العربية الثلاث، وزارة الثقافة الاعلام، بغداد، ١٩٨٠.

٨٧. محمد حسين العيـدروس، العلاقـات العربيـة– الايرانيـة ١٩٢١–١٩٧١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥.

٨٨. محمد حسنين هيكل، الانفجار، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

٨٩. ------------، سنوات الغليان، مركـز الاهرام للترجمـة والنشـر، القاهرة، ١٩٨٨.

٩٠. ------------، مدافع اية الله، قصـة ايـران والثـورة، دار الشـروق، القاهرة، ١٩٨٨.

٩١. ------------، زيارة جديدة للتاريخ ، بيروت، ١٩٨٥.

٩٢. محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الكويت، ١٩٧٤.

٩٣. محمد رضـا فـودة، العلاقـات الايرانيـة الخليجيـة، مركـز دراسـات الخلـيج العربي، الاوربي، مصر، ١٩٩٤.



٩٤. محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٩٥. ------------ ، مصر وايران والامن الاقليمي في الخليج العربي، الكويت، ١٩٩٢.

٩٦. محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات السياسية العالمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والادب، الكويت، ١٩٧٨.

٩٧. محمد المغربي، السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسة في الامتيازات النفطيـة فـي الشـرق الاوسـط والتغير القـانوني، دار الطليعـة، بيروت، ١٩٧٣.

٩٨. محمد وصفي ابـو مغلـي، ايـران دراسـة عامـة، منشـورات مركـز دراسـات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥.

٩٩. ------------، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران ١٩٠٥– ١٩٨١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣.

١٠٠. محمود طه ابو العلا، جغرافية شبه الحزيرة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.

١٠١. محمود معين احمد، تاريخ مدينة القدس، مطبعة الاولك، دار الاندلس، ١٩٧٩.

١٠٢. مـروان بحيري، النفط العربـي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣– ١٩٧٩، اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم (٤).

١٠٣. مصـطفى النجـار واخـرون، تـاريخ الخلـيج العربـي الحـديث والمعاصـر، بغداد، ١٩٨٤.



١٠٤. مصطفى النجار، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

١٠٥. منسي سلامة وحافظ عبد الاله، التعاون التسليحي الايراني– الصهيوني، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨١.

١٠٦. ------------- ، الخمينية والارهاب الدولي، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٨.

١٠٧. ميكائيل بروكسي، النفط والسياسة الخارجية، ترجمة غضبان السعد، بغداد، ١٩٥٣.

١٠٨. نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي– الاسرائيلي، اكتوبر ١٩٧٣– سبتمبر ١٩٧٨، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

١٠٩. نذير فضة، طهران مصير الغرب في عهد الشاه الى جمهورية ايات الله، باريس، ١٩٨٨.

١١٠. نيفين سعد، السياسات الخارجية العربية تجاه ايران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

١١١. نيفين سعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية.

١١٢. هاشم عبده هاشم، الدور السعودي في الخليج، الاسراء للخدمات الاسلامية، ط١، جدة، ١٩٩٣.

١١٣. وزارة التعليم العالي، الاطلس الجغرافي للمملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ.



١١٤. وزارة الخارجية الايرانية، كزيدة اسناد خليج فارس، مختارات من وثائق الخليج، هاري نهران، ١٤٢٥هـ.

١١٥. يحيى حلمي رجب،مجلس التعاون لدول الخليج العربي رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية واقتصادية ، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣.

١١٦. يوسف الزين، الثورة الايرانية وانعكاساتها ، بيروت، دار الحكمة للنشر، ١٩٨٠.

١١٧. يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١.

ثالثا: الدوريات والمجلات والصحف :

١. ابراهيم خلف العبيدي، المطابع الايرانية في الخليج العربي (البحرين) مجلة دراسات الاجيال، العدد٢، اب ١٩٨٤.

٢. ----------- امن الخليج العربي ١٩٦٨–١٩٧٨، بحث في مجلة اداب الجامعة المستنصرية، العدد١١، ١٩٩٥.

٣. ابراهيم عبد المنعم كروان، الموقف العربي والتحرك نحو السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٦، نيسان ١٩٧٤.

٤. ابراهيم نوار، ازمة الاوبك ومستقبل الصراع حول اسعار البترول مجلة السياسة الدولية، العدد٦٦، القاهرة، ١٩٨١.

٥. احمد يوسف احمد، السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية ١٩٦٢–١٩٦٧، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٤٥، تشرين الثاني ١٩٨٢.





٦. اسامة عجاج، بعد قطع العلاقات بين الرياض وايران، مجلة المنار، العدد ٤٢، حزيران، ١٩٨٨.

٧. بهرام كاظمي، العلاقات الايرانية السعودية، مختارات ايرانية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد السابع، فبراير ٢٠٠١.

٨. جاسم الجنابي، اسرائيل والثورة الايرانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، العدد ١٠، شباط ١٩٧٩.

٩. حسن ابو طالب، اسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٩٠، اكتوبر ١٩٨٧.

١٠. خليل علي مراد، تطورات سياسة الولايات المتحدة في الخليج والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠، البصرة، مجلة الخليج العربي، مجلد ١٧، ١٩٨٥.

١١. سامر منصور، محاذير الطريق المفتوح بين العرب وتركيا، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد ٣٦، اب ١٩٧٤.

١٢. سلمى الحداد، التسليح الايراني والاحلام الامبراطورية، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد ٦٢، ١٩٧٧.

١٣. السيد زهرة، واقع الثورة الايرانية وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٦٥ يوليو ١٩٨١.

١٤. صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٤، القاهرة، ١٩٧٣.



١٥. عبد الله النفيسي، ميزان القوى من واقع التسليح في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٧، القاهرة، ١٩٧٤.

١٦. عبد الله يعقوب بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠، الكويت، ١٩٨٨.

١٧. ــــــــــــ، دور الامم المتحدة في استقلال البحرين، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ٧، الكويت، ١٩٧٦.

١٨. عبد الله محمد سندي، الملك فيصل والتضامن الاسلامي، مجلة الدارة، الرياض، العدد الثاني، محرم ١٤٠٠هـ. ديسمبر ١٩٧٩.

١٩. عبد الخالق عبد الله، ماذا يجري في جزيرة ابو موسى، جريدة الخليج العربي لسنة ١٩٩٢، من الشبكة الدولية للمعلومات، (الانترنت).

٢٠. عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية والسياسة النفطية ،مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٨، القاهرة، ١٩٧٢.

٢١. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية- صراع الاستقلال والفرعية، مجلة دراسات عربية، العدد ٧، ايار ١٩٨١.

٢٢. فكرت عبد الفتاح، الولايات المتحدة وحرب الخليج، دراسة في احتواء الصراعات الاقليمية، مجلة الامن القومي، العدد الثالث، ١٩٧٨.

٢٣. محسن خليل، الاهمية الجغراسياسية لتحرير الفاو، مجلة المنار، العدد ٤٥، ايلول ١٩٨٨.





٢٤. محمد السعيد عبد المؤمن، ايران والبحرين، بحث في مجلة دراسات شرق اوسطي، العدد١٩١، مركز بحوث الشرق الاوسط جامعة عين شمس، القاهرة.

٢٥. محمد السيد سليم، التضامن الاسلامي والنظام الدولي، مجل العلوم والقانون السياسي، العدد٦، المجلد الثالث، ١٩٨٠.

٢٦. محمد عبد الله ارسلان، عودة العلاقات السعودية الايرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥، القاهرة، ١٩٩١.

٢٧. محمد مصطفى شحاته، الحدود السياسية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، يناير ١٩٩٣.

٢٨. نيفين سعد، السياسات الخارجية العربية تجاه ايران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٢.

٢٩. منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس من ١ تموز الى ٣١ كانون الاول ١٩٦٧، مركز الابحاث بيروت، ١٩٦٨.

٣٠. ----------، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٠.

٣١. صحيفة الرياض، في ١٩٧٤/٦/٨، نقلا عن الوثائق العربية لعام ١٩٧٤، بيروت، الجامعة الامريكية، د.ت.

رابعا: المصـادر الأجنبيـة :

1. Bullard, R.Britain and Middle East, From The Eatliest Times to 1950, Oxford University Press London, 1952.



2. Lenczowski, G.The Middle East in World Affaris New york, 1952.
3. Arnold Toyndee, The Islamic World Survey Interna Tional Affairs 1925 VOL. I The Proclamation of Suitan Abdul Aziz Bin Saod as King of The Hijaz and The Slamic Conyress at Necca 1926, London, 1927.
4. F.O.371\12998, Protest by Persian Government Against, "Atrical 6 of The Treaty of May 20th 1927 Between Great Britain and Hedjaz" Note by The Secretary Genral Decenber 22th 1927.
5. F.o.371\14455 From British Legation , Jedda to Foreign Office, London, Abril 19. 1930.
6. F.O.371\14455 From British Legation, Jedda of Foreign Office, London, April 19, 1930.
7. Joseph A.Kechianion, Squdi Arabias Will to Power, Middle East Policy, VOL. VII February 2000, Nuvmber 2.
8. Moustafa Torkz ahrani. Iran After Khatmi Givil Society and Foreign Policy, The Uranian Tournal of International Affairs VOL Ix, No4 (Winter 1997).
9. Doneld N.Wilber, Iran Pust and Pvesent Princetion University Press, Princetion, New York, `1976.
10. F.O. 371\17825, Histonal Memorandan on Bunrein, 1934.
11. I.O.R, L\8 5\12\3795 Govenhnet of Be hreid, Noticz , Notica 8, 1937.
12. Amemor andum Divison of Meur Easterm Affaurs to U.S.Depeur Tment of State April 12, 1940, on The Attitude of Soudi Avabia Toward The European War





Foreign Realations of The united States Diplomatic Papers 1943, VOL (IV) .

13. United States Government Fonegin Relation of The United States, 1939-1953, Washington, D.C unted States Government. Printing office.
14. Foreign Realations of united States 1945, VOL (VII).
15. Foreign Real ations of united States, 1945.
16. Memories N.Y, 1955.
17. I.O.R.L\ P&S\12\3415, The Middle East Propsed Gover Sation ,With The U.S.A. Government . Sep.II.1947.
18. Holden . D.The House of Saud, London, 1981.
19. Sampson A: The Seaen Sisters, The Great Oil Companies and World Today, London 1973
20. Balance, E, The War in ye Men, London, 1971.
21. Sheean,V, Faisal The King and his King done university Press of Arabia, London, 1975.
22. Amin Sakile , The Rise and Fall of The Shah, 1941-1979, Prin cetion university Press London, 1980.
23. R.K.Ramazani, Beyoned The Arab-Isral aclisettment, London, 1977.
24. Fred Hslldey, Dicator Ship and Development , hewyork, 1979.
25. Donald Hewley , The Trucial Ttates, London, 1972.
26. Rebert d.Hanks, Oil and Security in the united stats policy towards the Araloian Gulf and the Inelian ocean, Arab reaearch center, Croom Hatm London, 1981.



27. A.parsons, The Pride and The fall Iran 1974, 1979, Bedford squars, London, 1984.
28. R.K.Ranazani. Security in the Persion Gulf Forign Affaris, Spring, 1974.
29. American Foreign Policy: Basic Documents 1977-1980. Dipart ment of State Washington 1983.
30. American Foreign policy, policy.
31. Eric Roulean, Khomenies Iran, Foreign Affairs, VOL.54, No.I,Fall, 1980.
32. David E.Long the Persian Gulf and interaiction in its peoples, Polities and economic , colorad- westriew Press 1979.
33. Gross.M.Feisal of Arabia, the ten years of a Reing, Enge Sepix, London 1976.
34. Nakhleh, E.the Gulf co, operation council policies problems and prospects new york, 1986.
35. Hunter, sh, Iran and the World continuity in Arevolutionary Decade, Indiana, u.s 1990.
36. R.K.Ramazani, The Security in the Persian Gulf in current history, tanuary 1985.

الوثائق الاجنبية

1. American Foreign Policy.op.cit, P729.
2. American Foreign Policy, op.cit, P799.
3. Ramazani R:Revolutionarg Iran, challenge and Respose in the middle East, John Hopking uni press, London, 1988.
4. Ramazahi, op.cit, P.28.
5. American Foreign Policy, op.cit,P.799.





6. Ibid, p.800.
7. Ramazani, op.cit, P.28-29.



كانت للولايات المتحدة الأمـــريكية مواقف معينة من التنافس الإيراني -الســعودي ينسـجم مع مصــالحها المتنامية في أكبر دولتين خليجيتين ويحكمها نظام ملكي ثيوقراطي متشـابه في إطاره العام من حيث وجود ملك بيده السلطة ومؤسسـات ودوائر ووزارات تابعة لإرادته وتوجيهاته.

اهتمت الولايات المتحدة الأمـــريكية بالتنافس بين إيــران والمملكة العربية الســـعودية بحكم كونهما يدخلان ضمن المنطقة الحيوية المتمثلة بالشــــرق الأوسط، وكونهما يطلان على الخليج العربي، وتكتسـب علاقاتهما الإيجابية أهمية كبيرة لصانع القرار الســياسي الأمريكي طالها من تأثير مباشر وغير مباشر على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي التي تعد خزينا استراتيجيا للمصادر النفطية الهائلة، فضلا عن موقعهما الجيو -استراتيجي الذي اكسبهما أهمية استثنائية للمدرك السياسي الأمريكي.

ISBN: 978-9922-21-144-2
Zaki office
مكتب زاكي للطباعة

بغداد - باب المعظم
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٣٥٩ لسـ ٢٠٢١ ـنة